الدعارة الحلال

الدعارة الحلال

الطبعة الأولى: يناير ١٩٩٧

رقم الإيداع: ٩٦/٩٥٧١

الترقيم الدولي: 9 -1581- 19-97

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
لوحة الغلاف: تفصيل من «امرأة من الحريم»
للفنان الفرنسي «يوجيه ديلاكروا»
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد

عبد الله كمال

الدعارة الحلال

المؤسسة الحديثة للزواج في مصر والسعودية وإيران

المكتبة الثقافية
بيروت

الإهــــداء

إلى عادل حمودة

إلى أستاذى

إلى الرجـل الذى لم يتـخل عنى، وسـاندنى بقـوة فى معركـة مصادرة كتابى: « التحليل النفسى للأنبياء».

إلى أهم صانع صحف ومبادىء ومعارك فى مصر التسعينيات.

عبد الله كمال

قبل أن تقرأ

بين الدعارة الحلال والدعارة المقدسة

ليس طبيعيا أن نبدأ كتاباً مثل هذا برواية نكتة.. فالأمر جاد للغاية.. وليس به أى نوع من المزاح.. لكن هذه النكتة ضرورية جدا فى البداية لأنها بالفعل تلخص أزمة حقيقية وواقعاً مراً وتناقضا فادحاً تعانى منه العديد من المجتمعات المسلمة يحاول هذا الكتاب أن يرصده ويرسم ملامحه.

تقول النكتة: إن مجموعة من المصلين فاجأت رجلا يضاجع امرأة تحت منبر أحد المساجد.. فهاجت مشاعرهم.. واستفزتهم هذه المهزلة الأخلاقية الدينية وهجموا على الرجل وكادوا يفتكون به.. لكنهم قبل أن يضربوه، صرخوا فيه:ويحك.. أليس لك دين؟ .. فأجاب الرجل الذى كان يلملم ثيابه المبعثرة : بلى.. ولكن ليس لدى منزل «!!»

إنها نكتة دينية جريئة.. قرأتها فى كتاب عن زواج المتعة فى إيران. ورغم أنها ساخنة لاذعه قاسية.. إلا أن فى الواقع ماهو أسوأ وأطرف وأهم منها.. وهى بالإجمال - أى النكتة- قلب وعقل وهدف ومنهج هذا الكتاب.. فهى تعبر عن مشكلة مزمنة فى مصر وإيران والسعوديه وغيرها من الدول الإسلامية.. منذ سنوات طويلة.. مشكلة الفارق الزمنى الشاسع بين مرحلة البلوغ الجسمانى ومرحلة النضج الاجتماعى.. بين المرحلة الأولى التى يصل إليها أى إنسان- ذكر أو أنثى- مرغما لأسباب فسيولوجية وبين المرحلة الثانية التى يجد كثيرون صعوبة فى بلوغها بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة.

بين نقطة نمو الإلحاح الجنسى وضغوط الحاجة الغريزية، والقيود التى يفرضها الواقع الأخلاقى والعقيدة الدينية والحصار الاجتماعى والاقتصادى.. ذلك الفارق الشاسع بين المرحلتين الذى خلق هذه النكتة، وخلق بالتالى مؤسسة «الدعارة الحلال».. مؤسسة الزواج غير التقليدى فى مصر وغيرها.

وقد يكون تعبير « الدعارة الحلال » مثيراً إلى حد بعيد.. فضلا عن أن كلمة «مؤسسة» تثير بدورها الدهشة.. ولكن هذا هو الواقع بعينه، وبدون أية رتوش، أو إضافات، فالمؤسسة موجودة، ورغم أنه لايوجد لها إطار شرعى، أو رسمى، لكنها موجودة لأن لها عقيدة، ورؤية، وشريعة، وموظفين، وزبائن، ومحامين، ومحاكم، وضحايا، وأبناء، ويعترف بها الكثيرون، وملموسة رغم أن هناك من ينكرونها ويهاجمونها.

ولا أعتقد أن دور هذا الكتاب سوف يقف عند حد الرد على علامات الاستفهام التى يثيرها عنوانه، ولن تنتهى مهمته عند نقطة إثبات منطقيته.. ولكن وظيفة الكتاب هى شرح هذا التناقض فى العنوان.. التناقض الذى يجعل الدعارة، بكل مافيها من حرمانية، أمراً حلالاً فى رأى من يمارسونها.. وأن يضع يد القارىء- الذى قد يكون زبونا من زبائن هذه المؤسسة- على موضع الجرح الدائم، رغم أن السياسين يتجاهلونه، ورغم أن السماسرة يتحايلون عليه، ورغم أن الشيوخ يتغاضون عنه.

غير أننى قبل أن أمضى فى سرد قصة هذه المؤسسة أتوقف أمام جزء تاريخى، أظنه هاما، حول الدعارة حين كانت مقدسة، وحين كانت مقبولة دينيا، وقبل أن تصبح مرفوضه اجتماعيا ودينيا، وقبل أن يوافق البعض على ممارسة نوع منها، بدعوى أنه حلال.

إن الدعارة، مهنة بيع الجسد، هى كما يعرف الجميع أقدم مهنة فى التاريخ، وعلى الرغم من أن هناك من يعتقد أن الدعارة وتجارة بيع الجسد كانت تحدث دائما وتروج لأسباب اجتماعية واقتصادية، بحثا عن لقمة العيش ورغبة فى تلبية الحاجة، إلا أن التاريخ يؤكد أن هناك أيضا أسباباً دينية أدت إلى انتشار الدعارة فى العصور القديمة، باعتبارها سلوكاً دينياً محموداً.. بل ومرغوباً أيضاً، وهاماً وضرورياً فى طريق الارتقاء الدينى بالأنثى والرجل.

تقول سلام خياط فى كتابها «البغاءعبر العصور»- دار رياض الريس : كانت المعابد منتشرة فى مدن الحضارات القديمة، بابل وآشور وأثينا وروما ومصر، وكانت المعابد آنذاك تحمل شتى الأسماء وتدين بالولاء للآلهة ذاتها مع تحوير فى الأسماء.. فهى أفروديت حينا، وهى نانا وهى عشتار حينا آخر، وكان للمعابد بغايا يمارسن الدعارة بنفس طقوسها المعروفة.. وكان الهدف هو جمع المال من أجل هذه المعابد وبهدف خدمة الرب.. وكانت الفتاة تدخر لنفسها القليل لينفعها فيما بعد، بينما الباقى يذهب للكهنة، كى تعزز مكانة المعبد والعاملين فيه.. وكثيرا ماكانت النسوة يفضلن البقاء فى المعبد وخدمة الرب من خلال هذا الطريق لما يوفره لهن من أمان ومايشيعه حولهن من قدسية.. وقد كان يطلق على داعرة المعبد فى بلاد وادى الرافدين- مثلا- لقب: المقدسة، أو المضحية، أو مانحة الخصوبة للأرض.

بهذا المنطق- تقول سلام خياط-: لم يكن عمل البغايا فى المعابد معيبا، أو مخجلا، وإنما على العكس أضفى عليهن من الاحترام مايوازى أو يفوق احترام النساء المتزوجات وكان نخبهن يشرب إثر كل انتصار حرب، أو فى أعقاب كل وباء تتخلص منه المدينة. بل وكان الآباء الذين يقدمون بناتهم للمعابد يُعتبرون آباء مثاليين ويحظون أكثر من غيرهم بالاحترام والتبجيل.. وكان الاعتقاد السائد أن فض بكارة البنت العادية- من العوام- جالب للعنة والأمراض، بينما إذا تم فضها فى المعابد عن طريق الكهنة أو الملك وخدام الإله فإنها بهذا تكون قادرة على صد اللعنات ومقاومة الأمراض.

فى هذا السياق يزعم المؤرخ هيرودوتس أن الأهرامات بنيت فى مصر من أموال هؤلاء البغايا، ويَدَّعى أن خوفو نفسه بنى هرمه من أرباح ابنته البغى المقدسة والتى كانت إحدى كاهنات الرب الجميلات.

فى المقابل توجد روايات تاريخية تؤكد أن الفراعنة هم أول من حرَّموا البغاء، كما يقول أنطون ذكرى فى كتابه «تحريم البغاء عند قدماء المصريين»- مكتبة مدبولى- وينقل بدوره عن هيرودوتس كيف أمر خوفو بأن يأكل تمساحا عاشقا لاحدى زوجات كبار مسئولى قصره بعد أن ضبطا فى حالة خيانة .

لكن هذه القصة التى جرى نشرها فى نهاية الأربعينيات فى مصر كنوع من

تأييد قرار إلغاء البغاء فى ذلك الوقت، لاتنفى على الإطلاق أن «الدعارة المقدسة» كانت لها مؤسسة فى العصور القديمة خاصة عند الفراعنة، وفى ص٧ من كتاب «البغاء عبر العصور» لمحمد صادق صبور- المكتبة الثقافية ببيروت- يرصد المؤلف طبيعة هذه المؤسسة الى درجة أنه كانت هناك مؤسسات للطبقة العليا وأخريات للطبقة الدنيا فى المعابد.

يقول: « لقد سُجِّل هذا التقسيم فى كتابات بابل القديمة التى سادت بين الكاهنات الراقيات للإله عشتار- وأرقى الكهنة. كانت الكاهنات الراقيات هن اللاتى يقمن بطقوس الزواج المقدس للملوك والكهنة.. وكان حفل الزواج المقدس يبدأ بأن تتزين الكاهنة بعقود من البلح الطازج تعبيرا عن استمرار الثروة والخير- ثم تنتظر زوجها الملك فى الحجرة الداخلية بالمعبد حيث تكون باقي الكاهنات قد أعددن الفراش.. وكان هذا الزواج المقدس يعبر عن طلب الملك للبركة من الإله بزواجه من إحد الكاهنات لكى يكتسب حكمة الشرعية اللازمة.. وهكذا اكتسبت مومسات المعابد الراقيات القوة والمركز».

وفيما بعد سوف نجد أن فرعا من مؤسسة «الدعارة الحلال» كان يؤمن بنفس المنطق.. ويرى أن ممارسة المتعة هو نوع من العبادة.. وأن كل نقطة ماء يتم الاغتسال بها بعد المضاجعة فى زواج الدعارة الحلال يكتب بها حسنة للزوجين يوم القيامة، كما زعم أحد أئمة الشيعة، وكما سترى فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

وحسب مايقول محمد صادق صبور، الذى نعود معه إلى مؤسسة الدعارة المقدسة، فإن الكاهنة الراقية من طبقة «إنتو» تليها كاهنة مومس من طبقة «ناديتو».. وكانت كاهنات هذه الطبقة ممنوعات من الزواج ومن الحمل.. ثم تأتى بعدهن طبقة «قاديشتو» و «إيشتاريتو» اللاتى كن يعملن ويمضين كل وقتهن فى خدمة الإله عشتار.. ولكن كان بعضهن يعملن فى الرقص واللعب على الآلات الموسيقية.. بينما الطبقة التالية «حديمتو» كانت تضم مومسات حقيقيات، يعملن بعض الوقت فى المعابد وبعض الوقت فى الطرقات.

وكن يعتبرن مقدسات فى حماية الإله عشتار، وكان الناس يتقربون لهن طلبا للبركة.

ويقول هيرودوتس فى نفس السياق- نقلا عن سلام خياط- كان يتحتم على كل فتاة تبلغ سن الحلم فى بلاد بابل أن تهب نفسها ولو مرة واحدة للمعبد، حيث تجلس الفتاة فى فناء معبد عشتار وتنتظر الغرباء يأتون إليها ليصحبوها. وكان الكثيرون من ذوى النفوذ والاثرياء يأتون المعبد وهم على عربات فخمة يتبعهم العبيد والخدم، وتتخذ الفتيات أماكنهن قرب الهيكل وكن يضعن عقودا من اللؤلؤ حول رؤوسهن لتمييزهن عمن عداهن ويجلسن فى صفوف متقاربة ومن تختار الجلوس فى الموقع لايحق لها مغادرته قبل أن يختارها شخص ما، ويلقى بالقطعة الفضية فى حضنها ثم يصطحبها إلى المكان المخصص للاضطجاع الذى عادة مايكون ملحقا بالمعبد.

وتقول سلام خياط: بعد المرة الأولى كان يحق لأهل الفتاة أن يبقوها فى المعبد حينا من الدهر أو تعود إلى البيت.. وكان كلما زاد عدد الذين ضاجعوا الفتاة كان ذلك أدعى إلى احترامها وإشارة إلى جمالها وجاذبيتها ودافعا قويا لطلبها للزواج.

هكذا كان حال «بغايا الرب» فى عصور ماقبل الأديان السماوية، حين كانت «الدعارة المقدسة» لها مؤسسة، تتمتع بقدر كبير من الاحترام، يشرف عليها الكهنة، وتعتبر المومس فيها مبروكة، وتوجه أرباحهن إلى بناء المعابد وخدمة الرب.. وهى حالة كان بها اقتران كبير بين الدين والدعارة.

ثم ألغيت الدعارة، وحرمت وصارت الداعرة التى كانت تتمتع بقدر من المكانة الاجتماعية فى أسفل درجات السلم الاجتماعى.. ولكن بقيت فى التاريخ فترات من حين لآخر تقترن فيها التصرفات الجنسية ببعض الأفكار الدينية، ويخلق لها اطار عقيدى داعم، يوفر الشرعية.

وفى الحالة الإسلامية يمكن رصد مثل هذا من خلال حالتين، الأولى: خاصة بالتفسير الذى يسوقه البعض لفكرة الرقيق « وما ملكت أيمانكم ».. الثانية: تتعلق بقيام بعض محترفى الدين بتوظيف الجهل والخرافه فى سبيل ممارستهم للدعارة.. حتى جاءت مؤسسة «الدعارة الحلال» فى العصر الحديث.

ولنتوقف قليلاً أمام الحالة الأولى.

فقد كانت واحدة من أشكال الدعارة والممارسة الجنسية التى تحاول أن تغطى نفسها بالدين- بينما هى بعيدة عنه وفى هذا السياق نستعين ببحث كتبه الدكتور أحمد صبحى

منصور عن « الرق والاسلام» تحت عنوان: ماذا يعني تعبير «ماملكت أيمانكم» ونشرته مجلة روز اليوسف فى ٦ مارس ١٩٩٥.

يقول: ليس صحيحا أن تشريعات التراث عن الرقيق وملك اليمين لا تدخل ضمن دين الاسلام، لانها فى الحقيقة اجتهادات بشرية وفتاوى فقهية تعبر عن واقع العصور الوسطى التى كانت تتنفس الظلم والاستغلال، ثم تكسبه مشروعية زائفة بأن تصله بالدين عن طريق نسبته للنبى ﷺ فى أحاديث كاذبة تخالف القرآن.

ووفق وجهة نظر أحمد صبحى منصور فإن «الرقيق» كان هو الآخر- حسب فهمنا- مؤسسة للدعارة فى العصور الوسطى.. وهو يبنى رؤيته هذه على عدة نقاط:

- ليس صحيحاً أن القرآن اكتفى بالدعوة إلى عتق الرقيق دون أن يحل الموضوع من جذوره، صحيح أن القرآن جعل تحرير الرقيق ضمن بنود الكفارات عن الذنوب، وأنه جعل تحرير الرقيق ضمن الصدقات التى يتقرب بها المؤمن إلى ربه.. ولكن القرآن عالج الموضوع من جذوره.

- إن الاسترقاق أثر للاستغلال والظلم، وإقامة العدل هدف تشريعى عام فى الرسالات السماوية، وإذا تم تطبيق هذا لامجال للاسترقاق.

- تشريعات القرآن تحارب الاستغلال عموما، وتمنع تكوين طبقة مترفة تحتكر الثروة والسلطة وتؤدى لانفجار المجتمع، وآيات القرآن تحذر من المترفين.

حتى إذا تم استيراد رقيق من الخارج ولم يسعفه الحظ بأن يكون حرا فإن تشريعات الإحسان ترعاه وتحفظ كرامته. والمؤمن مأمور بالإحسان إلى ماملكت يمينه .

- تشريعات القرآن قامت بتخفيف منابع الاسترقاق.. فالقرآن يرفض استرقاق الأسير أو قتله، ولم يتحدث القرآن عن سبايا الحروب أو العبيد.

- عقلية العصور الوسطى هى التى أفرزت فكرة السبايا، والنبى لم يتخذ سبيا، وإنما حين هزم قوم جويريه بنت الحارث فى غزوة بنى المصطلق، تزوجها النبى ﷺ ، وتزوج صفية بعد هزيمة قومها فى خيبر ولم يتخذ سبيا.

- المنبع الوحيد الذى أبقاه القرآن للاسترقاق هو الشراء والهبة من الخارج، وإذا كان

هدف تشريعات القرآن هو العدل فليس منه بالطبع فتح الباب أمام عصابات خطف الرقيق وتجارتهم الآثمة.

- إن العصر العباسي هو الذى جعل العلاقات مع المملوكة هى المعاشرة الجنسية والزواج.. والقرآن يرى أنه إذا أراد أحد أن يتزوج مملوكة له فعليه أن يعلن عن هذا النكاح.

- والقرآن يسمى مالك الجارية بالأهل، ويشترط لزواجها من غير صاحبها مهرا.

- الجارية ليست مباحة لأى أحد، وإذا أرادها صاحبها فليتزوجها، وإذا لم يرد وتزوجها آخر فعليه مهرها.

هذا هو الفهم الدينى لموضوع الرقيق.. لكننا نلاحظ بالطبع أن عكس هذا هو الذى كان يحدث فى الواقع، حين تصور البعض أن «ملك اليمين» يعنى جواز المعاشرة الجنسية إلى مالا نهاية مع العبيد.. وحين قصر دائما الحديث عن الرقيق علي أنهن إناث وليسوا ذكورا.

وبشكل عام فإن هذا التحريف الدينى لم يكن مقصوراً فقط على حالة العبيد، ولكنه أيضاً امتد إلى حالات أخرى كثيرة يشرحها هذا الكتاب، لكننا قبل هذا نرصد الحالة الثانية التي اقترنت فيها التصرفات الجنسية بأفكار دينية فى الإسلام.

فالواقع يقول: إن التاريخ الإسلامى شهد محاولات عديدة من بعض رجال الدين والسلطة لتوظيف جسد المرأة فى خدمة أغراض جنسية بحتة تحت غطاء من الحلال، بعضها كان فى إطار العلاقة الموصوفة بالشرعية، وبعضها الآخر عبارة عن علاقات بنيت على الخديعة، وإيهام الفقراء بأن مايفعلونه هو الحلال بعينه.

وفى هذا السياق ولد شيوخ هتك الأعراض.. محترفو التجارة بالدين الذين لم يتوقفوا عن أن يجدوا فى كل يوم وسيلة يمكن أن يضاجعوا بها النساء، ويقتربوا بها من أجسادهن حتى لو كان هذا باستخدام الدين والفتاوى والحيل الفقهية.. وقد رصد الباحث الدكتور أحمد صبحى منصور فى رسالته لنيل درجة الدكتوراه عن التصوف والمتصوفين حالات من هذا النوع.

يقول: لقد تخصص بعض الدجالين فى نوع من الدجل السام، أولئك كانوا ولازالوا

يعيشون، ينتهكون الأعراض والحرمات، ويتخصصون فى خداع النساء لاسيما من الطبقات الثرية والمترفة.. حيث يخفى النعيم عقولا هشة وأجسادا بضة. ويتحدث الشيخ الجويرى الدمشقى فى كتابه «المختار فى كشف الأسرار» عن هؤلاء: «اعلم ان هذه الدرجه لم يتعلق بها إلاكل من يأكل الدنيا بالدين، ويدخل الشبه على قلوب المسلمين، وكل واحد من أهل هذه الطائفة ظاهرة صديق وباطنه زنديق، يستحلون المحارم ويجهلون المعالم، منهم الاباحية الذين يبيحون مؤاخاه النساء واللعب مع المردان و يختلون بالنسوان.. ومنهم من يظهر فى جسد المرأة شيئا من الكتابة من تحت ثيابها فيقول قد ظهر لى فيك علامة على العضو الفلاني، وهذه علامة على كذا وكذا، فاكشفى عن هذا العضو تجديه مكتويا بما ذكرت، فإذا كشفت بانت له الكتابة.

ومع أحد هؤلاء الدجالين حدثت حكاية غريبة نرويها نقلا عن أحمد صبحى منصور..

يقول: كانت ليلة شاتية باردة عندما طرق شيخ غريب أحد بيوت قرية، رحب به صاحب البيت، لكنه وجده يتجه ناحية البيت يكبر ويهلل، وقال لصاحب البيت: إن هنا كنزاً مرصوداً. وان الهاتف أخبره بذلك، وطلب منه أن يأتى بقطعة من حلى الزوجة ليفتح بها شهية خادم الكنز المكلف بحفظه.. ففعل صاحب البيت.. وامسك الشيخ فأساوحفر، وكلما مضى فى ذلك القى الاسورة وهو يتمتم بتعاويذ غريبة.. إلى أن خرج بيديه مملوءتين ذهبا. وبينما كان أهل القرية يكبرون فرحا قال الشيخ ان هذا الذهب قشرة بصلة، اما الكنز الحقيقى فلم يزل مرصودا.. وانه لابد من مضاعفة كمية الذهب ليرضى الجنى خادم الكنز فيترك لهم الكنز كله. وأن عليهم أن يجمعوا وهبة الجنى، وسوف يتبرع هو بنصيبه لبناء مسجد فى القرية. وسيكون نصيب كل منهم بحسب مايتبرع به.

وحين اجتمع له كل ذهب القرية.. هرب.

هذا الشيخ لايختلف عن ذلك الذى أقنع أحدهم بأن فى بيته كنزا، لايمكن فتحه إلا بعد أن يختلى بزوجته سبعة أيام، وأكثر .. وقد قبل صاحب البيت.. وتنازل عن امرأته للرجل الغريب، وظل صاحب البيت ينام ويصبح خادما للشيخ الذى ينام م زوجته كل يوم مقابل فتح الكنز الذى لايُفتح أبداً.

وهذا الشيخ الدجال لايختلف كثيرا عن أمراء التطرف الذين أقنعوا السذج بفتاوى من نوع خاص فى الثمانينيات والتسعينيات.. فتاوى هدفها الحصول على جسد امرأة أو أكثر.. مقابل كنز غير موجود فى الدنيا.. ويزعمون أنه موجود فى الآخرة.. وتحت غطاء من الحلال ومحاولات نيل الثواب ولدت دعارتهم التى قالوا عنها لأعضاء جماعاتهم : إنها حلال.. ولد «زواج الهبة» .. وظهرت علاقات شفهية بدون عقود.. وكانت الضحية فى كل مرة هى القيم التى تنتهك، والأجساد والأعراض التى تنتهك أيضاً.

وهذه الظاهرة يعالجها الكتاب فى الفصل الخاص بمجتمعات التطرف حين نتحدث عن «حريم الخليفة» كواحدة من بنود «مؤسسة الدعارة الحلال» فى مصر.. الذى يمتد ليشمل أبعادا اكثر انتشاراً فى جوانب كثيرة أخرى من الحياة.. وبعد أن نضع يدك على إباحية بدون قيود، وعلى زواج شفهى، وعلى طلاق بدون عدة، وعلى فتاوى تبرر العلاقات الجنسية المحرمة، خلقوا لها إطارا وهمياً من الحلال، وعلى جنس يصل إلى حد القتل، وعلى زواج غريب الأطوار يستخدم أحياناً ليكون وسيلة لتجنيد لعضو جديد فى تنظيم أولإرضاء رغبات الأمير.. سوف ندلف بك إلى أهم وأقوى كيان فى مصر فى مؤسسة «الدعارة الحلال».

هذا الكيان هو «الزواج العرفى» والذى يرصده الكتاب كمؤسسة بديلة طرحها الناس فى مواجهة المؤسسة التقليدية للزواج، وفى محاولة للهروب من الضغوط الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الجنسية، أو اللجوء إلى هذه الصفة بحثا عن الكسب، وارتزاقاً من الدعارة، ولكن بإدعاء أنها حلال.

وحين نرصد صورة هذا الجانب من المؤسسة فإننا سوف نقف طويلا امام تناقضين حادين يجعلان من الزواج العرفى فى مصر.. زواجا.. ويجعلانه أيضاً دعارة.. هذا لتناقص الذى نلمسه بين رفض المجتمع لهذه الصيغة وممارستها، وبين موافقة علماء لدين عليه باعتباره زواجاً، وفى نفس الوقت رفضهم له.. فضلا عن أن القانون لايحرمه لايعترف به.

والواقع أن عقد الزواج العرفى يعتبر فى الإسلام مثل أى «عقد رضاء»، وكما يقول بد الوهاب عمر البطراوى فى رسالة دكتوراه عنوانها: «النظرية العامة لجريمة الزنا»-

كلية الحقوق جامعة عين شمس- فإن الاسلام يعتبر أن على الزوجين الالتزام بأحكام العقد فور انعقاده، مكتمل الشروط الموضوعية، سواء كان رسميا أو عرفيا.. بينما فى المقابل تعتبر الشريعه اليهودية والمسيحية الزواج بلا وثيقة، أو مايسمى بالزواج العرفى ليس باطلا فحسب.. وانما تراه خطيئة، وذنبا جسيما، وخطأ مميتا.

هذا الاعتراف الدينى بالعقد العرفى فى مصر، لايقارن بوضعه القانونى.. لأن الفقره الرابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتنظر دعوى الزوجية إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية.. وبالتالى فهو عقد حلال دينيا.. ولكنه غير موجود من الناحية القانونية.. أى أنها تعتبر علاقة أخرى غير الزواج.

والواقع كذلك- كما يقول عبد الوهاب البطراوى-: «إن هذا الإنكار القانونى له حدود.. اذ يشترط وجود الوثيقة فى حالة وجود إنكار لوجود الزواج، اما إذا اعترف به الزوجان فإن دعوى الزوجية تسمع، وبالتالى فإن هدف وجود الوثيقة هو حماية المرأة التى دائما ماتكون الضحية.. وفى نفس الوقت فإنه لاتوجد أية جريمة جنائية أو مدنية لو ثبت وجود علاقة بين رجل وامرأة بعقد زواج عرفى».

وقد تنبأت المذكرة الايضاحية لهذه المادة فى القانون المصرى بالأوضاع المتناقضة بين الحلال والحرام للزواج العرفى، حين قالت: «هذه المادة لم ترد إلاسداً للذرائع، بعد أن انتشرت ظاهرة تنبىء بذاتها عن خراب الذمم وفساد الضمائر وتحجر القلوب بأن يتزوج رجل امرأه طمعا فى مالها أو قاصدا التشهير بها أوهادفا لأى قصد دنىء آخر غير دوام العشرة وانجاب الأطفال.. فإذا بلغ قصده ترك زوجته وبحث لنفسه عن مورد آخر، فإذا مارفعت الزوجه البائسة ودعواها للقضاء لتثبت زواجها قام بالإنكار، ولهذا تشدد مشرع القانون فى الإثبات عند الإنكار».

وبالتالى فإن القانون كان يدرك أن هناك مؤسسة موازية للزواج، يمكن ان تتم تحت غطاء دينى.. دون سند قانونى.. وهو مانسميه نحن بالدعارة الحلال..

الكتاب يرصد هذا فى مصر بشكل كبير.. ويحدد المنتمين لمؤسسة الزواج العرفى من كافة عناصر المجتمع، من اغنيائه ومشاهيره إلى شبابه وتلاميذه، ومن مثقفيه إلى داعراته اللواتى وجدن فى ورقة الزواج العرفى وسيلة لتغطية الحرام.. وفى هذا السياق سوف

ندخل بيوت الفقراء والاغنياء وكواليس السياسة وأروقة الجامعة وسوف نعرج على المحاكم وندلف إلى المساجد ونقترب من القرى التى وظفتها مؤسسة الدعارة الحلال وسماسرة المؤسسة ومروجيها وزبائنها، وسوف نرصد الانفلات الجنسى والضغط الغريزى والحاح الفقر وقيود التقاليد.

ولكننا فى نفس الوقت لن نقف عند أبعاد الصورة الإسلامية لهذه المؤسسة فى مصر، وإنما أيضا سوف نرصد كذلك الحاله القبطية، حيث توجد مؤسسة دعارة حلال موازية، أفرزها الوضع الاجتماعى، ودعمها الوضع الدينى الذى يرفض منح الطلاق لزوجين مسيحيين يرفضان الحياة سويا، ولايسمح به، ويتناسى ان رفضه هذا خلق من جانب آخر مؤسسة دعارة حلال.. تقوم على الزنا وغالبا ما تلجأ إلى التزوير وتشترى الحل الدينى بأى ثمن.

وكما سيتضح من فصول الكتاب فإننا نهتم كذلك بأن نرصد حالات أخرى لمؤسسات موازية فى دول أخرى.. هى السعودية وإيران.. حيث توجد نفس المشكلة: بلوغ جنسى بدون بلوغ اجتماعى وتناقض دينى.. وحيث يوجد فى الأولى زواج المسيار وفى الثانية زواج المتعة.

لكن هذا الكتاب لن يكتمل قبل أن نسجل فى نهايته ملحقين:

الأول: خاص بصراع الفتاوى والنصوص القانونية حول مؤسسة الدعارة الحلال، فى مصر وفى غيرها، حيث تتضح الفوارق بين الاطار الشرعى الدينى والتشريعى القانونى، من جانب، وبين الوضع الاجتماعى من جانب آخر.

الثانى: عبارة عن ملف كامل لنماذج وحكايات من مؤسسة الدعارة الحلال فى مصر وفي غيرها، وحينما تقرأ هذا الفصل سوف تكتشف الهدف منه بوضوح.. ألا وهو أن الخاسر الوحيد فى هذه المؤسسة هى المرأة.. وأن تلك المؤسسة التى أفرزتها أوضاع المجتمع القاسية قد تكون من صناعة الرجل قبل أى أحد آخر.

ولكن ماهو الهدف من كل هذا؟

الهدف.. هو رصد حالة الجرح الذى تعانى منه المجتمعات الإسلامية.. لاسيما صر.. وأن نضع أيدينا على مرض الفصام فى المجتمع.. وعلى التحايل على الدين،

وعلى نسيان الحكومة لأهم المشاكل التى يعانى منها الشباب، والتى إما دفعت بالذكور إلى جماعات التطرف أو دفعت بالإناث فى أحضان تجار الرقيق والباحثين العرب عن المتعة.

من هنا فإن هذا ليس كتابا عن الدين فقط.

وليس أيضا كتابا عن الجنس وحده..

وليس كذلك كتابا عن السياسة دون غيرها..

انما هو صفحات عن كل هذا، بطلها الأول والأخير رجل ضاجع امرأة تحت منبر جامع لأن ليس لديه منزل.. ثم قالوا : إن هذه « نكتة ».

عبد الله كمال

١

المتعة تحت المنبر

بين غضب الإمام الخوميني والحرب على عمر بن الخطاب

هذا هو حل المشكلة على الطريقة الإيرانية.

ولكن ما هى علاقة هذا الكتاب بإيران؟

إن الاجابة تقتضى منا أن نعود للتذكير بالمشكلة.. وهى اتساع الفارق الزمنى بين مرحلة النضوج الجنسى والنضوج الاجتماعى، وهى المشكلة التى وجد الإيرانيون أن حلها غير ممكن إلا عن طريق المتعة.

هذا الحل يصفه شيوخ الشيعة أنفسهم بأنه دعارة.. إذ يقول حجة الإسلام أنوارى: «المتعة تشبه الدعارة».. «مع فارق بسيط أن الله أباح الأولى ـ أى المتعة ـ وحرم الثانية ـ أى الدعارة ـ بالطبع»!!

مرة أخرى: وما علاقة هذا بمصر؟

هناك علاقة وطيدة واضحة.

فالمصريون سُنة، يختلفون تماما مع مذهب الشيعة، على الرغم من أن هذا المذهب الأخير كان يعيش حالة رخاء طويلة فى مصر خلال العصر الفاطمى، وكان الجامع الأزهر منارة مهمة وقوية للفكر الشيعى فى العالم الإسلامى.

وقد كان هذا الاختلاف المذهبى مثار جدل طويل.. لم يحسم حين أفتى الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الراحل ـ بأن من حق أى مسلم أن يتعبد بأى مذهب من مذاهب الإسلام الخمسة ـ الأربعة السنية والخامس الجعفرى الشيعى ـ ولم ينته الجدل حين قال الشيخ شلتوت: «إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين، ومذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة، وينبغى على المسلمين أن يعرفوا ذلك، ويتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى».

هذه الفتوى لم تنه الجدل.. وبقى الخلاف ذو الجذور العميقة متأصلا وكان دوما موضوع زواج المتعة أحد عناصر هذا الخلاف، الذى يرى أهل السنة أنه حرام.. على الرغم من أن الشيعة يقرونه كواحد من أشكال الزواج المقبولة دينيا.

وحين كان أى مصرى يتحدث فى هذا الموضوع، كان دائما كمن يضع نفسه هدفا للعنات الفقهية من الشيوخ، على اعتبار أنه يطالب بما حرم الله.

وحين خاض الكاتب الراحل الدكتور فرج فودة فى هذا الأمر منذ عدة سنوات سبقت عملية اغتياله، واجه البعض مقولاته بأسلحة من الآيات والأحاديث، وأُتهِم بأنه يدعو إلى السقوط فى هوة الحرام، ويقول شيئا يخالف أوامر الله.. وهى قصة سوف نشرحها بالتفصيل فى أوراق هذا الفصل..

ذلك الجدل بين أفكار المصريين السُنة، ومذهب الشيعة، لم يمنع آخرين فى مصر من أن يعقدوا مقارنات مطولة بين صيغة زواج المتعة عند الشيعة، وصيغة الزواج العرفى فى مصر.. وهل هناك تشابه فيما بينهما.. ولماذا يمكن أن يرفض الشيوخ السُنة «المتعة» ويوافقون فى نفس الوقت على «الزواج العرفى» رغم أن القانون فى مصر يرفض الإثنين معا.

هناك جانب أخير يدفعنا أيضا إلى الخوض فى تفاصيل هذا النموذج من «الدعارة الحلال» أو «الدعارة المقدسة».. ألا وهو أن الثورة الإسلامية فى إيران كانت نموذجا مهما أمام كثيرين من دعاة التأسلم السياسى فى مصر، لاسيما بعد أن نجحت فى أن تصبح دولة فى إيران عام ١٩٧٩.

وحين طبق آيات الله نموذجهم السياسى الدينى هناك، كانت أحد عناصر الثورة الأساسية فى علاج مشاكل المجتمع الاجتماعية إقرار نظام زواج المتعة كحل مقبول للقضاء على الهوة الزمنية الشاسعة بين مرحلة النضوج الجنسى ومرحلة النضوج الاجتماعي.. وفى حين رفضت الثورة السماح بالدعارة المقننة كما كان فى نظام الشاه رضا بهلوى، أقرت هى ما رأت أنه «حل دينى» متمثل فى زواج المتعة. وعلى الرغم من أن إيران كانت قبلة لأتباع الإسلام السياسى الثورى فى مصر، إلا أنهم تجاهلوا هذا النظام فى الزواج تماما، وحاولوا دائما التغطية عليه، واتهموا الغرب بأنه يروج الأساطير حوله.. رغم أن الدعارة الحلال حقيقة واقعة فى إيران.

لقد بدا الفرق واضحا بين دولة الشاه المدنية السابقة، ودولة آيات الله الدينية.. وهذا الفرق لم يكن سياسيا فقط، وإنما أيضا لأن المبررات التى دفعت الثورة للقيام هى التى جعلتها تغير من شكل الدولة تماما وعلى كافة المستويات. بداية من إعلان العداء الدائم

لأمريكا التى كانت سندا قويا لنظام الشاه، ونهاية بإقرار «مؤسسة المتعة» كحل إسلامى لامع ـ كما يوصف فى إيران ـ للمشكلة الاجتماعية.

نظام الشاه كان يرى أنه يتمتع بالانفتاح، يسمح للمجتمع بأن يمارس الدعارة، لكنه كان فى نفس الوقت يرفض نظام المتعة، الذى كان يمارس فى عدد من المدن المقدسة لدى الشيعة، والذى كان مرفوضا من المثقفين والأغنياء، وغالبية الطبقة المتوسطة.

في المقابل جاءت الثورة، وحاربت الدعارة، وهدمت بيوت العاهرات، لأن هذا نوع من الانحطاط الغربي، يخالف تعاليم الإسلام.

وهكذا اقتحم حراس الثورة حى الدعارة والعاهرات فى جنوب طهران، الذى كان يطلق عليه اسم «شرنو» وأحرقوا البيوت، وأعدموا بعض السيدات المتهمات بممارسة هذه المهنة فى إطار قانون دولة الشاه.

فى هذا السياق تم تنفيذ عقوبة الإعدام أمام أعين سكان الحي فى عدد كبير من النساء العاهرات، وكان أبرز اللاتى تم إعدامهن «برى قزوينى» و«برى جنده» و«مهين تشيكه».

لكن الثورة التى رفضت الدعارة الحرام، ووجهت كثيرا من جهدها وأنشطتها لحماية الأخلاق والدفاع عن القيم والتقاليد الإسلامية، لم تستطع أن تدفع بدماء الحيوية فى شرايين الاقتصاد، خاصة أنها سرعان ما خاضت حربا طويلة وشرسة ضد العراق ـ عرفت بحرب الخليج الأولى ـ وبمضى الوقت تزايد الفارق الزمنى بين مرحلتى النضوج الجنسى والنضوج الاجتماعي.. ولاسيما أن الحرب أكلت نيرانها عددا هائلا من الرجال، وبقيت هناك نساء كثيرات بلا عائل جنسى أو مادى، يلبى الاحتياجات الجسمية كما يلبى الاحتياجات الاقتصادية.

هنا لجأت الثورة إلى حل الدعارة الحلال.. حل الدعارة المقدسة.. وكان الحل هو زواج المتعة.

باعتباره وسيلة دينية شرعية فى رأى علماء الشيعة لعلاج أمراض ومشاكل اجتماعية عديدة. وربما يكون من التسطيح، والتعامل مع القشور، أن يزعم أحد أن ذلك هو السبب الوحيد الذى دفع الثورة الإسلامية فى إيران لإقرار نظام المتعة. فهناك أسباب أخرى عديدة.. أسباب أبعد وأعمق .. تتجاوز حتى الثورة وتاريخ نشوبها.

هذه الأسباب لها علاقة بقيم المجتمع نفسـه، وإفرازاته الفكرية والاجتماعية وتقاليده، قبل قيام الثورة بسنوات طويلة.

وهنـا نحن سوف نـعرض صورتين وتحـليلـين حول أسباب ومبررات وشكل نـظام الدعارة الحلال فى إيران، قبـل أن نخوض فى نهاية الفصل فى تأثـيرات ذلك على الحالة المصرية.

الصورة الأولى: مصـدرها معارض إيرانى للنـظام الإسلامى، يعيش فى لـندن، اسمه الدكتور على نور زاده، يكتب فى عديد من الصحف البريطانية التى تصدر بالعربية، وقد تناول هذا الموضوع فى عـدد من مجلة المجلة ـ التابعة للسـعودية ـ رقم ٨٣١، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٦ تحت عنوان «زواج المتعة ـ جائز لبنات الفقراء.. حرام لبنات رجال الدين».

ونحن هنا نرصد أبعاد الصورة كما التقطها هو قبل أن نرى صورة أخرى.

يقول:

أتوسـتراد أفريـقيا، شـارع كان اسمـه «جُرون» قـبل الثـورة، واحد من أرقـى شوارع طهران، يمتد مـن «ساحة أرجنتين» إلى «بوليفـار فرشتة» على بوابة ضاحـية شمران، حى الأغنياء والمـليونيرات الجدد، الـذين يمرون فى سياراتهـم المصفحة عدة مـرات فى اليوم، جنوبا وشـمالا على أتوسـتـراد أفريقيا. ومن بين المـبانى الفخمـة والفيلات التى تـقع على طرفى الأتوسـتـراد هناك مبنى يعتـبر قديما بالمقارنة مـع المبانى الواقعة بجـواره، مضى على بنائه أكثر من عـشرين سنة، وحين شيده رجل الأعمال الإيرانى المـعروف «حبيب ثابت» فى منتصف الـسبعينيات، لم يكن يخطـر بباله أنه سيضطر إلى مغادرة الـبلاد بعد عامين، وسيتحول هذا البيت المثالى الذى بناه إلى «بيت المتعة».

لكن الثورة جاءت..

ولـم تقض على النظام الملكى ورجاله فـحسب، بل أدخلت إلى حياة الإيرانيين عادات وتقاليد ومفـاهيم جديدة. وبعثت الروح فى تقـاليد كادت تختفى نهائيـا من قاموس حياة الإيرانيين قبل الثورة.. ومنها ما يسمى فى إيران بكلمة «صيغة» ـ أو سيغيه ـ وهو ما يطلق عليه فى العالم الإسلامى «زواج المتعة» وكلمـة «صيغة» تعنى أن يتزوج رجل امرأة لفترة

قد تكون عشر دقائق أو ٩٩ سنة، مقابل صداق معلوم، بعد أن يردد الزوج عبارة تقول: «متعت نفسي لنفسك لمدة (....) على صداق قدره (.....) فهل قبلت التزويج؟ وبمجرد أن تقول المرأة: نعم. فإن زواج المتعة يصبح جاريا.

هذا التقليد - المتعة - أصبح رائجا فى إيران منذ عهد الصفويين، لكنه ظل مكروها بين العائلات الإيرانية الأصلية، بحيث لايذكر التاريخ قبول امرأة من الطبقة الأرستقراطية أو المثقفة الزواج من رجل بشكل مؤقت، فى نفس الوقت الذى كان لدى رجال الحكم والعلماء حتى نهاية حكم القاجار - الذى حكم إيران فى بداية القرن الحالى - عدة زيجات مؤقتة. بل إن ناصر الدين شاه القاجار - الذى حكم إيران خمسين سنة فى القرن الماضى - كان فى حريمه مالا يقل عن مائة من زوجات المتعة بشكل دائم.

وعادة ما كان الشاه يختار زوجات المتعة من بنات الطبقة الفقيرة، والمستضعفة، ويقال إن أحد رجال الدين البارزين فى عهده اسمه «أقانجفى» كان يفتخر بأن عدد زوجاته المؤقتات يفوق عدد زوجات الشاه وابنه.

وأطاح عهد البهلوى الأول «رضا شاه» بحكم القاجار.

وكانت أهم التحولات فى زمنه أن وزير العدل «داور» أمر بإغلاق المحاكم الشرعية، التى كان يديرهارجال الدين، وباختفاء هذه المحاكم اختفت ظاهرة زواج المتعة من المدن الكبيرة، وظلت موجودة فى داخل المدن الدينية، خاصة مدينة «قم» ومدينة «مشهد»، حيث يدرس عشرات الآلاف من الطلبة ورجال الدين.

وفى عهد البهلوى الثانى «الشاه الراحل» ونتيجة لنضال النساء الإيرانيات من أجل الحصول على الحقوق الاجتماعية والسياسية المتساوية مع الرجال، أبرم مجلس الشورى الوطنى عدة قوانين منها قانون منح النساء حق التصويت والانتخاب، وقانون حماية الأسرة الذى كان بمثابة إطلاق رصاص الرحمة على نظام زواج المتعة.

وحين قامت الثورة لم يكن هناك أى أثر لهذا النظام إلا فى مدينة قم، وربما قليلا فى مدينة مشهد، لكن الثورة ألغت قانون حماية الأسرة، ولم تسمح بتعدد الزيجات الشرعية فقط، ولكن أيضا منحت الرجال حق الزواج بشكل مؤقت.

وحينما دمر الثوريون حي العاهرات، وأحرقوا بيوت الدعارة، وأعدموا بعض السيدات المعروفات فى هذه المهنة، قررت الحكومة الإسلامية نقل مكان الحى إلى البيت النموذجى فى أتوستراد أفريقيا، الذى سبق أن صدر حكم بمصادرته من قبل اللجان الثورية. وأطلق القاضى الشرعي المعروف «صادق خلخالى» على هذا البيت اسم «بيت التوابات» . حيث تم إخضاع العاهرات اللاتى نقلن إلى هذا البيت لعملية «ريجيم» فكرى وثقافى، وتدريب دينى «لتطهير أجسادهن وأرواحهن».

وبعد فترة قصيرة أعلن أحد حجج الإسلام قبول توبة هؤلاء، وصرن طاهرات مستعدات لزواج المتعة. وهكذا أنشىء أول بيت متعة فى طهران، حيث أصبح فى مقدور أى رجل أن يراجع هذا البيت لاختيار زوجة مؤقتة لمدة ساعة أو أسبوع أو شهر أو حتى سنة

«زواج متعة».. «دعارة حلال».. «دعارة مقدسة».

عرف الإمام الراحل، مفجر الثورة، آية الله خومينى بهذا فغضب، وكشف هذا الغضب عن أنه كان واحدا وحيدا من بين رجال الدين الشيعة الذى يكره زواج المتعة، وأنه كان يتمسك بمبدأ زوجة واحدة دائمة. وهو شخصيا لم يتزوج طيلة حياته إلا من واحدة فقط هى «بتول ثقفى» التى ظلت شريكة عمره طوال حياته.

وأمر الخومينى بإغلاق البيت.

لكن هذا الأمر الذى يتميز بأبعاد قدسية من رجل فى أهمية ذلك الإمام، لم يمنع من انتشار ظاهرة الزواج المؤقت فى جميع أنحاء إيران.

ويقول الدكتور على نور زاده: فرضت الثورة قوانين صارمة تمنع الاختلاط بين الرجال والنساء فى الأماكن العامة. ورأت الحكومة فى الزواج بنظام المتعة حلا مؤقتا لمنع الممارسات الشاذة والعلاقات غير الشرعية بين الجنسين. وأصدرت حكومة الثورة تعليمات إلى المحاضر الرسمية والشرعية التى تسجل الزواج بأن تسجل الزواج المؤقت بشكل رسمى، كى تمنع بروز مشاكل خاصة بالوراثة وإنجاب الأبناء فى هذا النوع من الزواج المؤقت.

وبعد ١٥ سنة من صدور هـذا القرار، دعا الرئيس رافسنجانى فـى إحدى خطبه أثناء صلاة الجمعة العائلات الإيـرانية أن تساعد أولادها وبناتها على الزواج المؤقت لحمايتهم من وسوسة الشيطان.

رئيس دولة مسلمة يدعو للدعارة كما يرى السُنة.

هذه الدعوة أثارت موجة من الـسخط بين الطبقات المثقفة وطلبـة وطالبات الجامعات والمدارس، وسَخِرت الصحف المسـتقلة من نداء الرئيس رافسنجانى واعـتبرته نداء قادما من كهوف القرون البعيدة.

وقالت الدكتـورة مهرانكيز دولتشـاهى.. وهى أستاذة فى الجامعـة الحرة بإيران: زواج المتعة ليس سوى غطـاء شرعى لفعل الدعارة الحرام، والفحشاء، هل مـن الممكن أن يقبل الإنسان زواجا لمدة عشر دقائق ويقول إن هذا فعل شرعى؟ إن رجال الدين يبررون عملا مكروها أخلاقيا وإنسانيا.

وقد نقـل نفس الكاتب عـن السيدة (دلارام) التى تـشرف على صفحـات الأسرة فى مجلة «الـنساء» فى طهران، أنها تـتلقى عددا هائلا مـن الرسائل من نساء تزوجـن بطريق المتعة، بـسبب الفقر أو لقـتل أزواجهن فى جبهـات الحرب، وكونهن بلا كفـيل أو عائل. وتقول «دلارام»: هـذه الحالات فى تزايـد مستمـر، والرسائل تـتضمن حـكايات مرعـبة ومثيرة حول المعاملـة السيئة التى تتعرض لها تلك الـنساء، سواء من خلال فترة الزواج أو بعدها، وهناك من تتحدث عن زوج غادرها وهى حـامل فى الشهر الثامن، وأخرى تتكلم عن علاقة غـير شرعية بين زوجهـا المؤقت وابنة زوجهـا السابق.. وثالثة تـروى كيف كان يضربها الزوج المؤقت فى كل مرة يزورها ويرفض أن يدفع النفقة.

وتضيـف السيدة «دلارام» وهى موالـية لنظام الـثورة: هذا الزواج المؤقت وصـمة عار على جبين المجتمعات الشيعية، إنه تقليد مكروه، لابد أن نتخلص منه، أو أن نجرى تعديلا أساسيا فى أصوله، إننى أعارض الزواج المؤقـت لمدة ساعة أو أسبوع، يجب ألا تقل المدة ـ مثلا ـ عن سنة أو خمس سنوات، وهى مدة أتصور أنها كافية حتى يدرك الزوجان ما إذا كانا قادرين على مواصلة حياتهما فى ظل زواج دائم أم لا..

وهذه المعـارضة ليست مقـصورة فقط على بـعض الكاتبات، ولـكنها أيضا ممتدة إلى

بعض النساء المرموقات، ومنهن ابنة الإمام الخوميني السيدة زهرة مصطفوي رئيسة جمعية النساء في إيران التي أعلنت أكثر من مرة معارضتها لزواج المتعة بشكله الحالي. والسيدة فائزة هاشمي ابنة الرئيس رافسنجاني نائبة رئيس اللجنة الأوليمبية. والشاعرة الثورية «زهراء هتورد» زوجة رئيس وزراء إيران السابق حسين ميرموسوي التي أكدت في لقاء مع إحدى الصحف أنها تتحفظ على «صيغة المتعة» وشددت على أهمية الحياة الزوجية، وضرورة الحفاظ على قيم الأسرة، وعدم تجاوز هذه القيم بإقامة علاقات غير شرعية أو بالزواج المؤقت.

إنها إذن تساوي بين المتعة والدعارة.

لكن علي نور زادة يضع ملامح جديدة لصورة زواج المتعة كما رصدها هو في إيران. هذه الملامح هي:

ـ لا ينتشر بأكثر من ٥٪ بين عائلات الطبقة المثقفة.

ـ يصل إلى ٢٠٪ بين المناطق التي بها مدارس دينية.

ـ النساء اليائسات (فوق الخمسين) أكثر طلبا للزواج المؤقت من رجال الدين وطلبة المدارس الدينية. لأنه ليست عليهن «عدة» ولن ينجبن، ويمكن لهن أن يتزوجن عشرة رجال في يوم واحد.

ـ يرى حجة الإسلام محمدي مستشار وزارة العدل أن هذا النوع من الزواج مقبول، وهو أفضل وسيلة لمنع العمل الحرام، لكنه حين سئل عما إذا كان يوافق على زواج إحدى بناته بهذه الطريقة.. قال: بالتأكيد لا.. وهذا الزواج ليس مقبولا وليس جائزا لبناتنا.

(!!)

هذه هي الصورة الأولى.

الصورة الثانية: ترسمها شهلا حائري

إنها باحثة متخصصة في الدراسات الأنثروبولوجية، وهي إيرانية، حفيدة آية الله حائري، لكنها تعيش في أمريكا وهي متزوجة من أمريكي، أصدرت كتابا عن مؤسسة المتعة في إيران اسمه (Law of Desire) وترجم في الطبعة العربية على أنه «المتعة.. الزواج المؤقت في إيران ـ حالة ما بين ٧٨ ـ ١٩٨٢».

والكتاب مؤلفته محايدة تماما، تتمتع بأسلوب موضوعي، هادىء ، بعيد عن الإثارة، والترويج لما هو غير حقيقي، ويجوز أن يُعتَمد عليه باطمئنان فى تحديد ملامح أوضاع الدعارة الحلال عند الشيعة، رغم أنه يلجأ لذكر أمثلة ونماذج عن حالات غريبة ومثيرة تم توظيف الدين فيها لحماية ما يمكن أن نطلق عليه البغاء.

من الأمثلة الواردة فى الكتاب والتى يمكن أن تصدم الكثيرين، تلك التى تتحدث عن ممارسة المتعة فى مواسم الحج عند الشيعة، هذه يطلقون عليها اسم متعة الحج. ويقول مستشرق عن مدينة مشهد الإيرانية: «أروع ما فى المدينة ذلك التخفيف عن الحجاج خلال إقامتهم بها، ففى مقابل عناء السفر الطويل، والمتاعب التى تحملوها وبعدهم عن عائلاتهم يحق للحجاج عقد زيجات مؤقتة خلال فترة إقامتهم فى المدينة».

ولم تزل لمدينة مشهد هذه السمات.

رغم أن ذلك المستشرق كتب هذا قبل مائة عام.

ويقول رجل دين اسمه أمين أقا: إن هناك داعية دين عجوزا كان لديه سجل كامل بأسماء وعناوين النساء المستعدات لزواج المتعة، وكان الحجاج يقصدونه لهذا الفرض.

والذين زاروا هذه الأماكن رصدوا الزحام الحاد بين الرجال والنساء، خاصة عندما يقتربون من الأحزمة المزينة بالفولاذ والفضة، حيث يمكن أن يوجهوا لبعضهم البعض رسائل شفهية وسط زحام يرفع درجة الحرارة، وتختلط فيه الروائح وتثار فيه الغرائز، رغم أن تلك الرحلة للعتبات المقدسة، هدفها غسيل النفوس من ذنوب الغرائز.

تقول شهلا حائرى: إن النظام الإسلامى ـ بعد الثورة ـ وعلاجا لهذا الوضع ـ أقام حواجز زجاجية، ومنع الاختلاط بين الجنسين من الحجاج، لكن هذه الحواجز فرضت تجسيدا لإحساس كل جنس بوجود الآخر.

وللطرافة فإن هذه الحواجز التى تمنع الاختلاط فى تلك الأضرحة، لم تمنع وجود أماكن خاصة ينتشر فيها الاتفاق على زواج المتعة. وهذه الأماكن قد تكون زاوية معينة أو عمود إنارة، أو نافذة ما. ولعل أشهرها النافذة الفولاذية على ضريح الإمام الرضا فى حديقة المزار. حيث يقال إن النساء الراغبات فى المتعة يتسكعن هناك ويبلغن الحجيج برغباتهن.

إنه تناقض بين قدسية المكان ـ المفترضة ـ وشهوانية الصفقات التى تتم حوله وفيه.

بين مكان يُفترض فيه سمو الروح وتحوله إلى ماخور خلف ستار من الحلال والقداسة.

ولا تقتصر حالات وأسباب زواج المتعة على الحجاج.. إنها أيضا تستخدم لعلاج مشاكل السفر، وفى هذا السياق يعقد الإيرانيون ـ بعضهم للدقة ـ زواج متعة غير جنسى للحد من أعباء الحجاب، ومنع الاختلاط بين المسافرين. ولاقتسام تكاليف السفر، وبدلا من أن يستأجر الرجل غرفة بمفرده والمرأة غرفة بمفردها، تعقد بينهما زيجة متعة، ويستأجران معا غرفة واحدة

فى قصة امرأة اسمها «زاربين» نجد مبررا آخر لزواج الدعارة المقدسة هذا.

لقد توفى زوجها، وأوصى بأن يدفن فى كربلاء ـ بالعراق ـ واستعانت العائلة بأحد أصدقاء الزوج الذى اضطر لأن يعقد زواج متعة غير جنسية مع السيدة «زاربين» ومع ابنتها أيضا ـ فى نفس الوقت ـ لكى يصبح وجوده معهما حلالا.

هنا نلاحظ أن الزوجة تزوجت قبل أن تنتهى عدتها من زوجها الراحل.

تزوجت بدون جنس

وفى نفس الوقت عقد الرجل ـ الزوج ـ زواجا مع الابنة.

أى أنه جمع بين من لا يجوز الجمع بينهما فى زواج دائم.

وبنفس المنطق فإن الرجل فى إيران يتزوج من خادمته، لأنها ليست من محارمه..

وبالتالى ـ قبل زواجه منها ـ يجب أن ترتدى الحجاب أثناء العمل، وفى هذا السياق قالت سيدة إيرانية لشهلا حائرى: إن زوجها عاد ذات مرة إلى بيته فوجد فى سريره فتاة صغيرة شبه عارية. ترتجف من الخوف.. كانت أمه قد عقدت له عليها زواج متعة.

والأمهات لسن وحدهن اللاتى يفعلن هذا.

ذلك أن بعض الزوجات يقمن بأنفسهن بعقد زيجات متعة لأزواجهن أو أبنائهن.

وفى جميع الأحوال فإن الكل يكسب.. السيد يكسب وزوجته تكسب. والخادمة

أيضا، وأبناؤه كذلك.. كلهم أراحوا ضمائرهم من متاعب الاختلاط بين الأغراب، فبهذا العقد لم تعد الخادمة غريبة على أحد. وبالتالى ليس هناك داع للحجاب.

وقد يكون زواج المتعة حلالا حتى لا يذهب شباب الأسرة إلى فتيات سيئات السمعة.

ولكن من جانبها فإن الخادمة قد تحقق أكثر من هدف.. فهى بالزواج من رب البيت لم تعد خادمة، بل زوجة. ولن تتعرض لمضايقات جنسية من رجال العائلة، وفوق كل هذا صار لديها حصن دفاع ضد الطرد السريع من البيت.

ومتعة الحاج والخادمة والمسافر ليست كمتعة «النذر».

وفيه تهب المرأة نفسها عدة أيام لزواج المتعة إذا ما تحقق لها شيء ما. وقد قال أحد رجال الدين من مدينة مشهد المقدسة عند الشيعة: «ذات مرة عرضت علىّ امرأة أن أتزوجها وفاء لنذر نَذَرته.. لكننى قلت لها: إنك لست النموذج الذى أفضله».

لقد تجاوز الشيعة فى إيران بهذه الدعارة المقدسة مواقف وإشكاليات فقهية عديدة، وبدا زواج المتعة وكأنه تحايل شرعى على مصاعب الحياة اليومية التى تصطدم بتحريمات الدين، لاسيما في دولة تطبق الفصل الدائم بين الجنسين، بشكل واضح وصارم.

ذلك أن هناك متعة دينية، يتم بموجبها زواج شاب من شابة قبل أن يبلغا السن القانونية للزواج، كنوع من التحايل على قوانين دولة الشاه.. فى ظل مجتمع يرى ضرورة زواج البنات قبل أن يعرفن الطمث والبلوغ الجنسى.. وهى حالة لا يتمتسجيل المواليد فيها إلا بعد بلوغ الأبوين - الزوجين - السن القانونية للزواج.

هناك أيضا زواج متعة لإشباع الرغبة فى الإنجاب، مع الاحتفاظ بالزوجة الدائمة، وفى حالات أخرى يتزوج صناع السجاد فى مدينة كشان من العاملات في المصانع كى يحتكروا جهودهن. وفى حالات غيرها يتم الاتفاق على زواج متعة غير جنسية لإزالة الحواجز الشرعية بين فتى وفتاة مخطوبين ومقبلين على الزواج.. أو حتى إن لم تكن هناك نية للزواج لتسهيل عملية التفاعل الاجتماعى بين العائلات، وكوسيلة لنزع الحجاب.

هذه العقلية المتحايلة ليس غريبا أن تفرز أنواعا أخرى من زيجات الدعارة الحلال أكثر تعقيدا، وأكثر تحايلا على تعاليم الدين. وفى هذا السياق إليكم نماذج التحايل التالية:

ـ زواج متعة بين بطلى فيلم سينمائى ليتم التصوير بدون حرج دينى بين البطل والبطلة.

ـ زواج متعة جماعى تتصل فيه المرأة بأكثر من رجل، فى إطار يسمى «إسلامى».

والفكرة هى أن تعقد المرأة زواجا مع الرجل لساعات بدون اتصال جنسى ثم تتزوج من غيره بنفس الشكل، ويمكن لأربعة رجال أن يعقدوا هذا الزواج مع امرأة واحدة، والمحظوظ هو الذى يكون من نصيبه أن يصبح الأخير، فيتصل بالمرأة اتصالا جنسيا كاملا.

ـ زواج متعة للتكفير عن الذنوب بين الداعرات السابقات وحراس الثورة أو العائدين من جبهة الحرب مع العراق.

ولقد وصل الأمر إلى حد أن قام رئيس وزراء إيرانى سابق اسمه الدكتور باهونار بتأليف كتاب مع الدكتور غول زاده عضو مجلس الشورى لطلاب المدارس كى ينبها فيه إلى أهمية أن تحافظ الفتاة على عذريتها فى زواج المتعة العارض. لكنهما خففا من هذه التوصية بأن اقترحا على الطلبة من أطراف علاقات زواج المتعة أن يتمما لقاء جنسيا حميميا بدون جماع كامل.

ولقد قال المؤلفان: بإمكان الرجل والمرأة فى هذا النوع من زواج المتعة الاتفاق على أن تكون لذتهما الجنسية محدودة.

وهذا التناقض الذى قد لا يبدو سوى لنا نحن السنة، ليس من حقنا أن نلومه ونعترض عليه، لأننا نفعل فى مصر ما هو أسوأ منه، وسوف تتأكد من ذلك من خلال قراءة الفصول الثانى والثالث والرابع وحين تطالع النماذج الملحقة بنهاية الكتاب، ولأن الشيعة لديهم منطقهم الخاص من الناحية الدينية فى هذا الأمر.

إنهم لا يرون أن هذه دعارة، وإنما وسيلة لاكتساب الثواب الدينى.

وفى هذا الاطار ننقل عن شهلا حائرى ما ينسب للإمام جعفر الصادق ـ مؤسس المذهب الشيعى الذى قال: «كل نقطةمن مياه الاغتسال بعد الجماع فى زواج المتعة تتحول يوم القيامة إلى سبعين ملاكا يشهدون لصالح من مارسوا زواج المتعة يوم القيامة».

وربما يدفع هذا القول البعض إلى أن يعقد زواج متعة ثم يستحم فى نهر، ولكنى لا أعرف طريقة لكسب أكبر قدر من الحسنات إذا طبقت مقولة الإمام محمد الباقر حين سئل: هل لزواج المتعة ثواب؟ فقال: «ينال ثوابا عن كلمة تبادلها مع المرأة، وثوابا عندما يمد يده إليها، وعندما يدخل عليها، ويغفر له الله ما تقدم من ذنوبه، وعندما يغتسل تحل عليه رحمة الله، ومغفرته، بعدد الشعرات التى تبللت بمياه الاغتسال».

هذه الخرافة مردها أن من يتزوج بطريقة المتعة من الشيعة إنما يخالف أمر من حرمها، وهو الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ إلى الدرجة التى تدفع بعض رجال الدين لأن يحتفظوا بسجلات ضخمة بها أسماء الراغبين والراغبات فى زواج المتعة.

إن الشيعة يقولون: إن المتعة نوع من الزواج، ارتباط شرعى، وإن انعدام حق الزوجة فى الميراث من زواج المتعة لا يعنى أنه باطل، لأن المتعة عقد، وبإمكان الطرفين التفاوض على شروط هذا العقد وأن يضمناه بندا حول الميراث.

وتبلغ الإثارة ذروتها حين يقول الشيعة أن المتعة مورست فى عهد الخليفة أبى بكر ـ رضى الله عنه ـ وأن ابنته أسماء مارست المتعة، وهى أخت أم المؤمنين عائشة وأم عبدالله بن الزبير الذى يزعمون أنه تزوج بطريقة المتعة نحو ٧٠ مرة.

إنهم أيضا لايرون أن الزواج الدائم يكفى لإشباع الرغبات والحاجات الجنسية لبعض الرجال، على حد تعبير آية الله طبا طبائى، ويرون حسبما قال آية الله مطهرى الفقيه الشيعى المعروف: إن أمام الشباب خيارين: فإما اللجوء إلى النموذج الغربى المتمثل فى الشيوعية الجنسية، أو الإقرار لهم بشرعية الزواج محدد المدة. ومن جانبها فإن شهلا حائرى ترى أن الزواج الدائم هو فى الواقع عقد بيع، بينما ترى أن الزواج المؤقت عقد إيجار، وتقول أيضا إنه ذروة مفاوضات معقدة بين الأسرتين ـ الدائم ـ بينما الزواج المؤقت يتفاوض فيه الرجل والمرأة مباشرة بلا وسطاء.

«راجع الفصل الخامس حيث تقرأ عديدا من الفتاوى حول الدعارة الحلال فى زواجى المتعة والعرفي، وحيث تقرأ المقارنة المفصلة التى رسمتها شهلا حائرى بين الزواج الدائم والزواج المؤقت» لكننا هنا نرصد رأيين استمعت هى إليهما من اثنين من رجال الدين فى إيران حول زواج المتعة عند الشيعة.

يقول آية الله شريعت مدارى: «هدف المتعة هو إشباع الحاجات الجنسية، وهو مفيد لأن جوهره تفادى الزنا، وإننى اعترض على استغلال بعض الأغنياء للمتعة، إنه نوع من الزواج يجب ألا يتم اللجوء إليه إلا فى حالة الحاجة الملحة كدواء وليس طعاما يؤخذ دائما».

ويقول الدكتور حجة الإسلام أنوارى: لقد سئلت إذا كان زواج المتعة حلالا دينيا لماذا هو عار اجتماعى؟ فأجبت: «لأنه الفرق بين سيارة خاصة وباص عام، بين كوب ماء يشرب منه مرة واحدة وأكواب موضوعة على سبيل فى الشارع، وأنا أمارس المتعة سرا، لأنها خير، وفعل الخير لا يجب أن يكون علنيا».

إنه الزواج من المرأة السبيل.

ولكنه أيضا كما يرى الشيعة إعلان حرب دائمة على عمر بن الخطاب الذى يقولون: إنه حرم ما أحل الله.

هذه هى الصورة الثانية لزواج المتعة التى رسمتها الباحثة الإيرانية شهلا حائرى.. وهى وإن كانت موضوعية فى طريقة رصدها، إلا أنها لا تنفى أن الخلاف كان ولم يزل قائما. وبقدر ما كان الخلاف دائرا بين علماء الإسلام فى بداية عصره فإنه أيضا لم يزل موجودا حتى اليوم.. ويردد فيه المسلمون ـ السنة والشيعة ـ نفس المقولات التى كانت تتردد من قبل. فريق يدافع عن المتعة وفريق يهاجمها ويراها بغاء وفحشا مضادا للدين والقيم والأخلاق.

فى هذا السياق سوف نورد نموذجين للنقاش حول هذا الموضوع. الأول من السعودية، والثاني من مصر.. الأول جرى فى بداية عام ١٩٩٦، والثاني دار فى نهاية الثمانينيات..

ولنبدأ بالأحدث.. وهو خلاف بين باحثين سعوديين نشر فى شهر يناير ١٩٩٦ على صفحات مجلة «المجلة»، تعليقا على تحقيق صحفى بعنوان «زواج المتعة بين الرفض والقبول».

الباحث الذى اتخذ موقف الدفاع عنه اسمه عادل حسن الحسن ـ قد يبدو من الاسم أنه شيعى ـ وقد رأى فى عنوان التحقيق تجاوزا دينيا ليس مقبولا البتة «لأنه متى كان للأمة

أن تختار الأحكام الشرعية، ومتى كان لأحد من الناس أن يرفض أو يقبل حكما شرعيا». والدليل كما يقول إن القرآن ذكر فى سورة [محمد - الآية ٩] : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ وفى سورة [القصص-الآية ٦٨]: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ....﴾ . وبالتالى فالله وحده هو الذى ينزل الأحكام ويختارها لعباده وليس للإنسان أن يختار أو يقرر الأحكام الشرعية.

وقد نفى عادل الحسن أن يكون الإمام الخومينى قد كره زواج المتعة إذ أنه ذكر زواج المتعة وشروطه وأحكامه فى فتاواه فى كتاب (تحرير الوسيلة) وفى (زبدة الأحكام). وزواجه رحمه الله من زوجة واحدة لا يعنى أنه رافض أو كاره لزواج المتعة، ولهذا علينا أن نفرق بين ممارسة الحكم الشرعى، وبين رفض وقبول الحكم الشرعى.. وكما أن زواج الإمام الخومينى من واحدة لا يعنى أنه كره زواج المتعة، فإن زواج النبى ﷺ من تسع نساء لا يعنى حبا للجماع فى حد ذاته. وكذلك لا يعنى عدم زواج شيخ الإسلام ابن تيمية رفضا للزواج أو زهدا فيه، لأن لكل قضية ظروفها ودوافعها. والإمام الخومينى لم يمنع زواج المتعة ولكن دعا لتنظيمه وتسجيل عقده فى المحاكم الشرعية كما يحدث فى الزواج الدائم.

وقد تبنى نفس الباحث فكرة عدم تسجيل عقد الزواج ـ راجع الفصل الثانى من هذا الكتاب ـ وقال: «من قال إن تسجيل عقد الزواج سواء كان دائما أو مؤقتا يعطى شرعية للزواج، ومن قال إن تسجيل عقد الزواج شرط فى صحة الزواج أصلا؟ فمن المعروف أنه إلى عهد قريب فى البلاد الإسلامية لم يكن مشهورا تسجيل عقد الزواج الدائم رسميا، إنما تسجيله طرأ حديثا، وإلا جاز لنا أن نقول: إن عدم تسجيل جميع عقود الزواج التى لم تسجل رسميا يجعلها غير شرعية. وبالتالى هل نقول إن زواج الإكراه هو زواج شرعى لأنه سجل رسميا. طبعا لا.. فعقد الزواج إذا تحقق له لفظ الإيجاب من المرأة والقبول من الرجل يكون شرعيا».

هنا يجب أن نتدخل نحن فى التعقيب على سير النقاش، بعد أن انتهى كلام الباحث مؤقتا. ذلك أن هناك خلطا واضحا بين تسجيل عقود الزواج وشرعية العقود نفسها.. إذ لم يقل أحد أن هذا كان شرطا موجودا لإقرار شرعية الزواج، ولكن مع اتساع

المجتمعات وزيادة عدد السكان صار لزاما على الدول الإسلامية الحديثة أن تقر عملية التسجيل لأن بها تنظيما واضحا، وحماية ضرورية للأنساب، وأمرا يساعد على التعداد والإحصاء.. وفى نفس الوقت حفظا للحقوق. والقبول بالمنطق العكسى ـ أى الزواج بدون تسجيل ـ يعنى أننا يمكن أن نفاجأ بعشرات الألوف من الناكرين لعملية الزواج وما يترتب عليها إذا أرادوا هم ذلك.. ويتحول الزواج إلى نوع من أنواع الدعارة.. ومرة أخرى نقول أنه جرى تناول هذا الأمر في الفصل الثانى من هذا الكتاب.

غير أننا نعود للباحث عادل الحسن ورأيه فى زواج المتعة.

يقول: «الله هو الذى شرع الزواج المؤقت، فى قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء - الآية ٢٤] وليس لأى بشر أن يحرم شرع الله. ووفقا لهذه الاية الكريمة فإن المسلمين متفقون على شرعية زواج المتعة ولكن يختلفون فى ستمرارية تشريع زواج المتعة، بينما السنة يذهبون إلى أن رسول الله ﷺ حرم زواج المتعة، فى حين أنه لا يوجد حديث واحد عن رسول الله ﷺ يدل على تحريم المتعة. ناهيك عن ن الحديث النبوى لاينسخ الآية القرآنية».

وقد أخرج الإمام أحمد فى مسنده قال: قال ابن عباس تمتع النبى ﷺ، فقال عروة بن زبير نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس، ما يقول عروة؟!. قالوا: يقول نهى و بكر وعمر عن المتعة، قال ابن عباس: أراهم سيهلكون، أقول: قال رسول الله ﷺ يقول نهى أبو بكر وعمر.

وبناء عليه يرى عادل الحسن أن الرسول لم يحرم زواج المتعة: «وإنما الذى حرم ذلك و الخليفة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه)، ويدل على ذلك ما روى عن الإمام على أنه ل: لولا عمر وتحريم المتعة مازنا إلا شقى». فلماذا نرفض شرع الله سبحانه وتعالى بحث عن حلول أخرى مثل الزواج العرفى والزواج بنية الطلاق. فقد اشتهر الزواج رفى فى بعض البلاد العربية لغرض قضاء الحاجة وهو زواج -كما لا يخفى - لم كر فى الكتاب والسنة، والزواج بنية الطلاق يقوم على الغش والخداع حيث يتزوج جل من المرأة وفى نيته أن يطلقها بعد فترة دون علمها بذلك.

انتهى كلام الباحث عادل الحسن.

وقبل أن نمضى فى عرض وجهة نظر الباحث الآخر نوضح أنه بسبب النقطة الأخيرة حول «الزواج العرفى» كان الهدف من هذا الكتاب.. الذى يقارن بين نموذجين من الدعارة خلف ستار من الحلال والقداسة.. وسوف نعرض للزواج العرفى بالتفصيل فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

نعود إذن إلى الرأى المقابل حول زواج المتعة، وصاحبه سعودى، من الخبر، اسمه سلمان بن يوسف العمود الدوسرى.. يقول:

«لقد حاولتم إيهام القارىء بأن الله أباح زواج المتعة، وهذا غير صحيح، لأن الزواج فى الإسلام عقد متين وميثاق غليظ يقوم فى الأصل على نية العشرة الدائمة، من الطرفين، لتحقيق ثمرته النفيسة التى ذكرها القرآن من السكن النفسى والمودة والرحمة وغايته النوعية والعمرانية من استمرار التناسل وامتداد بقاء النوع الإنسانى».. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل - الآية٧٢].

أما الزواج المؤقت، أو المتعة، وحسبما يحلله البعض فهو ليس أكثر من إباحة الجنس بشرط واحد فقط هو ألا تكون المرأة فى عصمة رجل آخر، وحينئذ يكون نكاحها بعد أداء صيغة الزواج التى يستطيع الرجل أن يؤديها فى كلمتين ولا تحتاج إلى شهود أو اتفاق عليها وللمدة التى يشاءها مع الاحتفاظ بسلطة مطلقة وهى الجمع بين ألف زوجة للمتعة تحت سقف واحد.

وعندما يقول رسول الله ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» فهل يقضى بقانون فيه إباحة للجنس والحط من كرامة المرأة مالا تجده حتى لدى المجتمعات الإباحية فى التاريخ القديم والحديث وحتى لويس الرابع عشر وسلاطين الأتراك وملوك الفرس فى قصورهم لم يقدموا عليها. فأين موقع المرأة وكرامتها والاحتفاظ بأخلاقها من قانون المتعة؟! إن موقعها هو الذل والهوان وشأنها كله كالسلعة التى يستطيع الرجل أن يكدسها واحدة فوق الأخرى بلا عدد ولا حد، وهل يليق بها أن تقضى أوقاتها فى أحضان الرجال واحدا بعد الآخر باسم شريعة محمد ﷺ - أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

هنا أضع أمام القارىء شروط زواج المتعة وعليكم الحكم بعد ذلك.

ـ يتم الزواج بتلفظ صيغة العقد بدون شاهد.

ـ الرجل فى حل من نفقة الزوجة.

ـ يجوز للرجل الجمع بين أعداد لا تحصى.

ـ الزوجة لا ترث الزوج.

ـ موافقة الأب ليست شرطا في كل الأحوال.

ـ مدة الزواج المؤقت قد تكون ربع ساعة وقد تكـون لمدة يوم أو تسعين عاما. وحسبما يقترحه الرجل وتقبله المرأة.

وقد أجاز الرسول ﷺ زواج المتعة قبل أن يستقر التشريع فى الإسلام. أجازه فى السفر والغزوات ثم نهـى عنه وحرمه على التأبيد وكان السر فى إباحته أولا أن الـقوم كانوا فى مرحلـة يصح أن نسمـيها فترة انـتقال من الجاهـلية إلى الإسلام، وكـان الزنا فى الجاهـلية منتشرا، وميسراً. فلما كان الإسلام واتجاههم لـلسفر والغزوات والجهاد شق عليهم البعد عن نسائهم مشقة شديدة، وكانوا بين أقوياء الإيمان وضعفائه، أما الضعفاء فكيف عليهم أن يتورطوا فى الزنا؟ وأما الأقـوياء فعزموا على أن يخصوا أنفسهم أو يـجبوا مذاكيرهم كما قال ابن مـسعود رضي الله عنه: «كنا نغـزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا نسـاء. فقلنا: ألا نسـتخصي؟ فـنهانا رسـول الله ﷺ عن ذلك، ورخص لـنا أن ننكـح المرأة بالثـوب إلى أجل». وبهـذا كانت إباحة المـتعة رخصـا لحل مشكلـة الفريقين مـن الضعفـاء والأقوياء، وخطوة فى سير التشريع إلى الحياة الزوجية الكاملة.

وكمـا تدرج بـهم القـرآن فى تحـريم الخمر وتحـريم الربـا تدرج النـبى ﷺ فـى تحريم الفروج، فأجاز عند الضرورة المتعة، ثم حرم النبى ﷺ هذا النوع من الزواج كما روى عنه ذلك «على» رضى الله عنه ومـا أخرجه مسلم فى صحيحه عن سبـرة الجهنى «أنه غزا مع النبى ﷺ فى فتح مكـة، فأذن لهم فى متعة النساء، قال: فلم يـخرج حتى حرمها رسول الله ﷺ وفى لفظ من حديثه فإن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة».

إذن هذا هو الـرأى الثانى، وهو بالإجـمال يرى أن المتعـة بغاء ودعارة وإهانة لـلمرأة.. على عكس ما رأى الباحث الأول أنه هروب من الـزنا والفحش فى شكل الزواج العرفى الزواج بنية الطلاق.

وهذه الأبعاد هى نفسها تقريبا التى دارت في مصر، حين نوقشت القضية.. والمثير في كل الأحوال هو أن الجميع يخرج من جعبته مئات من الآيات والأحاديث والتقاليد ليشرح وجهة نظره ويؤيدها، سواء كان ذلك التأييد مع المتعة وضد الدعارة، أو ضد المتعة وضد الدعارة.

نحن الآن فى مصر..

ومفجر القضية كان هو الكاتب الراحل فرج فودة، الذى نشر مجموعة من المقالات ىول زواج المتعة فى جريدة الأحرار ـ أصدرها فيما بعد فى كتاب خاص ـ وقد كانت ىرراته فى طرح الموضوع مختلفة عن الأسباب التى دفعتنا لتناوله.. فهو قال: «لست داعيا لزواج المتعة ـ ولا نحن أيضا ـ ولست موافقا عليه، ولست قابلا به لبنات أسرتى وبنات المسلمين، ولكنى أكتب هذا لأن الحقيقة ضالة المؤمن، والطريق الصحيح إلى الحقيقة لابد أن يمر بالتعرف على الرأى والرأى الآخر».

وحين كتب فرج فودة مقالاته تلك كانت الردود عليه فى غاية القسوة، واحتدم الجدل معه حول ما نسميه نحن بالدعارة الحلال فى مصر وفى غيرها من بلاد المسلمين.

لقد لجأ الكاتب الراحل فى البداية لأن يعرض إلى المناقشة حول المتعة من خلال إيضاح الرأى والرأى الآخر فى محاورة مطولة بين السُنة والشيعة وأسانيد كل منهما، ثم تدخل هو فيما بعد ـ فى الفصل الثانى من كتابه - وأوضح جميع الحجج والآيات والأحاديث التى تستخدم فى هذا الموضوع.

وسوف نلخص هذا الحوار الذى أجراه بين الشيعة والسُنة فى الفصل الأول من كتابه.

يقول السنة: هل يتصور عاقل أن المتعة زواج، هل يقبل أحد أن يحدث هذا لابنته أو أخته أو أمه، إنها بغاء.. بغاء.. بغاء.

يرد الشيعة: حين تصفون زواج المتعة بأنه بغاء، فأنتم تسيئون إلى أنفسكم وليس لنا فقط، لأنه يسيء إلى الإسلام الذى نتبعه جميعا، وإن اختلفت بنا السبل لقد أبيحت المتعة في عهد الرسول ومارسها الصحابة، فهل يجوز أن تصفوها بالبغاء، وقد أحلها الرسول.

يقول السُنة: هذه الأحاديث التى تتحدثون فيها عن الحلال هى التى حرمت المتعة.

يرد الشيعة: لقد أحل زواج المتعة فى عهد الرسول، ولا يعقل أن يكون قد حرمها إلا أن يكون قد أحلها، خاصة عندما يتكرر التحريم. فالتحريم مرتين معناه الحل بينهما. وحديث معبد بن سبرة الجهنى يقول فيه الرسول ﷺ: «يا أيها الناس إنى قد أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم..» وبالتالي يجب أن تعترفوا فى بداية الحوار بأن المتعة أحلها الرسول ومارسها الصحابة بإذنه فى عهده.

يقول السُنة: نحن لا نقصد العرض التاريخي، ولا يختلف الأمر إذا كانت قد أحلت في عهد الرسول أم لا، لأنه حرمها تحريما قاطعا إلى يوم القيامة، وقد حرمها فى سبعة مواضع آخرها حجة الوداع.. المهم هنا هو التحريم المتكرر والقاطع.

يرد الشيعة: هذا التكرار فى سبعة مواضع كان حصرا لما ورد فى مصادركم ليس عن اقتناع به، بل لإثبات التضارب وعدم المعقولية فى الروايات التى نعتقد أنها مدسوسة على الرسول. ومعنى أن الرسول ﷺ أحلها ثم حرمها ثم أحلها ثم حرمها.. هكذا، لا يستقيم منطقيا ولا سابقة له ولا مثيل.. وربما يعنى أيضا ذكر التحريم بدون ذكر الحل أن المسلمين الأوائل خالفوا أمر الرسول ست مرات، ومن جانب ثالث فإن تواريخ التحريم فى المواضع السبعة تشير إلى عدة ملاحظات:

فإذا كان أول تحريم حدث فى مناسبة خيبر، شهر محرم، عام سبعة هجرية.. فإن هذا يعنى أن الرسول سمح بممارسة ما تصفونه بالبغاء عشرين سنة كاملة. ومن ناحية ثانية أن هذه التواريخ تشير إلى أن الحل والتحريم حدثا سبع مرات خلال ثلاث سنوات فقط، يزداد الشك حين نرى أنها أبيحت وحرمت ثلاث مرات فى شهر واحد «بين حنين فتح مكة نحو شهر، وبين أوطاس وحنين نحو خمسة أيام».

يقول السُنة: إن الزواج الدائم نسخ هذا الزواج الذى لا ميراث فيه للزوجة ولا عدة لها ولا ضرورة لطلاقها إذا انتهى أجله.

يرد الشيعة: إن من يقول إنه لا يوجد زواج بغير إمكانية حدوث طلاق كاذب.. لدليل أن هناك ثمانى حالات زواج تنتهي بلا طلاق وهى: الأمة الزوجة إذا اشتراها

زوجها فإنها تبين منه بغير طلاق، والزوجة الملاعنة، والزوجة المرتدة، والزوج المرتد، والزوجة التى أرضعتها أم الزوج، والزوجة التى أرضعتها زوجته الكبيرة، وزوجة المجنون، والزوجة التى ملكت زوجها المملوك بأحد أسباب الملك.

ولم يتوقف هذا الحوار.

لكننا نحن الذين نتوقف عن الخوض فى مزيد من تفاصيله المثيرة.

لاسيما وأننا سوف نخوض الآن فى غمار الفصل الثانى الذى تحدث فيه فرج فوده من الحجج الموثقة التى تدعم رأى كل فريق.

ـ فى صحيح البخارى أربعة أحاديث فى باب «نهي الرسول عن نكاح المتعة آخرا».

الحديث الأول: عن ابن عباس الذى قال له على رضي الله عنه: «إن النبى ﷺ نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر».

الحديث الثانى يقول: «حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندور حدثنا شعبة عن أبى حمزه قال سمعت ابن عباس عندما سئل عن متعة النساء فرفض فقال له مولي إنما ذلك فى الحال الشديد وفى النساء قلة أو نحوه فقال ابن عباس نعم».

والحديث الثالث: «عن جابر بن عبدالله وعن سلمة بن الأكوع قالا: كنا فى جيش فأتانا رسول الله ﷺ فقال: إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا».

الحديث الرابع: «قال ابن أبى ذئب حدثنى أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ أيما رجل توافق معشره ما بينهما ثلاث ليال، فإن أحبا أن يتزايدا أو يتتاركا كما تتاركان. وقال أبو عبدالله وبينه على عن النبى ﷺ أنه منسوخ».

ثم يخوض بعد ذلك فرج فوده فى مزيد من المراجع التى أوردت أحاديث وتفاسير حول تحريم وحل زواج المتعة سيمكن قراءة بعضها فى الفصل الخامس من كتابنا هذا».

لكنا ننتقل إلى الجدل الذى دار حول هذا في ذلك الوقت.

فى رده على فرج فوده قال الدكتور محمد القيعى أستاذ التفسير بكلية أصول الدين: إنه لاحظ اشتغال الكاتب بالأمر المنسوخ لقوله ﷺ: «أنهاكم عن الحمر الوحشية وزواج

المتعة»، وإن من المعلوم أن الشيعة يعتمدون على روايات عليّ بن أبى طالب مع أن الراوى للتحريم هو علي بن أبى طالب، وإن كلام الشيعة دعاوى لا دليل عليها حين يقولون: إن زواج المتعة عمل به في عهد أبى بكر وعمر، وإن قول الله: ﴿فما استمتعتم به منهن﴾ قاطع بأنه خاص بالزواج الشرعى بدليل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم...﴾ [النساء - الآية ٢٥] وأن هناك فرقا بين اعتراف الأزهر بمذهب الشيعة الإمامية والموافقة على كل تفاصيله.. وأن فرج فوده ادعى أن فقه السنة لم يعاقب بالحد على المتعة لوجود الشبهة وهذا إدعاء باطل لأن نكاح المتعة ليس عند السنة بشبهة تدرأ الحد.

أضاف: إن فرج فوده ادعى أنه زواج بلا طلاق ولا ميراث ونحن نسأله ما الحكم إن حملت، وكيف يكون هناك زواج بلا طلاق أو ميراث والله قال: «ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد».. وادعى أن المتعة كان معمولا بها إلى حجة الوداع وهذا إدعاء كاذب فى الأحاديث الصحيحة.

وقال الدكتور فرج فوده ردا على هذا: يا فرحة كل شيعى برد الدكتور القيعى». «إن السهام التى تصور أنها توجه إلى صدور الشيعة عادت إلى صدره.. وما يصيبه يصيبنا لأننا سنة».

وأضاف: إن الدكتور فى أول نقطة يتحدث عن أننى اشتغلت بأمر منسوخ لثبوت حديث الرسول ﷺ الناهى عن المتعة، وأناأقول إن هذا الحديث مختلف عليه ومطعون فى صحته والدليل ما قاله الشيخ سيد سابق تعليقا على هذا الحديث «الصحيح أن المتعة حرمت عام الفتح، ولهذا اختلف أهل العلم فى هذا الحديث». وقد تشكك البيهقى فى صحة الحديث لسبب موضوعي وهو أنه كان موجها من الإمام على بن أبى طالب ردا على ترخيصه بالمتعة وأن زمانه كان بعد وفاة الرسول.. ثم أنه لا يوجد فى الحديث شىء اسمه الحمر الوحشية ولكن الحمر الأهلية أو الإنسية كما وردت فى كل كتب الحديث.

وفوق كل هذا فإنه يروى عن الإمام على رضي الله عنه أنه «لولا أن عمرنهى عن المتعة مازنا إلا شقى».. والحديث واضح، فهو إشارة إلى أن عمر هو الذي حرم المتعة وليس الرسول ﷺ. وليس صحيحاً أيضاأن الشيعة يزعمون أن المتعة تمت فى عهد عمر وأبى

بكر، لأن هذا قد حدث فعلا.. ويقول حديث ورد فى مسند ابن حنبل «استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر حتى نهى عنه عمر فى شأن عمرو بن حريث».

وأيضا يقول الشيخ سيد سابق فى كتابه فقه السنة «لا يجب الحد في نكاح مختلف فى صحته مثل زواج المتعة لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة والحدود تدرأ بالشبهات».

واستمر الجدل، وتنوعت الآراء فيه، لكن الأمر المهم فى هذه المعركة التى دارت فى صحف مصر، هو ما حدث بعد اغتيال الدكتور فرج فوده، حين صدر كتابه حول زواج المتعة.. وكتب الدكتور أحمد صبحى منصور فى بداية رأيه فى موضوع زواج المتعة، وصور رأيا مهما نعرض له هنا.. لاسيما وأن صاحبه يصف نفسه بأنه تخلص من متاعب الانتماء المذهبى.

يقول الدكتور منصور:

- حين نزل القرآن الكريم كان الزواج الشرعى معروفاً، وقبل أن يكون النبى نبيا، وكانت هناك تجاوزات فى الزواج الشرعى فى نكاح المحرمات «زوجة الأب والجمع بين الأختين». ثم نزل القرآن ونقى الزواج الشرعى من رواسب الجاهلية.

- وفى الآية ٢٤ من سورة النساء ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ نجد القرآن يتحدث عن الزواج إجمالا، وليس عن المتعة، ويقول: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ أى بعد المحرمات من الزواج، وبسبب استمتاع الرجل بزوجته الشرعية فلابد أن يعطيها صداقها ومهرها ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

- الأصل فى الزواج الشرعى التراضى والاتفاق، والمهر حق للزوجة ولكن إذا رضيت التنازل عن جزء منه جاز لها ذلك. تقول الآية ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ أى أن يجوز بالتراضى والاتفاق أن يتنازل أحد الطرفين للآخر عن بعض حقوقه. ويجوز أيضا التراضى على زيادة بعد المهر.

- وإذا تراضى رجل وامرأة على الزواج وأراد ولى الأمر منع ذلك الزواج أو أراد «عضل المرأة» فإن القرآن يمنع ذلك العضل ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ﴾.

- القاعدة القرآنية تجعل العقد شريعة المتعاقدين. ويمكن القياس هنا بأنه إذا اتفق الطرفان على شرط فى عقد الزواج أصبح ملزما للطرفين، إذا لم يكن فى ذلك الشرط شىء من النواهى، ومع الأخذ فى الاعتبار أن الزواج «ميثاق غليظ». وعليه يجوز للزوجين الاتفاق على مدة الزواج ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾.

وقد يسأل سائل عما إذا كان يمكن أن يتزوج امرأة نصف ساعة ثم يطلقها؟ فأجيب عليه بأنه يجب أولا مراعاة الشرع فى كل شىء: أن تكون من خارج المحرمات، عفيفة، غير متهمة بالزنا والشرك، وأن توفى عدتها إذا كانت قد تزوجت، وأن يدفع لها مهرا لأنه فريضة وحق للزوجة.

بعد الطلاق فى زواج نصف الساعة يجب أن يراعى الزوج الحقوق والالتزامات التالية: «تظل فى بيته ينفق عليها طوال مدة العدة، وإن كانت حاملا امتدت عدتها إلى الوضع تحت رعايته، وإذا أنجبت طفلا عليه نفقته، وبعد الطلاق لها حق فى المتعة وهو قدر من المال يحدد بالمعروف، وهو حق لا ينفى مؤخر الصداق».

■ ■

هذا هو الرأى الذى يمكن أن نقرأه جيدا فى موضوع زواج المتعة.

لكنه يبقى رأي وحيد فى خضم الجدل المستمر حتى اليوم بين السُنة والشيعة.

وبعيدا عنه فإن الشيعة مازالوا يصرون على ما نصفه نحن بالدعارة الحلال.

بينما يهاجمهم السنة فى نفس الوقت الذي يمارسون فيه هذا النوع من الدعارة تحت اسماء ومسميات أخرى.

وأيا ما كان الموقف الفقهى فإن عرضنا لهذا الجدل الدائم والمستمر، مصحوبٌ بصورة زواج المتعة في مجتمع مسلم يؤمن به ويطبقه، يأتى في النهاية كنوع من رسمنا لصورة مفصلة عن حالة هذا الزواج عند قوم من المسلمين.

٢

حريم الخليفة

النوم على فراش

الفتاوى الداعرة

يصف النبى محمد ﷺ ـ الفقر الشديد بأنه «الفقر المدقع».

ويقول عنه المصريـون: إنه «الفقر الذكر». ليؤكدوا أن قسوته مبـالغ فيها. لا ترحم. .. فقر مفتول الـعضلات .. يطبق على الأنفاس .. ويركب فـوق الصدور .. ويمارس حالة استعباد يومية لكل من يقف فى طريقه.

وقد وقف ملايين المصريين فى طريق هذا «الفقر الذكر».

وحالة الـفقر المصريـة صارت مفضوحـة تتحدث عـنها تقاريـر البنك الدولـى بأرقام واضحة، تقول: إن دخل المواطن فى مصـر لا يزيد على ٦٢٥ دولارا فى السنة .. أى أقل من دولارين فى اليوم .. بالكاد ستة جنيهات .. لا تشترى نصف كيلو لحم .. وبالكاد يمكن أن تقتنص «فرخة» هزيلـة، بيضاء، ليس فيها لذة طعم الفراخ البلـدية .. ستة جنيهات إذا أطعمت البطون بفول الصباح، فإنها لا يمكن أن تسد الرمق حتى آخر الليل..

هذا «الفقر الـذكر» يعيش حالة رخاء فى مـناطق عديدة الآن فى مصر .. ينـمو ويكبر ويستقر ويتغلغل ويأكل لحوم البشر ويطحن عظامهم وكرامتهم .. ويمارس ذكورته معهم كل يوم .. ويطأ آدمـيتهم من الخلف ومن الأمام. فـينجب منهم الحزن والكـمد والضعف والجوع والإرهاب.

والذين يحـاولون الهرب من طريق «الـفقر الذكر» غالـبًا ما يدمرون فى طريـقهم كل قيمة وأية أخلاق، وقد كان «حسين طه عمر عفـيفى» يحاول أن يهرب من «الفقر الذكر» وأن يفلت من اغـتصابه له، فاغتصب هـو من الآخرين حق الأمن، واعتدى علـى مفاهيم الديـن الصحيـحة، ووطأ هو ذكـورة من اعترضـوا طريقـه خلال هروبه مـن حالة الفـقر الذكر.

ولكى يـضفى «حسين» عـلى كل ما يـقوم به شرعيـة دينية، مارس الـدعارة الفقـهية، وغرق فـيما اعتـنق أنه حـلال، وانتهـى به الأمر إلى جريمة قتـل وانتظـار لقاء عشـماوى مندوب عزرائيل فى غرفة الإعدام.

هكذا اختار أن يقابل الموت بدلاً من أن يعيش مع الفقر.

وكانت قصته عبارة عن انتحار بطئ ورحلة هروب طويلة ومتعبة مع القدر.

إن «حسين» كان يعيش فى إمبابة، هذه المنطقة التى نسيت الحكومة أنها جزء من الوطن تابع للدولة، عليها أن ترعاه، حيث حكم الناس أنفسهم بأنفسهم إلى درجة أن بعضهم أعلن عن إنشاء دولة إسلامية داخلها .. هناك مارس حسين كل أنواع البطش والبلطجة، كى يفر من «الفقر الذكر» وكى يهرب من أن يطأه شبح الجوع فى كل لحظة.

لم يجد سوى عضلاته وجسمه الضخم كى يحصل على رزقه.

فرض الإتاوات على الناس، ولم يتوان لحظة عن أن يوظف تمرده على «الفقر الذكر» فى أن يجعل الآخرين ـ الذين هم ضحايا الفقر أيضًا ـ مطيعين له، يدفعون له مقابل صمته عنهم، ويجبى منهم ثمن أن يوقف قوته عن أن تمارس بطشها عليهم.

إنه جاهل، ولم يتعلم. لم يجد من يوظف هذه القوة لصالح المجتمع.

لكنه وجد من يوظف هذه البلطجة لصالح الإرهاب .. من يضع إطاراً شرعيًا لما يفعله.

إن الناس لا يميلون بالفطرة لأن يكونوا أشقياء .. أعداء للقيم والأخلاق .. لكن الأوضاع والظروف هى التى تفرض عليهم ذلك، تدفعهم للسقوط فى بئر الخروج عن إطار المجتمع.

ولهذا فإن حسين حين وجد من يوظف طاقته لصالح ما توهم أنه الدين والأخلاق لم تراجع عن القبول .. ووافق فوراً .. ساعده فى ذلك جهله، وعاونته رغبته فى العثور على بمة، وهدف لما يفعل.

هؤلاء أقنعوه بأنه يمكن أن يحارب الدولة التى تجاهلته وتركته ضحية للفقر الذكر.

هكذا أوهموه بأنه يمكن أن يدافع عما أسموه بصحيح الدين.

هكذا أدخلوا فى عقله أنه حين يكون معهم لن يكون بلطجيًا بل مدافعًا عن الأمر عروف والنهى عن المنكر.

هكذا أصبح حسين طه عفيفى عضواً فى تنظيم طلائع الفتح.

ولقد كان هذا التنظيم حلمًا كبيراً لدى فريق ضخم من الإرهابيين يسمى «تنظيم

الجهاد». حلم أراد أن ينفذ انقلابًا على الدولة .. أن يسرق أسلحة الجيش .. أن يقتل فى سبيل الوصول لهدفه، سواء كان القتيل هو بطرس غالى سكرتير عام الأمم المتحدة، أو سائق لورى سوف يسرقونه ويستخدمونه فى نقل السلاح .. أن يثيروا الفوضى فى الشوارع .. أن يفجروا مبنى أمن الدولة .. ثم بعد عدة عمليات أخرى: أن يعلنوا الدولة الإسلامية، هذا الحلم الذى بدأ باغتيال سائق اللورى فى ضاحية المقطم، وانتهى بمحاكمة عسكرية طويلة، اتهم فيها ما يزيد على ٤٠٠ إرهابى، كان بينهم حسين طه عفيفى .. الذى لم تطله الأحكام.

خرج حسين من السجن عائدًا إلى محاولات الهروب من «الفقر الدكر».

هروب من فشله فى أن يصبح شخصًا له كيان ودور كعضو فى تنظيم يحاول إقامة الدولة الإسلامية. فأراد أن يحقق ذاته فيمن حوله. وبعد أن فشل فى أن يجبر الدولة بعضلاته كى تحقق أهدافه، اختار أن يجعل جهله الدينى وبلطجته وسيلة ضغط على الناس .. الفقراء أمثاله.

لقد اختار الطرف الأضعف.

هرب من الطرف الأقوى، الدولة التى كادت تسجنه حين حاول الاصطدام بها .. واختار ضحايا «الفقر المدقع».

قبل أن يصل حسين إلى هذه المرحلة، مرحلة البلطجة، وقبل أن يتحول إلى التطرف ثم الإرهاب، كان حسين مثل أى شاب .. له قلب يحب.

وكانت الحبيبة واحدة من بنات الفقر الدكر من إمبابة.

اسمها عفاف ..

جمالها عادى، بل ربما لا يمكن أن نقول إنها جميلة، لكنها ليست منفرة، وقد أطارت عقل حسين، الذى حاول أن يجعل منها زوجة له فى الحلال .. فرفض المجتمع رفضًا قاطعًا. ولم توافق أسرتها .. وظهر له الفقر الدكر فى طريقه عدوًا يوقف أى محاولة للوصول إلى كينونة ذات قيمة.

بمقاييس الأسرة كان «حسن دبوس» أحسن وأهم من حسين طه .. إنه بالمقاييس

العادية فقير .. ولكنه ومن منطق الأسرة التى لا تجد قوت يومها كان ثريًا. لديه قطعة أرض صغيرة .. ويربح بين الحين والآخر بضعة جنيهات من بيع «بهيمة» وشراء أخرى.

ولهذا اختارت أسرة عفاف أن تزوجها من حسن دبوس بدلاً من حسين طه.

وأثمر الزواج طفلين .. نهى وأحمد .. بينهما سنتان.

لكن هاتين الثمرتين لم تصبا ماء باردا على مشاعر حسين طه المشتعلة. وبقى الحب القديم نارًا متقدة .. وبقيت العلاقة قائمة بين حسين وعفاف فى وجود شخص ثالث هو الزوج.

إن «حسن» كان هو الآخر عضواً فى تنظيم طلائع الفتح .. وربما كان هذا هو الستار الذى اختفى وراءه حسين كى يجد لنفسه مبرراً يوطد به علاقته مع الزوج. فيبدو أمامه زميلاً فى تنظيم وصديقًا يسمح له بدخول البيت، بينما هو خائن ، يطعن صاحب البيت كل يوم فى ظهره، داخل غرفة نومه.

وكان حسن يعرف ما يحدث.

لكنه أيضًا كان واهنًا ضعيفًا مستسلمًا للأمر الواقع ..

ليس فقط لأنه ضعيف ودنىء وبلا أخلاق، ولكن أيضًا لأنه وجد فى عفاف منجم مال، يمكن أن يربح منه بضعة جنيهات أخرى، يحارب بها الفقر إذ كان يقبض من حسين ثمن الخيانة من حين لآخر .. وكان يأخذ ٥٠٠ جنيه من حسين حين يوافق على أن تسافر عفاف معه إلى الإسكندرية بحجة شراء شرائط كاسيت دينية لبيعها لفقراء غيرهم.

كان إذن يعرف وكان يتقاضى ثمن قضاء شهر عسل من وقت لآخر.

هذه العلاقة المريبة لم يكن يمكن أن تستمر هكذا فى المطلق .. بين حسين وعفاف وبرضاء حسن.

ولقد كانت المشكلة فى الزوجة نفسها .. عفاف.

كان حسن يقبض الثمن، ولكن عفاف كانت تحتاج إلى مبرر كى تقنع نفسها بمزيد من الاستمرار .. كانت تريد أن ترى الحرام حلالاً. كانت فى حاجة لنظرية دينية تؤكد لها أن ما تفعله ليس بعيداً عن الأخلاق. وليس انتهاكًا للشريعة.

ولأن حسين هو الذى سعى دائمًا لاستمرار العلاقة كان عليه أن يجد هذه النظرية، حتى لا يبدو أمام الحبيبة خارجًا عن الدين، في حين أن كل رصيده في الحياة بني على أنه يحارب من أجل الدين.

الزوج أيضًا، رغم تواطئه، دفع الاثنين للبحث عن فتوى داعرة .. فقد كان متواطئًا يقبض الثمن، لكنه من حين لآخر كان يشهر سيف الزنا فى وجه زوجته، وكان يقول حين تتطور الأوضاع إن نهى وأحمد ليسا من صلبه .. « إنهما ابنا زنا».

هكذا فى تلك البيئة، ولدت واحدة من فتاوى الفقه الداعر.

وطبقت واحدة من أبرز وأهم حالات الدعارة الحلال.

كان حسين يقول لحبيبته: إن ما يفعلانه حلال .. مطابق للشريعة.

ولأنه يعرف، أنها تعرف، أنه لم يدرس شيئًا فى الدين، كان يقول لها إن هذا ليس رأيه، وإنما هو رأى «أهل الحل والعقد» الذين يستشيرهم ولم يكن يقصد «بأهل الحل والعقد» أى أحد آخر سوى أمراء الإرهاب، الذين تعرف عفاف أنهم يقودون زوجها العلنى، وأيضًا يقودون زوجها السرى.

كانت تحلم بالطلاق، لكن أسرتها كانت دائمًا تقف فى طريق هذا الحلم، وبالتالى كانت الأسرة تعطل الحلم الآخر .. الاهم .. حلم الزواج من حسين .. ولم يكن أمامها إلا أن تقبل المضى فى الإثم، ولو مؤقتًا، لاسيما وأن الزوج يوافق على هذا .. وخاصة أن حسين كان يسوق لها المبررات الفقهية.

قال لها حسين: إنه ليس زوجك.

وقال لها: ليس لديه عندك أى حق شرعى.

وقال لها: أنت زوجتى أنا.

وكانت ترد: كيف؟ إن بيننا عقدا كتبه مأذون؟

وكان يعقب: إنه كافر .. وأنت طالق منه!!

ولم تكن مقتنعة بما يقول العاشق، لكنها كانت تمضى فى العلاقة حتى الثمالة.

وكان حسين يدرك ما يدور فى عقلها، وكان يعرف أن عليه فى كل مرة يدخل فيها البيت أن يقنع عفاف بشرعية اللقاء .. كانت طريقته فى الغزل هى أن يستبدل كلمات الحب التى تسبق الجنس بمزيد من التلقين الفقهى، كان يوحى لها دائمًا أن وجوده فى غرفة النوم بينما الزوج الحقيقى يجلس خارجها أمر حلال ..

ولقد قالت فى تحقيقات النيابة واصفة تلك الحالة: «كنت زوجة للإثنين».

وكان حسين يقول لها: إن من حقك الطلاق بدون ضجيج، بدون مأذون، وبدون أن تعرف أسرتك.

سألته: كيف؟

قال: لأن زوجك كافر .. ومن حقنا أن نفرقك عنه.

قالت: لماذا هو كافر ياحسين؟

أجاب: إنه مرتد عن الدين، لأنه لا يصلى ، وبالتالى ردته ثابتة، وأنت طالق بحكم الشرع منه.

هذا الحوارالذى كان دائمًا يتكرر، كان خاليًا من أى منطق، عقلى ودينى، لأن الامتناع من الصلاة لا يعنى أبداً الردة ولأن عفاف نفسها لا تصلى .. ولأن المشيق الذى أصدر الفتوى لا يصلى هو الآخر .. ولم يكن لديه أى رصيد دينى سوى أنه بلطجى فى «تنظيم طلائع الفتح»، يبيع الشرائط المعبأة بخطب نارية، ويمضى بين سكان إمبابة متقمصًا دور الآمر بالمعروف والناهى عن المنكر . وكان كل رصيدها من الدين هو أنها محجبة.

لكنها تجاوزت كل هذا.

وقالت له: إذن أنا طالق؟

قالت: إذن لن أكون زوجة لك إلا بعد أن تنتهى فترة العدة.

كانت تريد أن تضفى إطاراً شرعيًا على كل شئ .. حتى على الطلاق الوهمى.

وهلع «حسين»

كيف يمكن أن يكون قد ورط نفسه فى حالة ابتعاد عن جسد عفاف، لمدة ثلاثة أشهر، مطب شرعى هذا الذى سقط فيه؟!!

لكنه سرعان ما وجد الحل فى فتوى أخرى داعرة.

قال لها: لقد انتهت فترة العدة منذزمن طويل.

قالت: لماذا؟

قال: لأنك بالفعل تضعين لولبًا فى رحمك، وبالتالى أنت من حقى الآن.

قالت: لنتزوج الآن إذن؟

قال: نحن زوجان بالفعل. الزواج قبول وإيجاب. ولتختارى لك وليًا من الأخوة ـ يقصد الزملاء فى التنظيم ـ واختارت..

ووافق أعضاء التنظيم على أن حسن كافر.

ووافقوا على أن زوجته حل لحسين.. أمام الله .. بلا مأذون يتم الطلاق الأول.. أو حتى يعقد الزواج الثانى.

وقال الإخوة: إنهما لا يرتكبان أى إثم بالعلاقة بينهما، إذ لا يوجد ـ حسب رأيهم ـ ما يوجب الطلاق بالمأذون أو الزواج عن طريق مأذون.

إنها مجموعة معقدة من الفتاوى الداعرة والفقه المصنوع على مقاس الحالة.

لكن هذه «المسخرة» الفقهية لم تقف عند هذا الحد.

فالزوج على قيد الحياة، ويمكن أن يعطل كل شئ. وكان الرأى هو أن يتم التخلص منه.

وبالطبع لم يجد حسين صعوبة فى أن يعثر على مبرر فقهى يمكن أن يتخلص به م الزوج.

قال لها: حسن كافر. يجب أن نطبق الحد عليه. يجب أن يُقتل.

ولم ترفض عفاف.

ودبرت مع حسين عدة محاولات لقتل حسن.. وبدأت المحاولات بدس حبو «الأتيفان» المنومة فى طعام الزوج .. ولم تنته بخلط دم حيضها فى مشروب الشاى.

وقد خدم الحظ حسن ثلاث مرات، فنجا من الموت بأعجوبة.

وكأن القدر كان يمنح عفاف وحسين فرصة كي يفكرا مجدداً .. فى هذه المهزلة .. وقد كانت أيضًا فرصة للزوج كى يرى ما يفعله وهو بالصمت عما يحدث.

ولكن هذه الفرصة المتكررة ضاعت. ونجحت المحاولة الرابعة .. وقُتل الزوج فى حقول قرية الكوم الأحمر فى إمبابة.

هذه الدعارة الدينية حدثت فى مصر عام ١٩٩٦.

والابتسامة العريضة التى كللت وجه العشيق القاتل فى الصورة التى نُشرت له فى الأهرام يوم ٢٠ مارس ١٩٩٦ لم تخف عناصر المأساة فى هذه الملهاة الجنسية الدينية .. لم تخف أيضًا أن تلك لم تكن المرة الأولى التى يغرق فيها أعضاء تنظيمات التطرف فى الدعارة التى يظنون أنها من أعمال الحلال.

المرات الأخرى كانت قصصًا طويلة.

والستار كان دائمًا فتاوى الاستحلال .. استحلال النفس والمال..

والاستحلال هو اقتناص شئ من المجتمع بدون وجه حق، والمبرر دائمًا فتوى دينية.

وقد كان الاستحلال دومًا هو وسيلة التنظيمات للإبقاء على أعضائها تحت سيطرتها.. كى يكونوا وقوداً لتحقيق أهدافها.

إن الهدف هو الحكم.

والوسيلة إليه هى البندقية والقنبلة.

والمنفذون دائمًا بلا عقول، تائهون، هاربون من الفقر الذكر، باحثون عن المال والشقة والأنثى.

وشيخ أى جماعة إرهابية لا يجد أى صعوبة فى أن يقدم للتائهين فتوى تريح عقولهم، وترضى غرائزهم، وتداعب أحاسيسهم بفتوى داعرة، توفر للكادر المبرر الذى سيحمل من أجله القنبلة، والأنثى التى يحتاجها، ومواجهة الفقر الذكر.

والشيوخ الذين لجأوا إلى هذه الطريقة من كل نوع وفى كل تنظيم.

وحين فوجئ مشاهدو التليفزيون المصرى بمثل هذه الدعارة الحلال تعرض فى

مسلسل العائلة، لم يكن من حقهم أن يفاجأوا .. لأن ما حدث فى الدراما يحدث بالفعل كل يوم .. وكما رأى الناس مشيرة (ليلى علوى) تتزوج من مصباح ـ عضو الجماعة المتطرفة ـ بدون مأذون ـ وتحت رعاية الأمير ـ كان عليهم أن يدركوا أن هذه ليست مبالغة، وإنما هو الواقع بين أصحاب اللحى الذين يدعون أنهم يملكون الحق.

ولقد ابتدع الإخوان المسلمون هذه الطريقة فى الزواج .. وكانوا يوفرون لكل عضو فى الجماعة زوجة، بعد أن يمنحوه فرصة عمل وشقة. وغالبًا ما تكون هذه المرأة واحدة من بنات التنظيم ... وكثيراً ما تكون ابنة قائد أعلى للعضو الجديد.. فتتحول الأنثى إلى ورقة تنظيمية، الهدف من استخدامها أن تضمن القيادة ولاء العضو، وتفرض عليه قيود التجنيد التى لا يستطيع الفكاك منها.

والأمثلة كثيرة .. وكثير منها غرق فى الدعارة التى تلبس ثوب الحلال.

فلقد روى لى على عشماوى الذى انشق عن جماعة الإخوان فى أعقاب قضية ١٩٦٥ كيف أنه تزوج أخت زميل له فى التنظيم، ثم حين أدلى باعترافات مفصلة للدولة عن الجماعة وهو سجين: أجبروه على أن يطلقها، وتزوجت من شخص آخر كان سجينًا معه

هل كان هذا الطلاق باطلاً أم صحيحًا؟!

الإجابة عند فقهاء التنظيم الذين بنوا الجماعة منذ نشأت على هذا الأساس العائلى ففى الأربعينيات - أى بعد تأسيس التنظيم بفترة وجيزة - منح حسن البنا مؤسس التنظيم الملقب بالإمام الشهيد أخته لعبد الحكيم عابدين، وأعطى ابنته لسعيد رمضان، الذي مات عام ١٩٩٥ بعد أن أصبح واحداً من أهم قيادات التنظيم الدولي للإخوان.

أما عابدين ـ صهر الإمام الشهيد ـ فقد اتهم فى جريمة اغتصاب .. رغم أنه كان الأقرب إلى قلب حسن البنا، والأكثر ثقة عنده، وكان يرى فيه أنه «طيب القلب، عفيف الروح، طاهر اللسان» ولذلك منحه لقب «يوسف هذه الدعوة» وزعم أنه «شديد الإيمان والورع والتقوى».. «ظلمه الإخوان وافتروا عليه».

كان عبد الحكيم عابدين رغم هذا يوصف داخل الجماعة بأنه «شيخ خليع» «مستهتر وماجن» ينتهز فرصة خروج الإخوان من بيوتهم للسفر أو العمل، فيذهب إلى منازلهم

بزعم الصداقة، وينتهز الفرصة، ويعتدى على نسائهم، ووصل الأمر إلى حد الاغتصاب وهتك العرض والفسق والفجور وارتكاب كل الفواحش.

وفاحت رائحة عابدين القذرة، وانتشرت سمعته بين الأسر الإخوانية، فصارت توصد فى وجهه الأبواب، ولقى فى حله وترحاله النكات والسخرية وأصبحت اللعنات تطارده أينما ذهب، ولم يكن أمام المرشد حسن البنا إلا أن يأمر بإجراء تحقيق عاجل لتهدئة هذا الغضب وطمأنة النفوس الخائفة .. «المصدر: كرم جبر ـ فؤاد علام يروي: أنا والمباحث والسادات والإخوان ـ دار الخيال ـ طبعة ١٩٩٦».

وحين تم التحقيق، رفعت مذكرة للمرشد طالب فيها المحققون بألا يتم إجراء تحقيق آخر فى هذا الوضوع، لما يجره من فضائح للعائلات وتشهير بالأعراض وإساءة للدعوة، وطالبوا أيضًا بفصل عبد الحكيم عابدين من الجماعة.

لكن الذى حدث هو أن حسن البنا فصل كل الذين كشفوا انحرافات عابدين.

واعتبره «يوسف هذه الدعوة» .. وعينه وكيلاً للجماعة، ضاربًا عرض الحائط بكل الانتقادات، حاميًا للدعارة.

وبشكل عام، وعودة إلى القصة الأصلية لهذا الفصل، فإن طريقة تزويج الكادر فى إطار التنظيم بقيت موجودة حتى بعد أن مضت السنون بالتنظيم إلى نهاية التسعينيات. كانت تلك هى الوسيلة التى يحافظ بها الإخوان على عضويتهم فى جماعتهم، أو الطريقة التى يجذبون بها كوادر شاردة من تنظيمات أخرى.

حدث هذا مع «.....» الذى كان عضوًا فى تنظيم الجهاد، واتهم فى قضية ١٩٨١ الموازية لقضية اغتيال الرئيس السادات فسجن ثلاث سنوات، ثم خرج ضائعًا بلا عمل أو حتى سجل جنائى يسمح له بأن يعمل ، وسرعان ما التقطه الإخوان، فوظفوه فى دار نشر بالسيدة زينب وزوجوه من إحدى بنات التنظيم، وأعطوه شقة فى حى العجوزة.

حدث هذا أيضًا مع «.......».

لقد كان طالبًا نابهًا فى كلية الحقوق، نشيطًا دعويًا، عضوًا مهمًا فى الجماعة، دخلها عن طريق قيادة صارت فيما بعد هى «المرشد».. وسرعان ما سطع نجمه، وأصبح رئيسًا لاتحاد

الطلبة فى جامعة القاهرة ، وشملته الرعاية التنظيمية إلى درجة أنه تزوج من ابنة أخت أحد قيادات الجماعة.

وقد اقتبست الجماعات الأخرى هذا الأسلوب من جماعة الإخوان ، وولدت الخرافات وكثرت الشائعات حول هذا الأسلوب .. وأصبحت حالة الغموض التى تحيط بهذا مغرية لمن لا يعرفون الحقيقةعما يحدث، ووسيلة جذب لكوادر جديدة تائهة تبحث عن ملاذ، وربما لهذا سمعنا عن شائعة تقول إن هناك جماعة فى محافظة الإسماعيلية توفر للعضو شقة يتزوج فيها من عضوات متعلمات .. الواحدة منهن ليست أقل من طبيبة.

«!!»

والواقع أن هذا فيه شيء من الصحة .. إن لم يكن كثيراً..

ليس فقط فى أن هذه الأفكار تستغل الحاجة الماسة لدى الشباب الذكور فى مصر، مالاً وجنساً، وإنما أيضًا فى أن هذا ما فعلته جماعة التكفير والهجرة فى منتصف السبعينيات .. حين ولدت فكرة «الوهبة» أى الزواج بدون مأذون. بأن تمنح الأنثى نفسها لرجل فى وجود شهود.. يقرون هذا الزواج.

والمثير أن هذه الجماعة التى أقرت فيما بعد نظام الدعارة الحلال لم تكن بعيدة عن جماعة الإخوان المسلمين. فقد كان مؤسسها شكرى مصطفى .. المولود فى قرية أبو قرص مركز أبو تيج فى أسيوط..كان تلميذاً فى مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية حين تعرف على أستاذ لغة عربية ينتمى للإخوان، وعلى يديه تعلم فكر الجماعة الأم، لكن حين التحق بكلية الزراعة انضم إلى جماعة المسلمين التى أسسها إخوانى آخر اسمه «على عبده إسماعيل».

جماعة «عبده» هذه كانت تكفر المجتمع، وبلغ بها الأمر حد تكفير من كانوا معها فى السجن.

لكن على عبده اسماعيل سرعان ما عاد مرة أخرى إلى تنظيم الإخوان، وبقى شكرى مصطفى فى جماعة «المسلمين» غارقًا فى فقه التكفير، أميراً للجماعة، التى أصبح اسمه

فيما بعد «التكفير والهجرة» والتى نجح شكرى مصطفى خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات أن يضم إليها نحو خمسة آلاف عضو .. كثيرون منهم وجدوا طريقهم إلى التنظيم عن طريق الدعارة الحلال.

وتقوم أفكار التنظيم على شقين معروفين.. الأول: هو التكفير .. والثانى: هو الهجرة .. أى الهجرة من هذا المجتمع الذى يزعمون كفره.

فى كتابه «الخلافة» الذى ألفه شكرى مصطفى ولم يطبع، وإن كانت قد ضبطت مخطوطاته فى قضايا عديدة يشرح الأمير الراحل فكرة الهجرة فيقول: إن التوتر الذى يسود العالم الآن سوف يشعل حربًا نووية، يكون فيها الفناء للجميع.. عدا جماعته .. التى ستكون مختبئة فى الكهوف والمغارات فلن يصيبها مكروه، وترث الأرض ومن عليها بالسيف.

وفى هذا الإطار وحرصًا على نقاء الجماعة الفكرى والتناسلى كان أعضاء الجماعة يؤمنون بأن الصلاة وراء الإمام من غير أعضاء الجماعة حرام، والصلاة فى مساجد الدولة حرام، وتناول الطعام من غير الجماعة حرام، والخدمة فى الجيش حرام، وإلقاء السلام على غير أعضاء الجماعةحرام .. والسيارات والطائرات والكهرباء حرام، والزواج من غير أعضاء الجماعة حرام.

ولقد كان ـ ولم يزل ـ أهم عنصر فى أيديولوجية الجماعة هى أنها تنسلخ بهم عن كل هذا الحرام، وتذهب بهم بعيداً إلى الصحراء بحثًا عن حالة النقاء المتوهمة، وقد كان هذا ولم يزل تعبيراً عن كراهية شديدة للمجتمع وانطواء وغياب.

ولأن الشباب الذى يمكن أن يقبل كل هذا يجب أن يكون أمامه البديل المناسب .. فقد حلت جماعة التكفير هذه المشكلة بطريقتين:

الأولى: وهى الأساس وتعتمد على غسيل المخ بأفكار كراهية المجتمع وتكفيره، وقصر صفة المسلمين عليها هى .. ومن ثم فإن «الكادر» يترك مدرسته وجامعته ووظيفته والأرض التى يعيش فيها لأنها «جاهلية» ويذهب إلى مكان آخر متصوراً أن ذلك هو سيناريو الهجرة الذى قام به النبى محمد ﷺ.

وأما الطريقة الأخرى فهى تقديم الإغراء المادى وتلبية احتياجات جسم هذا الشاب، واستغلال طاقته المعطلة، من خلال زواج بلا قيود، بدون عقد، وبأقل مهر.

ومن هنا كانت فكرة «الهبة».

أن تهب فتاة من الجماعة نفسها لشاب من التنظيم نفسه مجانًا.

«هبة» بعيدًا عن الدولة والأسرة وكل عناصر المجتمع الأخرى.

إنه هروب قبل أن يكون هجرة.

ورغم أنه محاولة يزعم أصحابها أنهم بذلك يقومون بتطبيق الإسلام فى صورته الصحيحة كما يتصورونها ، إلا أنهم فى الواقع يعودون بهذه «الدعارة الحلال» إلى تقاليد الجاهلية التى يدعون أنهم هربوا منها.

فى هذه الجاهلية عرف العرب أفكارًا وأطرًا عديدة للزواج.

بعضها يمكن اعتباره شرعياً..

وأكثرها لا يمكن وصفه إلا بأنه دعارة حقيقية .. تتم بأشكال تسمح دائمًا وأبدًا بتوافر عدد غير قليل من النساء لرجل واحد، فلا تكون له امرأة واحدة .. وإنما دائمًا أكثر من امرأة..

إن الجاهلية بهذاالمنطق وعَرفت الرجل الذي يمكن أن يتخلى عن زوجته أو يعيرها لسواه.

وعَرفت الرجل الذي يقدم امرأته لضيفه أو حتى يبيعها.

وعَرفتزواج المتعة محدد المدة الذى تنسب ذريته من الأولاد للأم.

وعَرفت زواج البدل الذي يتبادل فيه الرجلان زوجتيهما.

وعَرفت زواج الشغار الذي فيه يتزوج الرجل ابنته أو أخته، مقابل أن يزوجه رجل آخر ابنته أو أخته.

وعَرفت زواج المخادنة كما فى اتخاذ رجل ما لامرأة صديقة له يعاشرها فى السر معاشرة الأزواج.

وعَرفت زواج المضامرة كما فى معاشرة امرأة لرجل أو أكثر حتى لا تهلك من جوع.

وعَرفت نكاح الرهط، أى أن ينكح عدة رجال امرأة واحدة، وإذا حملت بطفل ينسب لواحد منهم.

وعَرفت نكاح الرايات الحمر.

وعَرفت نكاح «الفيزن» كأن يتزوج الابن أو رجل آخر امرأة مات زوجها أو يمنعها من الزواج طيلة حياتها.

وعَرفت تعدد الأزواج، كما فى اشتراك الأخوة فى زوجة واحدة يتصلون بها بالتناوب.

لقد عَرفت الجاهلية إذاً أحد عشر نوعًا مختلفًا من العلاقات الجنسية، كانت تسمى زواجًا «المصدر: آداب الزواج فى الإسلام - هشام قبلان».

ومما هو مثير أن الشكل الأخير لم يزل موجوداً حتى اليوم، سواء فى حفلات الجنس الجماعية فى أرقى أحياء القاهرة، أو فى قلب الصعيد حيث يقوم الأخ بواجبات أخيه الزوجية حين يسافر، فى بعض القرى البعيدة عن المدينة.

لكننا ندرس مجتمع «الدعارة الحلال» فى حالة النقاء الوهمية لجماعة التكفير والهجرة.

حيث كانت هناك ملامح من كل ما عرفته الجاهلية .. وحيث سمح للأمير وفق نظام الجماعة بأن يتزوج من أكثر من امرأة بنظام الهبة، ربما لأنه الزعيم، الذى يجب أن يحصل على أكثر من امرأة، وربما لأنه الشاب الذى قضى سنوات طويلة من عمره فى غياهب السجن فأراد أن يشبع احتياجاته التى كُبِتَتَ فى هذا الزمن الطويل داخل الزنزانة.

هكذا صار المجتمع الهارب من الجاهلية مجتمعًا للجاهلية نفسها.

مجتمعًا مدعومًا بفتاوى بلا أساس .. توفر للشيخ أكثر من امرأة.

وقد انتقلت هذه النماذج الخاصة بالدعارة الحلال إلى جماعات دينية متطرفة أخرى فيما بعد.

وكمثال: روى عادل عبد الباقى، وهو إرهابى كان عضواً فى جماعات أبرزها الشوقيين، تاب وأناب واعترف فى حديث تليفزيونى بما يشيب له الولدان، روى مزيدا من الأمثلة حول «الدعارة الحلال» بين المتطرفين .. فقال: لقد رأيت كيف يتم الطلاق والزواج فى هذه الجماعات بلا ضابط أو رابط .. فى حين أنهم يدعون الدفاع عن تقاليد وتعاليم الدين .. ورأيت وسمعت أشخاصًا وفتاوى بها يطلقون النساء بدون علم أزواجهن لأنهم تركوا الجماعة، ورأيت من تزوج من عضوة في التنظيم وهى لم تزل فى فترة العدة.

إنه أيضًا الذى ذكر كيف كان الشيخ عمر عبد الرحمن يضاجع زوجته داخل مستشفى السجن.

وما رواه ـ قبل قصة عمر عبد الرحمن ـ إباحية جنسية تلتحف بفتاوى داعرة، أما ما رواه عن الشيخ عمر نفسه فهو يتكرر كل يوم فى السجون بين المتطرفين. حتى إنه قيل: إن بعض هؤلاء من أصحاب اللحى المجب وهو لم يزل سجينًا خلف الأسوار.

والواقع أن ممارسة الجنس داخل السجن من خلال أعضاء الجماعات المتطرفة صار موضة فى السجون المصرية فى ضوء أنه لا يوجد نص فى القانون يمنع بشكل صريح السجين من أن يمارس الجنس مع زوجته داخل السجن.

وفى تعليقه على هذا وصف اللواء نبيل صيام مدير مصلحة السجون المصرية ذات مرة اللقاءات الجنسية التى تحدث فى فناء السجن بين المسجونين وزوجاتهم بأنها مهزلة جنسية .. وقال: لقد منعت هذه المهازل لاسيما بعد أن علمت أن عدداً من زوجات المساجين قد حملن بينما لم يزل أزواجهن داخل السجون «المصدر: روز اليوسف ١٨/ ٢/ ١٩٩٥».

والحقيقة أن هذا الميل الجنسى الواضح صار معروفًا عن هؤلاء الذين لا يتوانوا عن إصدار الفتاوى خارج السجن تلبية لاحتياجاتهم الجنسية الغريزية .. ولم يتوقفوا أيضًا عن هذا خلف الأسوار، حتى لو اضطر المتطرف أن يتزوج عن طريق توكيل محام ، وحتى لو اضطر أن يمارس الجنس مع زوجته خلف ستارة يحملها بعض أعوانه خلال زيارة زوجته..

إننى لا أعرف كيف يمكن أن يتم هذا الجماع بينما هناك شهود عليه يسمعون كل حرف من كلمات الزوج، وكل آهة من آهات استمتاع الزوجة - إذا كانت تستمتع - ولا أعرف كيف يمكن أن تتم المضاجعة بكل ما فيها من تفاصيل وهناك جنود مسلحون يحرسون المساجين ويعرفون ما يجرى لحظة بلحظة.

ومن الواضح أن لدى أعضاء هذه الجماعات ميلاً جنسياً واضحًا، يدفعهم لأن يحرصوا على تطبيق النص القرآنى الخاص بتعدد الزوجات بأسرع وسيلة وكلما أمكن، بينما هناك الآلاف من الشباب لا يملكون فرصة واحدة للحصول ولو على امرأة واحدة ..فقط.

وتعدد الزوجات فى الإسلام له معايير محددة.

هذه المعايير رغبت أساسًا فى تحجيم ظاهرة حصول الرجل على عشرات الزوجات قبل الإسلام.

والإسلام يشترط العدل بين الزوجات، ويشترط أيضًا أن يكون الزوج فى حاجة إلى زوجة جديدة.

ولهذا فإنه حين حاولت قوى المجتمع المدنى فى مصر وفى غيرها، أن تضع قيوداً ذات طابع دينى على تعدد الزوجات قوبلت بهجوم كثيف، ومقاومة مختلفة الأشكال والأنواع، وهذا ما حدث بالفعل فى مصر خلال عام ١٩٩٥ حين طرحت فكرة إصدار عقد زواج جديد، يتفق فيه الزوج مع الزوجة على أن من حقها أن تطلب الطلاق لو أنه تزوج بامرأة أخرى.

وخمدت حمية الفكرة تحت ضغوط الإرهاب والتطرف الدينى.

على الرغم من أن الشيخ الدكتور سيد طنطاوى أيدها وقال: إنها غير مخالفة للإسلام حين كان مفتيًا للديار المصرية وقبل أن يصبح شيخًا للأزهر.

والواقع يؤكد أن هناك تناقضًا واضحًا فى أفكار هؤلاء الشيوخ الذين يرفضون تنظيم تعدد الزوجات .. وفى نفس الوقت يرفضون أن يقبلوا زواج المتعة. المختلف على تحريمه بين فقهاء الشيعة والسنة .. وإن كنت أرى أن هذا التناقض ليس سوى محاولة إطلاق

قنبلة دخان يتم من خلالها إطلاق فتاوى تسمح للشيوخ بأن يحافظوا على أكثر من امرأة فى قبضة أيديهم .. وإلى الأبد إن أمكن .. عبر أسانيد وهمية تبيح زواج «الهبة» وتبيح امتلاك الجوارى.

هذا التناقض هو أيضًا سبب إصرار بعض المشايخ على أن هناك نظام رق حلالاً فى الإسلام.

إن الحقيقة التاريخية تؤكد أن الرق نظام عبودى نشأ عَربياً، فى ظل غياب قوة الدولة. حين أصبح المسيطر الحقيقى على شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام هو قاطع الطريق - البلطجى الذى لا يختلف كثيراً عن بلطجى امبابة - وانتشرت عمليات السطو على المسافرين فى البرارى والقوافل فى الطرق ونشأت تجارة الرقيق التى شجعها بالطبع الأغنياء .. المستفيد الأول من النظام الذى أتاح لهم أن يحصلوا على أكثر من امرأة.

ثم جاء الإسلام الذي نظم هذه الحالة الفوضوية.

وقرر الدين الخاتم فى ضوء قواعد المساواة عملية الاسترقاق .. واشترط أن تكون فى حالة الحرب فقط، على أن يعقبها الإفراج عن الأسير لو أعلن إسلامه.

ورغم أن النبى ﷺ كان هو الذى دائمًا يحض على عتق الرقيق وفك الرقاب، إلا أن الذين جاءوا من بعده كانوا دومًا هم الذين يتجاهلون هذه التعليمات ويحرصون على تقليد النبى فى تعدد الزوجات .. وهى حالة استثنائية كانت متاحة للنبى وحده.

ويقول إبراهيم محمود فى كتابه «الجنس فى القرآن» الصادر عن دار رياض الريس فى لندن: إن الشريعة كانت تؤول النظام السائد، وأغلب من جاءوا بعد الرسول ﷺ كانوا يحاولون تقليده، بل وتجاوزوه فى عدد الزوجات وامتلاك الإماء والجوارى. فكانت دولة الحاكم أشبه بسوق واسعة علامتها المميزة تجاريًا هى تجارة الحريم والنساء.. وكان الأمراء والأعيان يتهادون الغلمان والجوارى، وكان من المألوف أن تقوم نساء الأشراف بإهداء أزواجهن الجوارى. وصارت المتاجرة بالجوارى من أهم أنشطة العصر العباسى .. حتى قيل: «لقد ارتفعت شمس الجوارى واحتجب قمر الحرائر».

ولعل أسعارهن المتداولة كانت تعبر عن هذه الحالة فالزلفاء ثمنها ٧ آلاف دينار، وسلامة ثمنها ٦ آلاف دينار وصبابة ثمنها ٤٠٩٠ ديناراً.

لقد كانت تلك أيضًا أنواعًا من «الدعارة الحلال».

ولقد استمرت هذه الحالة فيما بعد طويلاً حتى فيما سمى بدولة الخلافة العثمانية التى يطالب المتطرفون بإعادتها للوجود باعتبارها دولة إسلامية من وجهة نظرهم.. هذه الدولة التى كان للوالى محمد على فيها نحو ٣٠ زوجة وجارية وللسلطان عبد الحميد قرابة ٤٠٠ جارية.

ومن اللافت للنظر أن الذين تجاهلوا قواعد الإسلام فى تنظيم الرق إلى حد منعه هم أيضًا الذين تعاملوا مع الرق على أنه للنساء فقط وليس للرجال.. للجارية وليس للعبد .. هؤلاء هم كذلك الذين روجو الصورة دينية عن المرأة تطلب دائمًا من الأنثى أن تبقى فى البيت، وأن تبعد عن الحياة العامة، وأن تبقى صامتة، منقبة، خلف أسوار البيت.

هذه هى الصورة التى يريدونها.

ليس فقط كى يروجوا لأفكار هلامية عن الحفاظ عن الأخلاق، وحماية الأنثى، ولكن ـ ربما ـ أيضا لكى تبقى هذه الأنثى خائفة ضعيفة بعيدة تماما عن أى محاولة للاعتراض على أية محاولة من الرجل للحصول على امرأة أخرى خلف ستائر «الدعارة الحلال».

هنا نرصد حالتين يحرص هؤلاء عليهما فى توصيف المرأة وتحديد وضعها.

الحالة الأولى: هى الصمت، وكما يقول إبراهيم محمود عن هذا فإن «المرأة هى الصامتة، والصمت هو الجسد الذى يغلى من الداخل، ولهذا كانت المرأة التى تلتزم الصمت هى الأكثر اشتهاء».

الحالة الثانية: هى حالة ينظر بها المتطرفون إلى المرأة على أنها ساحرة لعوب تحتاج ائمًا إلى حزم وانضباط لأنها قرينة للشيطان.

ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا لم يؤيد أبدًا أعضاء هذه الجماعات الدينية فكرة أن تتولى ية امرأة أى منصب كبير يمكن أن يؤثر فى المجتمع .. يمكن أيضًا أن نفهم الحرص على نقاب .. ويمكن أن نفهم لماذا لم تظهر قيادة نسائية مؤثرة بين جماعات التطرف «باستثناء الة زينب الغزالى». فالمطلوب من الأنثى فى هذه الجماعات أن تكون زوجة وربما جارية ـ جزءًا من حريم الأمير ونسائه.

إنها إذن حالة البحث عن أكثر من أنثى.

حالة رغبة المتطرف فى أن يشبع .. حتى الامتلاء .. بعد الجوع.

حالة الرغبة فى الإحساس بأنه مهم .. حاكم .. أمير .. خليفة .. لديه جوارٍ.

حالة تمنٍ أن يكون المتطرف هو هارون الرشيد.

أن تُعْلَن الدولة الإسلامية فوق أجساد النساء قبل أن تُعْلَن فى الدول التى يحاربونها.

حالة البحث عن الجنس، وتبريره بزواج الهبة، وبتجاوز تعاليم الدين فى الزواج، وباللجوء إلى استحلال الجوارى.

حالة الاستمتاع بالدعارة التى يظنون أنها حلال ويؤمنون بأنها مقدسة!.

٣

الخليلة الشرعية

زواج الســعــوديــات بالقطعــة

على الرغم من أن السعوديين لا يتوقفون عن الهجوم الحاد على أشكال الدعارة الحلال، من حين لآخر، ويجدون فى هذا مادة لتسخين لهجة الحوار فى الصحف، إلا أنهم سقطوا فى نفس الفخ، وابتكروا لأنفسهم شكلاً خاصا من أشكال الدعارة الحلال تحت اسم «زواج المسيار» الذى لا يختلف كثيراً عن زواج المتعة، وعن الزواج العرفى.

والسعوديون الذين يعود إليهم الفضل الأكبر فى انتشار ظاهرة «عقود الزنا» فى مصر التسعينيات والثمانينيات - كما سنعرض لذلك فى فصل خاص - هم الذين يزعمون دومًا دفاعهم عن صحيح الدين، وهم الذين تحت هذا الشعار يرفضون الزواج المؤقت عند الشيعة، وهم الذين اعتبروا الزواج العرفى عند السُنة فى مصر نوعًا من إرضاء الشهوات قبل أن يكون زواجًا سليمًا، هم أيضًا الذين يرحبون بأفكار امتلاك الجوارى، وهم الذين يأتون إلى مصر بحثًا عن فتاة صغيرة يتزوجونها لبعض الوقت ثم يهربون غير عابئين بمصير الزوجة أو ما يكون قد بدأ يتكون فى بطنها.

وإذا كان سبب انتشار ظاهرة الأشكال المختلفة للدعارة الحلال هو الفارق الزمنى بين مرحلتى النضوج الاجتماعي والبلوغ الجنسى فى دول عربية وإسلامية عديدة، فإن سبب ظهور «المسيار» فى السعودية يعود أيضًا لنفس المبررات مع فارق بسيط بين إيران ومصر من جانب، والسعودية من جانب آخر، ففى السعودية، السبب هو المبالغة الشديدة فى تكاليف الزواج، والتى يعانى منها عديد من الشباب، على الرغم من أن هناك حالة تميز اقتصادى يتمتع بها هذا المجتمع إذا ما قورن بمجتمعات دول عربية وإسلامية أخرى.

وإذا كان الشباب السعودى قد وجد أن الحل الملائم هو أن يلبى حاجات جسده خلال شهور الصيف بالذهاب إلى بائعات المتعة فى مصر والمغرب ولبنان وتايلاند وغيرها، أو فى استئجار خادمات من كل جنس ولون لا يتوقف دورهن على القيام بأعمال البيت وإنما يمتد إلى تحقيق ارتواء جنسى لصاحب البيت جالب الخادمة .. فإن الفتيات السعوديات وجدن أنفسهن يعانين من أزمة اجتماعية حادة أسفرت عن عدة مظاهر..

نذكر منها الآتى:

١ ـ أحاديث وقصص متكررة عن تورط بعض السعوديات فى علاقات غير شرعية مع أجانب يعملون فى المملكة، وانتشار ظاهرة المعاكسات التليفونية، وظاهرة الأوراق

التى تلقى فى أرضيات المراكز التجارية حاملة أسماء وعناوين البيوت طمعًا فى البحث عن رجل لبعض الوقت.

٢ ـ ارتفاع عدد العوانس، واللاتى لا يجدن زوجًا ملائمًا، إلى درجة أن بعض الجهات الدينية أنشأت صناديق خاصة لتمويل عمليات الزواج فى محاولة فاشلة لإنقاذ المجتمع من أمراض اجتماعية خطيرة وغديدة.

٣ ـ زواج «المسيار»!

ولكن ماذا يعنى زواج «المسيار»؟

كلمة المسيار عربية، ذات اشتقاق سعودي، وهى كلمة تعود إلى لهجة أهل نجد، مصدرها هو «التسيير عليها». وهى كلمة ربما كانت تعنى إدخال السرور على امرأة، وربما أيضًا كانت تعنى «السير» والمرور على المرأة من حين لآخر.

وبناء عليه فإن هذا الشكل من أشكال «الدعارة الحلال» أو يعنى ـ حسب تعريف الكاتب السعودى عبدالله أبو السمح فى عموده «رأى آخر» ـ: حل عملى، تتزوج فيه المرأة بمن ترضاه وترغبه ويتماثل معها عقلاً وثقافة بشئ من التنازل عن بعض حقوقها وبالذات فى المبيت وتكتفى فيه بالزيارة المشروعة، أو «التسيير عليها»، وربما يقترن ذلك بالسفر إلى الخارج والسمر فى الليالى وكسر حدة الخريف والشعور بوجود الرفيق الصديق العشير، والزوج الشرعى الذى تقضى به النفس متطلباتها العاطفية والبيولوجية دون القيود الزوجية المتعارف عليها».

إنه بالتالى زواج من نوع خاص.

زواج سرى .. غالبًا ما يكون الزوج فيه متزوجا من قبل .. زواج لبعض الوقت .. زواج بالقطعة .. هدفه ليس بناء بيت كما ينص على ذلك هدف الزواج فى الإسلام .. وإنما هو زواج لإشباع الحاجة الجنسية قبل أى شئ آخر.

والواقع يقول إن صورة وملامح هذا الزواج، وحجم المتعاطين له فى السعودية غير وافر. فى ظل مجتمع يعانى من الانغلاق .. ولا يحاول أن يعلن مشاكله على السطح. فى ضوء عدم وجود دراسات وافية، ومع تسجيل ملاحظة أساسية وهى أن الصحف

السعودية حين تناولت هذا الموضوع سرعان ما أغلقته، وحولته إلى جدل بين كتاب رجال وكتاب نساء، وحول ماهية الأدب وما طالب به كلا الجنسين.

لقد بدأ الحديث عن هـذا الزواج فى مجلة «اليمامة»، وفى تحقيق نشر حول الموضوع قال محرر التحقيق إنه ظاهرة آخذة فى الانتشار .. ثم وصفته الدكتورة عزيزة المانع، فى مقال نشرته بجريدة عكاظ بأنه «زواج خفى، تبقى فيه المرأة فى بيتها، ويأتى الزوج لزيارتها أو «التسيير عليها» خلال فترة النهار خفية، حتى لا تعلم الزوجة الأولى بزواج الزوج».

ولم تجد «عزيزة» وهى واحدة ممن يطالبن فى خجل بحقوق المرأة فى السعودية، لم تجد بدًا من أن تصف هذا الذى يحدث بأنه «بئس الظاهرة»: «ظاهرها يثير الضحك، وباطنها يحرك الأسى، أن تضل عقول الرجال التى يفخرون بكمالها، وتنحدر بهم إلى هذا الحد الأدنى من اتباع الشهوات، والسقوط فى حبائل هوى النفس الذى لا ينتهى».

لماذا؟

«لأن هذا الزواج يقوم على عكس ما هو مطلوب فى الزواج وهو الإشهار والإعلان، وهو بهذا الشكل يساعد على انتشار الفساد ، بأن يتخذ بعض الناس من ادعاء زواج المسيار غطاء لفسادهم، وهو أيضًا كفيل بأن يوقع هؤلاء الأزواج والزوجات فى مواقف ذليلة لا يرغب فيها أحد».

ولأن:

«رجالاً كهؤلاء «المسيرين» لا يبالون أن يمارسوا مع زوجاتهم صنوفًا من الخداع والكذب والغش فى سبيل إشباع نزوات لا ترتوى، وهم يريدون أن يحصلوا على المتعة ولا يريدون أن يحملوا تبعاتها، لذا تتفتق أدمغتهم النشطة عن ابتكارات بديعة فى عالم الخداع والتضليل».

«إن الزواج المتعدد يجب ألا يعدو أن يكون أحد اثنين: إما صوابًا وعلى الرجل أن يجاهر به، ولا يخفيه ويتحمل تبعاته، أو خطأ وعلى الرجل ألا يقدم عليه، وليس هناك شئ وسط بينهما».

هنا انتهى مقال «عزيزة المانع» تعليقًا على هذه الظاهرة.

وهنا نلاحظ عدة أمور:

أولاً: إنها اعتبرت أن المسئولين عن المشكلة هم الرجال وحدهم، دون أن ترصد أن هناك نساء يوافقن على هذه الصيغة ويقبلن بها تحت ضغط الحاجة.

ومما هو واضح أن ذلك واحد من عيوب الكاتبات المطالبات بحقوق النساء، فى محاولة منهن لتحميل الرجل بكل مشاكل المجتمع، وأن السبب الأساسى فى كل ما يحدث هو الذكر، ومن جانبنا فإننا يمكن أن نتفهم هذا الإطار فى المعالجة إذا ما تذكرنا طبيعة الضغوط التى تواجهها المرأة فى السعودية، وبالتالى فإن لها رد فعل قد يتجاوز الواقع فى كثير من الأحيان.

ثانيًا: إنها تجاهلت أن تلك قبل أن تكون مشكلة رجال ونساء، هى أيضًا مشكلة من إفراز المجتمع المغلق، الذى يلجأ مواطنوه لحيل عديدة فى سبيل تجاوز أسواره، وفى إطار الشرعية الدينية المفترضة.

ثالثا: إنها وضعت يدها من بعيد على مشاكل تعدد الزوجات فى المجتمع السعودى بدون أن تضغط أكثر .. بسبب مشاكل الرقابة.

رابعًا: إنها جعلت هذا النوع من الزواج فى إطار «الدعارة الحلال»، حين وصفت هذه العلاقات بأنها فاسدة، وأن الزواج بهذا الشكل «غطاء لفساد الرجال، وكفيل بإيقاع الزوجات فى مواقف ذليلة لا يرغب فيها أحد».

بعد ذلك ننتقل إلى رأى كاتبة سعودية أخرى من نفس الطراز، هى انتصار العقيل، التى كتبت فى جريدة عكاظ تحت عنوان «قد نختلف» .. «قضايا فقهية بأسلوب مرفوض» .. «الزواج سنة من سنن الله فى الخلق والتكوين» قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات - الآية ٤٩]. والله لم يشأ أن يجعل غرائز الإنسان تنطلق بعكس غيره من المخلوقات .. فلم يترك اتصال الذكر بالأنثى فوضى بلا ضابط له.. لذلك وضع النظام الملائم وجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً كريمًا مبنيًا على رضاها، على إيجاب وقبول وعلى إشهار، وبهذا وضع الغريزة فى سبيلها المأمون وحمى النسل من الضياع .. وصان المرأة من أن تكون مباحة إلا بالحلال .. وقد رغب فى الزواج ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾. [الروم - الآية٢١]

أضافت: «من المتفق عليه أن الزواج المثالى النموذجى الذى به يتجنب الزوج الظلم واللاعدل هو الزواج من امرأة واحدة .. ومن ثم يأتى التعدد وكثيراً ما يكون مخافة الفتنة كما قال ابن مسعود فى كتاب فقه السنة: «لو لم يبق من أجلى إلا عشرة أيام وأعلم أنى أموت فى آخرها ولى طول النكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة».

ثم تنتقل إلى موضوع هذا الفصل «زواج المسيار» وتقول عنه أنه حلال .. طالما أنه لم يحدد بفترة زمنية .. وتذكر: «لقد ذكر جمهور العلماء أن الزواج لا ينعقد إلا ببينة ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد، ولو حصل إعلان عنه بوسيلة أخرى وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتعاقدان بكتم العقد وعدم إذاعته كان العقد صحيحًا»..

إذن هو زواج سرى.

لكنها ترى: «نحن كمجتمع لا ندعو ولا نشجع زواج المسيار .. ففيه إجحاف عظيم بحقوق المرأة .. لكن لظروف محددة جداً، وأسباب قاهرة حيث لا وسيلة للحلال سواه .. نقبله.. حتى لو كان «أمَرَّ الحلال» فنحن جميعًا مع الحلال وضد الحرام».

إلى هنا، ونحن نجد أن «انتصار المقيل» مع هذا النوع من الزواج، فى حدود خاصة جداً .. لكننا لن نعرض لبقية رأيها قبل أن نعرض لرأى آخر من الرجال حول هذا النوع، كانت بقية رأى انتصار العقيل نوعًا من الرد عليه.

صاحب هذا الرأى هو الكاتب السعودى «عبد الله أبو السمح» الذى اعتبر «أن زواج المسيار» تصنيفة جديدة للتغلب على عقبات العنوسة أو تعدد الزوجات .. وهو «موجود ومقبول عند بعض النساء المثقفات العاملات وبالذات اللاتى لديهن إمكانيات مالية جيدة نتيجة العمل أو الإرث فالمرأة العاملة وقد فاتها قطار الزواج نتيجة الدراسة أو التركيز على العمل أو لأسباب الطلاق وجدت نفسها وحيدة بعد أن أنجزت أهدافها العملية وترغب فى الأنيس والرفيق وتمنعها عفتها وإحصانها إلا أن يكون ذلك عن طريق الشرع، فكأن هذا الحل العملى أن تتزوج بمن ترضاه وترغبه ويتماثل معها عقلاً وثقافة، وبشئ من التنازل عن بعض حقوقها وبالذات فى المبيت».

أضاف: عجبت لقول د. «عزيزة المانع» أن هذه ظاهرة سيئة. وتعتبرها إشباع للشهوات وسقوطا فى حبائل هوى النفس وتزعم أن ذلك عكس ما هو مطلوب فى

الزواج من إشهار وإعلان .. وقد أخطأت فى ذلك، فالإشهار والإعلان أقله وجود شاهدين وعقد بالإيجاب والقبول.

وقد جاء فى شرح كتاب العمدة: «للمرأة أن تهب حقها لبعض ضراتها بإذن زوجها فإذا رضيا (الزوجان) جاز لأن الحق لا يخرج عنهما. وليس عليه المساواة بينهن فى الوطء ولا سبيل إلى التسوية فى ذلك فإن القلب يميل» «ولها عليه المبيت عندها ليلة من كل أربع، إذا لم يكن له عذر وإصابتها مرة فى كل أربعة أشهر إذا لم يكن له عذر».

وقال: « الأساس فى كل ذلك موافقة الطرفين، فأين الغش والخداع فى سبيل إشباع نزوات لا ترتوى كما تقول، وهذا تعميم خطأ، وقول يخالفه الواقع .. لأن الرغبة هنا فى العاطفة والدفء والأشواق والتباريح، و«زواج المسيار» هو الحل الشرعى لنفوس أضر بها خليط من الارتواء والحرمان والملل، وتريد إشباع العاطفة والجسد مع الاستقلالية والشعور بالذات».

من جانبها اعتبرت «انتصار العقيل» هذا المقال نوعًا من التعامل «الشفتشى» «المايص» مع قضية مهمة، وقالت: ما هذا الاستخفاف والاستهانة بالنساء المثقفات المتعلمات الغنيات اللاتى فاتتهن فرصة الزواج، «المرأة الغنية ستنفق على عريس الهنا » كيف يحول الكاتب المرأة إلى كتلة من الاحتياج البيولوجى والعاطفى دون قيود الزوجية، ويجعلها تكتفى من «سبع البرمبة» بزيارته والتسيير عليها .. قانعة بأن تكون «الخليلة الشرعية» له .. تؤنسه فى رحلاته وتكسر له وحدة الخريف فى السمر فى ليالى «الأنس»؟

ومن الواضح أن المعركة تفاعلت حول هذا النوع من الزواج فى السعودية، بين موافق ورافض، وبين من قال: إنه لا يقبله ولا يرفضه، ومن قالت: إنه يستوى مع أبغض الحلال عند الله.

ولقد عبر عبد الله عمر خياط ـ كاتب سعودى آخر ـ فى مقال نشر فى عكاظ فى يوم ١ مارس ١٩٩٦ تحت عنوان «زوبعة فى فنجان» عن تفاعل المعركة.. وقال إن الموضوع صار حديث المجالس وأثار تعليقات ساخنة .. وتحدث عن أن الموضوع أصبح مثاراً للجدل بين الكُتاب والكاتبات...

غير أننا نكتفى هنا بهذه التفاصيل التى أوردناها من هذا النقاش السعودى الحاد حول

واحد من أشكال «الدعارة الحلال» .. وننتقل إلى تسجيل بعض الملاحظات على هذه المعركة السعودية، وبحيث لا تخرج عن موضوع هذا الكتاب.

١ ـ تبدو مشكلة «العنوسة» ـ وهو تعبير سعودى لم يعرف كمشكلة فى مجتمعات أخرى بنفس الحجم ـ موضوعا مؤثرا للغاية فى ذلك المجتمع. ويرى البعض أن السبب هو عمل السيدات وتركيز بعضهن على الدراسة والعلم .. وهو بالتالى ما يُفهم منه أن هناك من يرى أن مشكلة العنوسة لن تكون بنفس الحجم إذا ما كانت النساء أقل إقبالاً على العمل والتعلم.

٢ ـ إن المجتمع السعودى لم يزل حتى الآن يعانى من مشكلة النقاش حول تعدد الزوجات .. بين مؤيد ومعارض .. وأن هناك ضغطًا دينيًا يسمح للأزواج بالتعدد .. وضغطًا مجتمعيًا من النساء الرافضات له .. مما دفع البعض لاستغلال أوضاع العنوسة وتوظيفها فى اتجاه التعدد من خلال «زواج المسيار» وبحيث لا تعرف الزوجة الأولى.

٣ ـ «إن زواج المسيار» هو نوع آخر من «الدعارة الحلال» الذى يحاول الكثيرون أن يبحثوا له عن مبررات شرعية تجعل من سرية الزواج أمراً مقبولاً دينيًا.

٤ ـ إن هذا «الزواج المسيار» الذى وصف بأنه علاقة مع خليلة شرعية، لا يرجى من ورائه الحفاظ على كيان بيت هادئ، أو حماية حقوق المرأة، أو حماية حقوق أطفال .. والغرض منه فقط .. إشباع الحاجات وإرواء الاحتياجات.

٥ ـ إن الأكثر إقبالا عليه هن النساء المتعلمات، الفنيات العاملات، اللاتى يبحثن عن زوج لبعض الوقت «يكسر وحدة الخريف، ويقضى متطلبات النفس العاطفية والبيولوچية».

٦ ـ فيما يبدو فإن هذا النوع من الزواج هو اختراع ذكرى سعودى، وبهذا يحسب للسعوديين أنهم ابتكروا شكلين من أشكال الدعارة الحلال .. أولهما هو: «عقد الزنا» التى يتم فى إطارها زواج السعوديين عرفياً فى مصر وغيرها، وثانيهما: هو زواج المسيار فى السعودية.

٧ - إن المجتمع السعودى يسجل مجدداً نقطة جديدة فى صفات التناقض التى يتمتع بها، ففى الوقت الذى يحاربون فيه زواج المتعة عند الشيعة يبحثون هم أنفسهم عن مبررات شرعية لإضفاء الحِلّ على زواج المسيار الذى لا يختلف كثيراً عن زواج المتعة.

وبشكل عام فإن هذه المشكلة الموجودة فى دول عربية وإسلامية عديدة لا تنفى أن هناك عقلية تحاول فى كل يوم أن توظف النصوص الدينية لصالح أوضاع جنسية واجتماعية فى سبيل تجاوز أزمة تتفاعل فى كل لحظة.

■■

وأما الملحوظة الأخيرة فى هذا الفصل حول ذلك النوع من الزواج فهى أننا وإن كنا قد رصدنا صورته من خلال كتابات فى صحف سعودية إلا أن الدولة السعودية نفسها هى التى فضلت إغلاق هذا الملف ومنع الحديث عنه علنا، لاسيما وأن قناة الـ (A.R.T) أعدت حلقة من برنامج «هلا» حول هذا الموضوع.. رفضت الرقابة إذاعتها ثم كان أن تم بثها بعد وقت طويل وهو ما يعنى فى رأينا أن الدولة أرادت وضع ستار أسود على موضوع ساخن من موضوعات «الدعارة الحلال».

ولكننى لا أظن أن هذا المنع قضى على ظاهرة «زواج المسيار».

٤

الإفراج الجنسى

بين خيانة الأزواج وقيود الكنيسة

حدث هذا في مصر خلال عام ١٩٩٦.

سيدة تعمل ناظرة مدرسة، مسيحية الديانة، تعيش في الزيتون في شرق القاهرة، خاضت صراعًا قضائيًا ضد زوجها، حصلت على حكم بالطلاق، وبعد الحكم وافقت الكنيسة على زواجها .. فاشتعل الرأى العام القبطى.

إذ كيف تسمح الكنيسة بهذا الزواج وهى لم توافق من قبل على الطلاق؟

إن هذا فى رأى الذين اعترضوا ليس زواجًا، وإنما دعارة!

هانحن إذن ندخل إلى الشكل الرابع من أشكال الدعارة التى تلتحف بالحلال. فبعد أن عرضنا النموذج الإيرانى على أنه جزء من حلول مشكلة الزواج فى الإسلام، وبعد أن عرضنا لنموذج الهبة بدون عقد عند المتطرفين، ومن بعده زواج المسيار فى السعودية، وقبل أن ندلف إلى واحد من أهم أشكال الدعارة الحلال عند السُنة فى مصر .. نقترب من المشكلة فى شكلها القبطى.

وإذا كانت المشكلة بالنسبة للمسلمين هى أن هناك من يصل إلى مرحلة النضج الجنسى دون أن يتمكن من بلوغ مرحلة النضج الاجتماعى، وبالتالى يلجأ إلى الدعارة (الحلال) فإن المشكلة فى جانبها القبطى ليست هذا فقط، وإنما هى أيضًا مشكلة من يصلون إلى البلوغ الجنسى والبلوغ الاجتماعى فلا يتزوجون، خوفًا من التورط فى مشاكل زواج، الطلاق منه شبه مستحيل، وإذا ما تزوجوا فإن بعضهم يسقط حتمًا فى علاقات غير رسمية لكنها تحظى بالمباركة الكنسية التى تجعل منها علاقات حلال.

وأصل المشكلة هو النص الدينى .. إذ يقول النص الإنجيلى: إنه لا طلاق بدون زنا، وبناء عليه فإن الطلاق لا يقع أبدًا بين الزوجين بدون تدخل من الكنيسة، التى يجب أن تتأكد من توافر سبب الطلاق، والذى إما أن يكون زنا، أو يكون لوجود «عنة» عند الزوج .. أى أنه لا يستطيع أن يمارس حياته الزوجية بشكل طبيعى.

وبالتالى فإن على كل زوج أن يثبت أيًا من المصيبتين .. الزنا أو العنة .. لكى يتم الطلاق ولهذا فإنه أحيانًا ما يحدث التزوير .. وأحيانًا ما تظهر شهادات باطلة .. ومعلومات كاذبة فى سبيل أن يتم الطلاق، وحين يتم .. يُعقد زواج جديد .. لا يمكن إلا أن يوصف بأنه «دعارة حلال».

إن هذا أمر يثير الجدل بوضوح بين الأقباط فى مصر، ليس لأنه ذو أبعاد دينية ،واجتماعية، ولكن أيضًا لأنه يتعلق بما يؤثر فى مسيرة حياة بيوت، والعلاقات بين أشخاص .. بعضهم يسعى للحصول على الإفراج الدينى الجنسى عن نفسه، فيتحقق له الانعتاق من أسر شخص آخر، يفرض سطوته عليه بواسطة تعاليم الدين والكنيسة.

والأمثلة عديدة

ومنها القصة التالية التى تحولت إلى قضية أحوال شخصية..

بطلا هذه القضية قبطيان أرثوذكس .. الكنيسة صرحت لهما بالزواج .. كلاهما كان هذا بالنسبة له هو الزواج الثانى. وقد عقد الزواج تحت رعاية المؤسسة الدينية، وتولى صلاة الإكليل مطران هام. ومضت الحياة بالزوجين فى طريق معتاد ومتوقع من حياة زوجية عادية .. لولا أن هذا لم يستمر طويلاً.

الزوجة تغيرت.. خرجت عن طاعة زوجها .. وتطور الوضع إلى حد أنها هجرت بيت الزوجية .. واضطر الزوج أن ينذرها بالعودة إلى البيت، لكنها ردت عليه بطريقة غير متوقعة. إذ جاءه إنذار من المجلس الإكليريكى بدعوة للحضور للنظر فى طعن عُرض على المجلس بإبطال الزواج الكنسى.

أى أن الزوج الذى كان يحاول الدفاع عن بيته بإعادة الزوجة إليه .. وجد نفسه فى موقف الدفاع عن شرعية الزواج من الأصل.

إن الزوج الذى اكتشف أن زوجته تخونه فوجئ بضربة تأتيه من جانب آخر بعيد تمامًا عن توقعه.. وقيل له فى المجلس الإكليريكى: إن الادعاء ببطلان زواجه الثانى يقوم على أساس أن طلاقه الأول لتغيير الملة باطل .. رغم أن الكنيسة القبطية ذاتها هى التى صرحت بزواجه الثانى بعد أن تحققت من عدم وجود مانع من عقده.

وكان مبرر الزواج الثانى هو أن «بطلاناً شاب زواجه الأول بما لا يحول دون عقد زواجه الثانى، أياً كانت إجراءات انحلال زواجه الأول».

ومضت سنوات .. بقى فيها الأمر معلقًا.

ولم يجد الزوج أمامه أى حل آخر، سوى أن يطلب من المحكمة أن تقضى بطلاقه من زوجته، التى يقول المجلس الاكليريكى: إن زواجه منها باطل .. وكانت مبررات الزوج أن الزوجة تتحايل على زواجه منها بادعاء البطلان.

فى المحكمة فاجأت الزوجة الجميع بأنها لم تقل ببطلان الزواج.

قالت: إن الذى فعل هذا هو كاهن الكنيسة .. ووصفته بأنه «أب اعترافاتها» .. وأثبتت كلامها بأن قدمت للمحكمة ما يؤكد أن الكاهن الذى طالب ببطلان الزواج بعد أن قدم الزوج إنذاراً بعودة الزوجة إلى منزل الزوجية. هذا الكاهن قال: إن تلك هى ابنتى فى الاعتراف.. وأنا اعترض على زواجها، لأنه غير شرعى، لأن الزوج طلق زوجته الأولى لتغيير الملة، ومن هنا فإننى أطالب ببطلان الزواج الثانى.

المفاجأة أن هذا الزواج الثانى كان قد انقضى عليه حينذاك ١٢ عامًا.

والمعنى الدينى أن الزوجين عاشا ١٢ سنة كاملة فى الحرام.

ولكن المحكمة قضت بالطلاق، واستجابت بذلك لطلب الزوج.

وقال الحكم: «هناك ثبوت خطأ من الزوجة، تسببت به فى هدم أسس العلاقة الزوجية، وإهدار قدسيتها، وقد أخلت الزوجة إخلالاً جسيمًا بالالتزامات الزوجية، ومنها الالتزام بالأمانة على زوجها فى عرضه وماله».

هذا الحكم أثار جدلاً كبيراً.

وقد علق عليه المستشار صبرى غالى خليل الرئيس السابق لمحكمة الاستئناف بالاسكندرية، وهو قبطى كما يتضح من اسمه، قائلاً فى مقال منشور بمجلة «روز اليوسف»: «هناك شئ مؤكد يجب ألا يمر دون إلقاء الضوء عليه .. فالزوجة التى أدانها الحكم بأنها لم تحفظ عرض ومال الزوج استطاعت أن تجند أحد الكهنة لتتخذ منه أداة لمحاولة إبطال زواجها الكنسى الذى أقبلت عليه فى حينه بإرادتها. وهى عالمة بكل الظروف التى أحاطت بانحلال الزواج الأول للزوج».

المعنى واضح .. وهو أن الزوجة كانت تدرك كل شئ .. وأقدمت على علاقة زوجية هى تدرك أنها باطلة.

ويقول المستشار صبرى غالى خليل: إن سوء القصد مؤكد، والهدف إيجاد غطاء للواجب المفروض على الزوجة من الإخلاص الزوجى. والكاهن انصاع لتدبير الزوجة، وتورط فى تحريك ادعائها سراً، بعد أيام قليلة من وصول إنذار الزوج بالعودة إلى مسكن الزوجية .. هل يجوز لكاهن بإحدى الكنائس أن يباشر ادعاء يمس صميم أحوالهما الشخصيةعلى وجه الحسبة، وهل له كأب اعتراف اختصاص أو صفة تحريك الادعاء أمام المجلس الإكليريكى بهدف إبطال زواج قائم، توفرت له كل الأسباب اللازمة لصحته، بعد أن صرحت بعقده الكنيسة القبطية ولاتزال تقره؟.

هل يجوز لكاهن تحقيق مصلحة مشبوهة على حساب القيم الدينية والأخلاقية التى لا تحتمل المساس بها؟

هذه قصة ..

وإليكم قصة أخرى.

ذهب قبطى إلى المجلس الإكليريكى فى كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية، وقدم طلبًا لتطليق زوجته، وقال مبرراً طلبه: «إن العشرة صارت مستحيلة». ولكن المجلس رفض طلبه .. ولم يجد الزوج مفراً من أن يذهب إلى المحكمة وأقام دعوى طلاق.. نحصل عليه وأصبح حراً.

لكن القصة لم تنته عند هذا الحد..

لأن الرجل أراد أن يتزوج مرة أخرى. وحين حاول ذلك، رفض القس التابع له أن يتم واجه إلا إذا حصل على تصريح من المجلس الإكليريكى .. فذهب إلى المجلس وطلب تصريح، وقدم الحكم القضائى بالطلاق.. لكن المجلس رفض أن يعطيه التصريح وقيل ،: لقد درست حالتك ولم نعترف بالطلاق.

ذهب الرجل مرة أخرى إلى المحكمة. وأقام دعوى ضد القس الذى رفض أن يقيم له راسم الزواج .. باعتباره موثقًا تابعًا للحكومة، وموظفًا عامًا بها وامتنع عن تنفيذ حكم حكمة.. واضطر القس لأن يتمم الزواج الذى رفضته الكنيسة واعترضت عليه نيًا.

هذا الزواج فى رأى الزوج المحكمة .. زواج شرعى.

لكنه فى رأى الكنيسة.. ليس كذلك وغارق فى الحرام.

والواقع أن هذا الموقف الكنسى الذى يعتبر مثل تلك الحالات علاقات غير سليمة دينياً .. أى دعارة .. يعود سببه إلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذى نزع اختصاصات قضايا الطلاق من المجلس الإكليريكى بعد أن فرض سطوته على الأقباط وظل ينظر منازعات الطلاق لسببين:

الأول: هو السلطة الروحية .. لأن الأقباط الراغبين فى الطلاق يريدون أن تعترف الكنيسة بطلاقهم.

الآخر: هو التحكم فى تصاريح الزواج والتى يرفض المجلس إعطاءها إلا بعد دراسة قضية الطلاق من جديد. حتى لو كانت المحكمة قد أصدرت حكمًا بالطلاق، وفى حالات كثيرة يرى المجلس أنه لامبرر للطلاق، وبالتالى لا يعطى تصريحًا بالزواج مرة أخرى.

هنا يجب أن نتوقف لنستعين بأسامة سلامة.

إنه محرر متميز فى مجلة روز اليوسف، وقد كانت أنشطته الصحفية فى هذا المجال هى الوحيدة - تقريبا - التى تابعت الموضوع الذى نحن بصدده، ونعتبره يوفر أشكالاً من العلاقات يعتبرها البعض زواجًا، ويعتبرها الآخرون دعارة.

يقول فى مقال له بعنوان: «الطلاق مشكلة الأقباط فى مصر»: ليس هناك من الناحية القانونية تضارب وتعارض بين أحكام القضاء والمجلس الإكليريكى، لأن الأخير يمارس هيمنته من قبيل السيطرة الروحية، ويستطيع أى مسيحى أن يتزوج دون الحصول على هذا التصريح، ويستطيع أى قس أن يتمم إجراءات الزواج بدون هذا التصريح، مثلما حدث مع أحد القساوسة .. الذى أجرى عديداً من الزيجات دون اشتراط الحصول على التراخيص مما دعا الكاتدرائية إلى تقديم بلاغ إلى النيابة تتهمه فيه بالتزوير.. وإجراء زواج بدون ترخيص للمتزوجين. لكن محكمة الجنايات «دائرة بدران» أصدرت حكما ببراءة القس؛ على أساس أن القانون لم يشترط استخراج ترخيص من البطريركية، وأن مهمة

القس هنا هـى أن يكون موثقًا عن طريق مأذون ـ قـبطى ـ تابع للدولة والتحـقق من خلو الزوج.

أو الزوجة من موانع الزواج

رغم هـذا فإن كل الأقـباط، باستـثناء عـدد قليـل للغـاية، يرفـضون اللجـوء للقـضاء لتزويجهم ويفضلون الحصول على تصريح الزواج من الكنيسة ومباركتها للزواج باعتباره واحدا من الأسرار السبعة المقدسة للكنيسة، حتى لو أدى ذلك لانتظارهم عشر سنوات.. إذ أن كون الزواج سرا مقـدسا فإنه لايتم إلا عن طريـق الطقوس الكنسيـة وبواسطة أحد الكهنة حيث يعتبر ذلك عملا دينيا يجلب النعمة.

ويقول أسامة سلامة: إن الأزمة لم تشتد إلا فى العشرين سنة الأخيرة، وبعد تولى البابا شنودة منصب البطريرك عام١٩٧١، حيث أعطى تعـليمات للمجلس الاكليريكى برفض منح تصاريح الزواج للمـطلقين إلا لعلة الزنا، حتى لو كانا قد حصـلا على حكم قضائى بالطلاق، منذ ذلك الوقت تزايدت أعداد ملفات الراغبين فى الطلاق والزواج مرة أخرى أمام المجلس الاكليريكى، حتى إن هناك من يقدرها بنحو ٢٢ ألف حالة.

فى المقابل ، وقبـل تولى البابا شنودة، لم تكـن هناك مشكلة، إذ كان البطـاركة يوافقون على منح تصاريح زواج للمطلقين بأحكام قضـائية نهائية استنادا إلى سلطان الحل والربط الذى يعطيه الانجيل لـرجال الدين المسيحى ويعطى لهم الحق فـى دراسة كل حالة وإعطاء حكم حسب الضرورة التى يواجهها صاحب المشكلة، وبذلك تكون سلطتهم تقديرية فى منع ومنح تصاريح الزواج للمطلقين.

إن لب المشكلة هو أن النص الإنجيلى يقول: إن الزنا هو السبب الوحيد للطلاق.

لكن المجلس الإكليريكى يقول أيضا: إنـه يمكن الطلاق وبطلان الزواج إذا ثبتت العنة والعجز الجنسي.. وإذا ثبـت أن الزوج أخفى الأمر عن زوجته، كما يمكـن إعطاء أحدهما تصريحا بالزواج إذا حصل الآخر على حكم قضائى بالطلاق، ثم تزوج بناء على هذا دون الرجوع للمجلس الإكليريكي.

إن المحاكم ترى أن الطلاق يمكن أن يقع لتسعة أسباب ..هي:-

- الزنا.

- الخروج على الدين المسيحي.

- غياب الزوج عن بيت الزوجية - أو الزوجة - خمس سنوات متتالية دون أن يعرف أحد أين هو، وهل لم يزل على قيد الحياة.. أم لا؟

- الحكم على أحد الزوجين بالأشغال الشاقة، أو السجن لمدة سبع سنوات فأكثر.

- إذا أصيب أحدهما بجنون مطبق، أو مرض معد ثبت أنه غير قابل للشفاء.

- إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس فى حياة الرذيلة.

- إذا اعتدى أحد الزوجين على الآخر بشكل جسيم وتعمد إيذاءه.

- إذا أساء أحد الزوجين معاملة الآخر ومعاشرته مما أدى إلى استحكام النفور بينهما.. وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات.

- إذا اختلفت ملة أو طائفة كلا الزوجين، إذ يجب أن تكون متحدة ، حتى تطبق عليهما تشريعات ملة واحدة.

وبسبب هذا الامر الأخير وجد عديد من الأقباط أنه يمكن أن يعثروا على ثغرة يمرون منها، ويغيرون ملتهم من أجل تغيير أزواجهم .. وبالتالى فإننا أمام حالة تزوير فكرى وديني، وعقيدي.. وإذا أقمنا هنا الأمر على حسابات النوايا فإن الزواج الجديد حسب الشريعة القبطية بعد تغيير الملة.. لا يكون زواجا، وانما علاقة من نوع آخر، وإن حاول أصحابها أن يضفوا عليها أسباب الشرعية والحل.

إنها محاولة بكل الطرق للحصول على الإفراج الجنسي.

لكن هذه المحاولات حوصرت أيضا بعد أن تزايد لهذا السبب عدد الذين يتحولون من طائفة الأقباط الأرثوذكس إلى طائفة البروتستانت من أجل الحصول على الطلاق.

ويقول أسامة سلامة: فى نهاية الثمانينيات أضطر البابا شنودة لأن يعقد اتفاقا مع باقى طوائف المسيحية فى مصر، خاصة البروتستانتية بالتشدد فى قبول راغبى التحول بين الطوائف ورفض الذين يتحولون بسبب الرغبة فى الطلاق والتريث فى إعطائهم شهادات

الانتماء للطوائف الجديدة لتقديمها للـمحاكم إلا بعد مرور ثلاث سنوات من انضمامه.. وقد أدى هـذا إلى انخفـاض الأعداد إلى عـشرة أشخاص كـل سنة، وبـحيث أصبـحت الطائفة البروتستانتية تتشدد فى منح الشهادات الخاصة بالطلاق فلم تعد تزيد على واحدة أو اثنتين فى العام الواحد. وكان من بين الاتـفاق أيضا ألا تعترف وزارة العدل إلا بالختم المركزى للطوائف والملل وليس بالأختام المحلية للكنائس.

(إنه إذن حصار حول الراغبين فى الطلاق).

لكن هذا الحصار كُسـر بالتزوير .. واخترق بتلاعب المحامين الـذين لجأوا إلى تزييف أختام الطوائف، لاسيما تلك التى اندثرت من مصـر، لتقديمها إلى المحاكم، وبالتالى تطبق على الزوجين مختلفى الملة أحكام الشريعة الإسلامية كما يقول القانون.

وحين نعلم أن المحامين يـحصلون على خمسة آلاف جنيه مقـابل شهادة تحمل خاتم الكنيسة الوطنيـة الإنجيلية للـسيدة العذراء الـتى تلاشت فى مصـر منذ نحو مائـتى عام، سوف نعرف الدور الـذى يمارسه المحامون فى مصر فى إضـفاء صفة الشرعية الـقانونية على الدعارة الحـلال.. وهو ما يمكن أن يتضح أكثر فى الفصل الثانى حـين نعرف كيف ساهم عـديد من المحامـين فى إتمام اتفـاقات هذا النوع مـن الدعارة بين المـسلمين الـسُنة خلف ستائر الزواج العرفي. بل إن الأمر تجاوز هذا إلى حد تغيير الدين.

وتنقـل روزاليوسف فى الـعدد الصادر فى شهـر مايو ١٩٩٤ عن هابـيل توفيق سـعيد رئيس مجلس إدارة جمعية الشهيد مارمينا والبابا كيرلس السادس قوله: إن أمور الأحوال الشخصية تحتاج إلى حلول سريعة وفورية ولابـد عن طرحها للاستفتاء الشعبى خاصة أن القـانون ٤٦٢ لسنـة ١٩٥٥ جعل الاخـتصاص للـمحاكـم الوطنية، وأن هناك قـرارا من المجلـس الملى صدر عـام ١٩٣٨ أباح الطلاق لأسـباب أخرى غيـر علة الزنـا مثل النـفور المستـحكم، والفرقـة الدائمة، والمرض الـمعدي، والعنة، والجـنون، وهى اللائحـة التى تم العمل بها حتى عام ١٩٧١.

وأضاف: مـا هو وضـع الزوجـين فى مـقتبل الـعمـر، وقد أصيب أحـدهمـا بمانـع الاستمرار فى الزواج.. هـل الرهينة هى الحل.. أم الوقوع فى بئـر الرذيلة؟ ولست أدرى إن كانت البـطريركية تعـلم أن الكهنة يـزوجون الأثرياء دون إبلاغ البـطريركية ويكـتفون

بالتسجيل الحكومى أم لا؟.. وكم من أمور تتم فى السر لتزويج متزوجين وتطليق آخرين ليس لديهم ما يوجب الطلاق؟

إن هابيل هنا يضع يده بوضوح بالغ على حالة دعارة تتم تحت رعاية الكهنة.

ونحن أيضا نضع أيدينا على حالات أخرى من خلال قصص عديدة.

هناك مثلا قصة المسيحى الذى هرب من زوجته إلى لندن، وتزوج هناك من مسلمة، بعقد مدني، وشهد على العقد شخص مسيحى وآخر مسلم.. ولم يوثق العقد فى أى جهة مصرية، بينما كان هذا مقبولا فى إطار القانون الإنجليزي. ويبقى السؤال المطروح بين القاهرة ولندن.. هل هذا زواج شرعى أم لا؟

بالطبع لا..

على الأقل من ناحية المسلمة ، التى ليس من حقها حسب شريعة القرآن أن تتزوج من ابن دين آخر.

لكن القصة توضح أن هناك تحايلات تتم فى كل يوم من أجل الهروب من قيود المجلس الإكليريكي.. ومشاكل الحصول على تصريح منه

هناك قصة أخرى عن رجل مسيحى أسلم، وهرب من دينه ، وهرب بالتالى من أهله، وتحمل لعنتهم، كى يهرب من زوجته، ويتزوج من أخرى .. وكى يحصل على الإفراج الجنسى الذى يبحث عنه.

وبالمثل هناك قصة أخرى لمسيحية أسلمت لكى تتزوج.

والمشكلة تتعقد يوما تلو الآخر، ذلك أن البحث عن حل يقود إلى أن يصل صاحب المشكلة إلى أن يهجر كل قيود عقيدته، وكل كهنتها، وكل المراسيم التى تضمها كقيو على زواجه الجديد.. ولكن الحل الذى يلجأ إليه هؤلاء ليس حلا، وإنما هو تعقيد جدي للأمر، فى مجتمع لا يقبل هذا التحول الدينى ببساطة.. سواء من المسيحية إلى الإسلام أ العكس.

ومن هنا فإن الكنيسة فى مأزق.

وقد حاول البعض من قساوسة الكنيسة ومفكريها أن يجدوا حلا لتلك الأزمة التى تفرض إجواء الدعارة الحلال، فطالب البعض بتوحيد لائحة للأحوال الشخصية بين الطوائف المسيحية فى مصر، وطالب آخرون بالعثور على أوضاع دينية تسمح بالطلاق وإتمام زواج جديد.. وطالب غيرهم بالتنسيق بين ما تقوله المحاكم وما يقوله المجلس الإكليريكى.

لكن مشكلة الدعارة الحلال فى هذا الاتجاه.. لم تزل مستمرة.

٥

عقود الزنا

المؤسسة المصرية

للدعارة الحلال

لايمكن الخوض فى تفاصيل هذا الجزء من الكتاب بدون أن نقرأ القصص الأربعة التالية.

إنها حكايات وردت فى صفحات الحوادث بجرائد مصر بين عامى ٩٥و١٩٩٦.

قصاصات من ورق تحكى أحداثا من كل لون، لكنها فى النهاية تعبر عن المزاج الأخلاقى العام فى المجتمع، وتوضح ماهى البيئة الاجتماعية التى ازدهرت فيها الدعارة الحلال، وصارت قانونا معترفاً به عند كثيرين ، يُلجأ إليه كلما فرضت الحاجة إلى متعة خلف ستائر من المشروعية الوهمية.

القصة الأولى دارت فى حى الزاوية الحمراء.

ذلك المكان الذى لفت إليه الانظار فى نهاية السبعينيات حين اشتعلت فيه نيران الفتنة الطائفية.. وحين انتبه الكثيرون إلى الزحام السكانى الفادح الذى لايخفى عديدا من الأمراض الاجتماعية ولايستر الفقر، ويكشف المتاعب الاقتصادية وآلام الشباب الذى ينمو كل يوم ولايعرف له مستقبلا من أى نوع.

هنا فى هذا الحى يعيش جيل كامل من شباب مصر، حصل على شهادات ومؤهلات عليا، لكنه بلا عمل، ورغم أن كلاً منهم لديه طموح وأمل وأحلام، إلا أن الانطباع السائد عن هذا الحى فى وسائل الإعلام انه حى السنج والسواطير والعنف والتطرف والفتوات وقتلة فرج فوده.

وبخلاف هذا الانطباع الذى يمثل جزءاً يسيراً من الواقع الحقيقى للحى، فإن هناك مئات من القصص اليومية تدور كل ساعه بشكل عادى فى الزاوية الحمراء دون أن ينتبه لها أحد.

وحين عقد رجل مجهول قران فتى من شباب الحى على فتاة اسمها «دعاء» من نفس المنطقة لم يكن يدور فى ذهن أحد ان يتنبه إلى هذا الحدث العادى الذى يتكرر كل لحظة.. لكن الذى حدث كان شيئا آخر جعل الجميع يتعامل مع القصة على أنها فضيحة.

إن أحداً لايعرف ماهى مبررات الزوج فى تلك القصة.. كى يرتكب ذلك الفعل الذى صار فضيحة. فقد أحب، وتقدم لخطبة الفتاة، ودفع مهرا، وأعد شقة، وأقام حفلا

لإعلان الزفاف، وجاء رجل قيل إنه مأذون، وجلس الجميع أمام الشهود، وتم العقد، ودخل الزوج بزوجته.. ثم بعد ستة أشهر اكتشفت أنها تزوجت بدون عقد، وأن المأذون الذى عقد القران ليس مأذونا، وأن الزوج كان يعرف هذا، بل ودبر الخطة، وأن أباه كان يعرف، وعمه كذلك. إلا هى.. لم تكن تعرف أنها عاشت ستة أشهر كامله فى شقة الدعاره الحلال.

لم تكن هناك عداءات بين الأسرتين كى نقول: إن الزوج يريد أن ينتقم.

ولم تكن نية الزوج أن يهرب حتى أنه حين كُشفت الواقعه قال: إنه نسى، وانه كان مضطرا للاستعانة بالمأذون الوهمى كى لايتأجل الزواج.. وأنه مستعد لأن يوثق عقد الزواج الذى لم يعقد.

ولايمكن تصور أى سبب آخر لهذا التزوير الذى حدث إلا لأن الزوج كان يريد أن يحجب عن زوجته أية حقوق شرعية وقانونية مفترضة.

هكذا وجدت الفضيحة نفسها تتجمع فى ملف داخل نيابة الزاوية الحمراء، والزوج يواجه تهمة التزوير والاحتيال، وكذلك المأذون الرسمى الذى يعمل عنده المأذون الوهمى موظفا، ووالد الزوج وعمها اللذان كتما الشهادة، وأخفيا الحقيقة.

« المصدر: «أخبار اليوم - العدد ٣١٢٣، في٢٠/ ٣/ ١٩٩٦».

القصة الثانية عُرضت أمام محكمة شمال القاهرة- دائرة الاحوال الشخصية.

حكاية شبه عادية فى البداية.. فتاة غاية فى الجمال.. جسمها فوق المتصور.. توصف بأنها صاروخ جنسى على قدمين.. أدركت قيمه فتنتها.. هجرت المهنة التى تعلمتها فى كلية راقية.. عملت مضيفة فى شركة طيران أجنبية.. تزوجت شخصا عاديا.. مرتبه لايساوى واحدا على عشرة من مرتبها.. فتحت البيت.. أنفقت عليه.. قبل فى البداية.. ثم ضغطت عليه كرامته وطلب منها أن تترك وظيفتها.. رفضت.. ضغط عليها فى البيت.. عاملها بقسوة.. طلبت الطلاق.

فى المحكمة دافعت عن مهنتها، ودافعت عن كرامتها، ورفضت المعاملة الشرسة، ورفضت الضرب، فرد عليها بأن قدم لها صورا فى أوضاع مفضوحة مع رجل آخر.. التقطها لها فى السر.

هنا لايهم بماذا حكمت المحكمة.. وإنما المهم أن نلاحظ أنه صمت وسكت، كان يعرف ولم يتحرك، وكان يلتقط الصور للعلاقة المحرمة ثم يكفى على الخبر ماجورا.

« المصدر: «جريدة الدستور ٢٠/ ٥/ ١٩٩٦»

القصة الثالثة دارت فى مصر الجديدة.

الزوج مضيف جوى، لم يجد فيما يفعله أى نوع من الخروج على الأخلاق.. وكان يقول فى التحقيقات :« هذه حرية شخصية لاعلاقة أبداً لشرطة الآداب بها».

الزوجة مغرية جدا، فى سن النضج الجنسى، ٣٥ سنة، يمكن أن تحرك أى زوج بدون أن تخلع ملابسها، ورغم هذا فإنها أبلغت الشرطة بأن زوجها يحرضها على الفسق والفجور، يصطاد الرجال، يدعوهم لحفلات جنسية فى البيت، ويجبرها على أن تمارس الجنس معهم أمام عينيه، وأمام عدسة كاميرا الفيديو يصور بها مايحدث بين زوجته والرجال الأغراب.

كانت ترفض، ولكنه يهددها بالقتل، وكان يقول لها: إنه لايشعر بالنشوة إلا بهذه الطريقة، وأن هذا يدخل إلى قلبه البهجة والسرور، وفى هذا الاطار مارست الزوجة الجنس أمام أعين زوجها مع عشرات الرجال، مرات من أجل مزاجه الخاص، ومرات أخرى لكى يقبض بعض المال..

وهكذا خلق الزوج نادى جنس فوق جسد زوجته.

المصدر: «روز اليوسف- وائل الابراشى -١٨/ ١٢/ ١٩٩٥»

القصة الرابعة دارت فى أماكن كثيرة.

اسم بطلتها ليلى، امرأة من نوع خاص جدا، مثال حى على جنس الفقراء، عرفها خمسة رجال فى فراش الدعارة الحلال فقالوا: إنها نظيفة وأمينة وحنونة، ولكنها كانت فى عرف القانون مزوره، وفى شريعة الدين زانية.

قابلت الزوج الأول فى حى مصر القديمة، كانت تعمل فى مدابغ الجلود، وكان هو متزوجا، كهلا، لكنه تزوجها.. وكان رأيه فيها انها بركان جنسى، إذا أحست بالرغبة بحثت عنه فى كل مكان حتى لو كان فى المسجد يصلى.

وكان أهل الحى يصفونها بأنها «مش فلتانة» .. ولكنها كانت إذا أحبت رجلا تزوجته.. وهكذا تزوجت عدة أزواج فـى وقت واحد تحت إلحاح الغريزة.. وكانت تـسقط فى فخ الدعارة، رغم أنها كانت فى كل مرة ترغب فى رجل تتزوجه متوهمة أن هذا حلال.

هكذا تزوجت شخصا خمسة أيام، بدا فى نيابة مصر القديمة أنه متخلف عقليا..

وتزوجت شخصا ثالثا فى الأسكندرية هربت منه لأنه ضعيف جنسيا ولم يستطع أن يروى عطشـها الدائم وعاشت مع موظف بسيط فى المنوفـية تركته لأنه كان بـخيلا.. ثم تزوجت من رأت أن «صحته حلوة» ويمكن ان يكون آخر الازواج.

وكانت تقول : «إننى لا أستطيع أن أمسك نفسى أمام الرجال».

المصدر: «روز اليوسف- سوسن الجيار- ١٦/ ١/ ١٩٩٥».

هذه هى القصص الاربعـة التى اعتبرناها مدخلا ضروريا للفـصل الذى نحن بصدده الآن.

لم نوردهـا هنا كى نـروى بعض حكايـات الجنس ونزواته.. وإنما لكى نشير إلى أن البيئة المصرية فى التسعينيات عـرفت أشكالا شاذة من العلاقات المحرمة.. وعرفت انفلاتا فى الأخلاق.. وعـرفت تطوراً رهـيباً فى الـعلاقات الأسريـة.. ذلك أننا هـنا لسـنـا بصدد الحديث عن شبكات دعارة أو جرائم آداب، وإنما نـحن نتكلم عـن قصص دارت داخل بيوت «بين أزواج شرعيين».

إن هذه القصص تثير علامات تعجب واستفهام مريرة، لأسباب كثيرة، أهمها انه كان هناك حرص دائم فـى كل منها على أن تكـون هناك علاقة شرعية، رغـم أن الدعارة تحيط بالبيت فى كل لحظة..

تلك الحقيقة واضحة تماما فى النماذج الأربعة..

فى قصة الـشاب الذى عاش ستة أشـهر كاملة بدون عقـد مع زوجه رغم زفافه عـليها أمام الجميع.

وفى قـصة الزوج الذى لـم يُظهر صـور زوجته مع عـشيقهـا إلافى المحكمـة.. وكان يمكن أن يصمت فترة أطول.

وفى حكاية الزوج الذى أجبر زوجته عشر سنوات كاملة على أن تمارس الجنس أمام عينيه مع عشرات غيره.

وفى قصة المرأة التى تخشى السقوط فى بئر الزنا، فكانت تتزوج فى كل مرة أحبت رجلا، وهى على ذمه رجل آخر.

ولعل الحقيقة الموجعة فى كل هذه الحكايات التى وجدت طريقها بشكل أو آخر إلى القضاء أنها شملت طبقات اجتماعية مختلفة، من أدنى السلم إلى أعلاه، من مصر القديمة إلى مصر الجديدة، ومن شاب فقير فى الزاوية الحمراء إلى زوج مضيفة جوية فى شركة طيران أجنبية.

والمعنى أن الوباء منتشر بين الجميع.

ومن هنا فإننا لن نعجب إذا عرضنا فى الأجزاء التالية من هذا الفصل لقصص الدعارة الحلال، ووجدنا أنها منتشرة بين الجميع، بين الفنانات ورجال الأعمال ورجال الحكم وبين الفقراء فى الحوامدية وبين شباب الجامعة وبين صغار السن وكباره، وبين الداعرات بحكم المهنة وبين اللواتى يبدون أمامنا وكأنهن آلهة فى الأخلاق.

وكان كل شىء فى مصر بدأ فى التحول.

كل الناس يسعون للربح من وراء النفط.

الذين يسافرون إلى الخليج، والذين يبحثون عن سائح خليجى فى مصر خلال شهر الصيف.

منذ أدرك الناس أن الانفتاح الذى تحدث عنه السادات كان وهما كبيرا، فبعد أن مات كُشف المستور، وبدت خزانه الدولة خالية غارقة فى الديون، والحكومة عاجزة عن أن توقف فضيحة إعلان إفلاس الدولة، وبعض الوزراء منهمكون مع غيرهم من عناصر الفساد فى سرقه ماتبقى من الكمكة الخالدة.. التى تسمى مصر.

ولأن غالبية المصريين لايميلون إلى التبرم على حكوماتهم، ويفضلون دائما أن يبحثوا عن حل بطريق آخر غير العصيان والتمرد.. كان أن سافرت الملايين للبحث عن لقمة عيش خارج البلاد.

هكـذا أصبح حـلم الحصـول على «فـيزا» إلى السـعودية أوالكويت هـو منتـهى الأمـل.

وهكذا أصبح البحث عن كفيل يتولى توظيف المصرى هو أكبر حلم.

وهكذا وجد المصريون أنـفسهم عبيداً فى سوق رقيق العمالـة.. يفعلون أى شىء كى يدخلـونه.. يقدمـون رشوة لسمسار التأشيرات.. يطيـعون صاحب الـعمل الخلـيجى.. يؤمنـون بأفكار البلاد الـتى تستضيـفهم يتحولـون إلى الافكار الوهابـية، وأحيانا يطـلقون اللحى، وغالبا مـاتضع نسـاؤهم الحجاب.. كـل هذا من أجل أن يـرضى عنهـم صاحب العمل الخليجى.

لقد تحول الخـليجيون الذين يـعيشون حالة رخاء الـنفط إلى نموذج النجـاح الدائم أمام العامل المصرى البـسيط.. وأدرك الكثيرون أن رزقهم مرتبط بهـؤلاء.. سواء كان بالعمل عندهم خارج مصر، أو بالعمل فى خدمتهم داخل مصر.

هكـذا أصبح الـسائح الـعربى وكـأنه إله فـى شوارع مصـر، الجميـع يسعـى لإرضاء رغباته.. للفـوز بالجنيهات التى يبعثـرها فى كل ركن يمضى إليه مـن شارع جامعة الدول العربيـة إلى كباريهات شارع الهـرم، ومن مسارح الفن التـافه إلى شقق المتعة الـرخيصة، ومن فنادق الخمس نجوم.. إلى قرى فقيرة تقدم أى شىء يطلبه صاحب «العقال».

هكذا أيضا صرنا نرى فى المجتمع المصرى ثلاث ظواهر مختلفة.

أولاها: ظاهرة القرى الـتى يسافر أغلب رجالها بـشكل شبه جماعى إلى مـكان معين فى الخليج بحثا عن لقمة العيش.. وهؤلاء قد يكون لديهم كثير من العذر.

ثانيتها: ظاهرة أصـحاب المهن التى تحـاول إرضاء الخليجى ورغـباته للحصـول على مافى جـيبه خلال وجوده فى مـصر، بداية من الداعـرة ونهاية بسـمسار الشقق المـفروشة والخادمة التى تفعل كل شىء.. وهؤلاء هذه هى حياتهم.

والأخيرة: ظاهـرة القـرى التـى احتـرفت جـذب الخليـجيين والـبحـث عن بـنات لـزواجهـم، مقـابل أى ثـمن يُـدفع، حـتى لـو كان الـهدف هـو المتـعة خـلف سـتار مـن

الشرعية..هؤلاء بعض عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال» التى نشأت فى مصر خلال الثمانينيات وهؤلاء أيضا هم أحد أوجه الحالة التى يدرسها هذا الكتاب.

ربما تكون المقدمة الطويلة السابقة هى أحد الاسباب التى نفسر بها نشوء ظاهرة «الدعارة الحلال» فى مصر.. وهى مقدمة تتعلق بالمصريين. لكن هناك سببا آخر له علاقة بالسائح العربى نفسه.

هذا السائح يملك وفرة مالية، ولأسباب كثيرة - بعضها يتعلق بالمصريين وبعضها يتعلق بالعرب - رسخ فى ذهن هذا السائح أن مصر واحدة من البلدان المفترض فيها أن تلبى رغباته، وأن تشبع نزواته، وأن ترضى غرائزه بحرية غير موجودة فى بلاده الأصلية. ومن هنا فإن هؤلاء كانوا حين يأتون إلى مصر يفكرون بنصفهم السفلى قبل أن يفكروا بنصفهم العلوى مثل أى سائح من جنسية أخرى.

وهكذا ولدت السياحة الجنسية، كما عرفنا من قبل سياحة الآثار، وسياحة البرارى، وسياحة العلاج..

فى هذا الاطار انقسم السائحون العرب إلى نوعين :

نوع فاجر، بادى الفجور، لايخجل من أن يمضى فى الشوارع بحثا عن مايلبى متعته.

ونوع فاجر أيضا، يستر فجوره، بالبحث عن الجنس من خلال إطار شرعى، فيما نسميه نحن بالدعارة الحلال.. وخلف ستار الزواج الوهمى!

فى الحالتين كانت هناك مؤسسة.

واحدة للفجور العلنى والانفلات الأخلاقى غير الخاجل.. وهذه عناصرها موجودة فى أحياء شبه راقية، تبدأ من السماسرة وأصحاب الشقق والداعرات والخادمات وحارسى العمارات.. ولاتنتهى بالذين يرون كل هذا ومن مسئولياتهم أن يمنعوه، لكنهم صامتون.

وواحدة للفجور الشرعى الخجل، غير المفضوح، شبه السرى، والتى يتمثل زبونها فى السائح العربى الذى لايريد أن يتورط فى قضية آداب، ولايريد أن تعرف أسرته ماذا يفعل خلال أجازته فى مصر.. وهذه المؤسسة عناصرها تبدأ بالسماسرة والأب الذى يبيع

ابنته، والـزوجة التى تقضى بعـض الوقت فى رحاب «الدعارة الحـلال»، والمحامى الذى يشرف على قانونية كل هذا.. ولاتنتهى بالمسئولين الذين يعرفون كل هذا ولايتحركون.

لقد كان هناك إتفـاق جماعى ضمنى بين السائح والسـمسار والزوجة والأب والدولة على أن تمضى «الدعارة الحلال» فى طريقها بدون اعتراض.. حتى لوتفاقم حجم المشاكل الناتجة عن ذلك فى كل يوم.

وقد تعرفت على هذه المؤسسة أول مرة فى غضون عام ١٩٨٦ .

كنت لم أذل صحفيا فى بداية الطريق، أبحث عن نوع من الموضوعات اللافتة للانتباه، حين وجدت نفسى داخل إدارة شرطة السياحة فى شارع عـدلى، ليس فقط أمـام تحقيق مثير، ولكن أيـضا أمام مشكلة مجتمع قررت عـديد من عناصره أن تتواطأ فيمـا بينها من أجل ممارسة «الدعارة الحلال».

لقد عرفت فـى هذا اليوم أنه كما توجـد دعارة واضحة فى شوارع المهنـدسين وشقق الزمالك وميـادين حى الدقى.. توجد دعارة أخـرى فى قرى الشرقية والجيـزة والبحيرة.. والزبون فى الحالتين هو السائح العربى الذى يرفع سيفه الفسيولوجى على كتفه بمجرد أن يدخل صالة الجمرك فى مطار القاهرة.

ومن المطار إلى احدى هذه القرى فى الحوامدية تـتبعت الرحلة، التى كان لدى شرطه السياحة ـ ولم يزل ـ علم كامل بها.. لكنها لاتقضى عليها وتتركها تترعرع كل يوم.

البداية سائق تاكسى، أول عناصر مؤسسة «الدعارة الحلال..»

يركب السـائح الذى سـرعان مايكـشف للسـائق عن رغبـته فى قضـاء أيام لطيـفة فى القاهرة..

وخلال لحظات يـتحول السائق المـرتبط بشبكـة كاملة إلى دليـل للسائح فى عـالم الزنا الموثق بقيـود قانونية.. هكذا بدلا من أن تمضـى السيارة فى طريقها إلى شـقة مفروشة، أو فندق محتـرم حيث من المفترض أن يقضـى السائح أجازته.. تمضى إلى طـريق فرعى فى الاتجاه نحو قرية صغيرة تابعة لمركز الحوامدية.

كانت هى المحاولة الأولى للحصول على اعتراف رسمى بوجود المؤسسة البديلة.

قد صدر هذا الاعتراف- تقريبا- لكنه لم يمنح المؤسسة الحديثه كل ماتطلبه.

وقد تمثل هذا الاعتراف فى رأى نيابة الأحوال الشخصية، كما جاء فى مذكرة- عاصم السيد رئيس النيابة الذى قال بالنص: «إن قاعدة المنع من سماع الدعوى يجب تفسيرها فى نطاق ضيق. ولما كانت الدعوى المنظورة دعوى تطليق فإن شرط عدم السماع لايرد على هذه الدعوى تطبيقا لقاعده أن المحكمة إذا لم تطلق هذه السيدة فليس أمامها إلا أن تتزوج رجلا آخر، وبذلك تكون قد جمعت بين زوجين فى آن واحد مادام القانون يمنع سماع دعواها بالتطليق فى الزواج العرفى. خاصة أنه نوع من الزواج موجود بالفعل فى مجتمعنا مشكلته قائمة.. ويتعين على المحكمة التصدى لهذه المشاكل».

وانتهت النيابة إلى أنه يجب تطليق الزوجه ، ورفض الدعوى بعدم السماع، لأن الدعوى المرفوعة هى دعوى تطليق وليست دعوى إثبات زواج.

وبالتالى فإن النيابة، ولأول مرة، وربما تكون الأخيرة، وضعت يدها على نقطة ضعف خطيرة فى طريقة تعامل المؤسسة التقليدية السائدة مع ماتقوم به المؤسسة البديله غير المعترف بها.. حين قالت: إن عدم سماع الدعوى يعنى الزوجة من حقها الزواج من آخر.. أى الجمع بين زوجين فى وقت واحد.

قبل هذه الدعوى كانت هناك سابقة أخرى حين لجأ أحد المحامين لحيلة وطلب من إحدى المحاكم ان تأمر الزوج العرفى بألا يتعرض لزوجته التى يرفض سماع دعواها لانها لاتملك وثيقة رسمية..

لكن هذا التحايل لايتم اللجوء إليه كثيرا. ويبقى الامر معلقا.

وإذا ماعدنا إلى القضية الأولى ورأى رجال الدين فيها فسوف نصادف التناقض الذى نتحدث عنه.. ألا وهو أن هناك اعترافاً دينيا بهذا الزواج، وعدم اعتراف فى نفس الوقت.

ففى هذه القضية قال الشيخ جاد الحق لجريدة الأخبار «عدد ١٧/ ٢/ ١٩٨٠..» : إن عقد الزواج العرفى يعنى عقد الزواج الذى تم بإيجاب وقبول مستوفيين باقى الشروط الشرعية من وجود شهود وعدم المانع الشرعى بين الزوجين، فإذا تم العقد على هذا

الوجه تحل المعاشرة شرعا بين الزوجين، ولكن إذا لم يثبت لدى المأذون توثيق العقد فإنه عند النزاع القضائى فى أى من شئون الزوجية لاتقبل الدعوى..».

أضاف الشيخ الذى اعترف بشرعية المعاشرة: «إن الزوجة هى التى قصرت فى حق نفسها حين لم توثق العقد، والشرع اشترط التوثيق، فإذا لم يحدث فإن الزوجين يتحملان هذا العبء وليس القانون .. اما النسب فيثبت بكافة الطرق، فى وجود أو عدم وجود وثيقة، لأن «الولد للفراش».

إنه إذن رأى دينى يؤكد شرعية الزواج.. ونصيحة قانونية بأهمية وجود الوثيقة.

ومن هنا ولد التناقض عند عديد من رجال الدين، إلا قليل منهم اعتبر أن عدم وجود وثيقة يعنى عدم شرعية الزواج، لان وجود الوثيقة هو التزام بطاعة أولى الأمر.. غير أن هؤلاء قليلون للغاية. وبين هؤلاء وأولئك يتنوع التناقض فى الرأى الدينى حول شرعية وعدم شرعية الزواج العرفى.

وإليكم عدة أمثلة حول هذا :

١- الدكتور عبد الجليل شلبى الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية سابقا.. يقول:«أضرار الزواج العرفى أكثر من نفعه، وعادة لايقبلها الشرفاء من الرجال ولا الشريفات من النساء».. ويعنى هذا الرأى ان المتزوجين عرفيا هم غير شرفاء.

٢- الشيخ عطية صقر- رئيس لجنة الفتوى بالأزهر - اعتبر أن هذا عقد زواج صحيح، طالما استوفى الشروط، يحل به التمتع والتوارث.. وقال بالنص :«من هذه الناحية لاحاجة إلى توثيقه رسميا».. وقد كان هذا هو النظام السائد قبل أن تُعرف الأنظمة الحديثة للتوثيق.

إلا أنه أضاف : إنه زواج صحيح ، لكن له أضرار، وتترتب عليه أمور محرمة، مثل بقاء معاش الأرمله المتزوجة عرفيا، فى نفس الوقت الذى وجبت نفقتها على زوجها الجديد.. وهذا أكل للأموال بالباطل مَنْهِيٌّ عنه.

ثم قال إجمالا- معبراً عن التناقض فى وضوح صارخ: من اجل هذه الاضرار فإن الزواج العرفى ممنوع شرعا، مع صحة التعاقد، حل التمتع به، وقد يكون الشيء صحيحا

لكنه حرام.. كالذى يصلى وهو يلبس ثيابا مسروقه.. صلاته صحيحة ولكنها حرام لأنه سرق مايستر به عورته.. وكمن حج إلى بيت الله الحرام بمال مسروق..

٣- الشيخ أحمد حسن مسلم- عضو لجنة الفتوى- قال: هذا حرام.. حرام.. لأن الهروب من توثيق العقد بمعنى أن يكون بعيدا عن أعين الناس وعن الاسلوب الذى يعمل على الاستقرار لاسباب ففيه شىء ضار.. ولاتسمع المحكمة دعواه.

٤- الشيخ عبد الله المشد- رئيس لجنة الفتوى الراحل قال قبل أن يموت : إن ضعف التربية الدينية وعدم الحفاظ على التقاليد الشرقية المتوارثة وأزمة المساكن وأزمة الأجور سبب انتشار هذه الظاهرة. وأضاف: الزواج مسئولية ومشاركة.. وهذا الزواج ليست فيه مسئولية ولامشاركة.. ولايعتبر زواجا من الناحية الاجتماعية ولا التشريعية.. رغم انه علاقة شريفة إلى حد كبير!

٥- الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح- مدرس العقيدة والفلسفة بجامعة الازهر- يقول: -الزواج ميثاق أصيل أقيم على ركائز التعارف والمودة والرحمة وكل زواج يخالف هذا باطل.. والفقه الإسلامى لايعرف زواجا سريا شرعيا.. هذا النوع اغتصاب .. عن طريق التحايل.

هذه بعض الأمثلة، وقد جمعتها من خلال تصريحات للشيوخ نُشرت فى الصحف بين عامى ١٩٨٠و١٩٩٦.. وهى بالإجمال تعكس عدة نقاط هى:

- إن كثيراً من الشيوخ يتجاهلون الدوافع التى تؤدى إلى هذا النوع من الزواج، وهم حين يتعرضون لها لايضعون فى اعتبارهم المبررات التى تؤدى إليه، كى يبنوا حكمهم عليها.

- بعض هؤلاء يصف هذا الزواج بأنه باطل.. دعارة.

- أغلبهم يعتبرها علاقة شريفة، ولكنها تخالف أعراف المجتمع.

- كثيرون منهم يقولون: إن الزواج العرفى حلال.. لكنه أيضا حرام.

- وهذا هو التناقض الذى نتحدث عنه، وهو تناقض مؤثر للغاية لأن هؤلاء أصحاب كلمة مؤثرة فى تحديد وضعية وأهمية مؤسسة الزواج البديلة فى مصر..

وايا ماكان الموقف الدينى، فإن هذا لم يمنع المؤسسة من أن تنمو، رغم كل الفتاوى.. وربما يعنى هذا النمو أن أعضاء تلك المؤسسة- ربحوا كثيرا من خلاف الفقهاء حول شرعية علاقاتهم ، واختار أصحاب علاقات الزواج العرفى الانتماء إلى الرأى القائل بشرعية العلاقة، وتجاهلوا فى نفس الوقت الرأى القائل بالعكس.

- وبالتالى فإننا أمام أزمة حقيقية..

أزمة اجتماعية واقتصادية..

أزمة قانونية..

وأزمة دينية!

الصورة الثالثة لحالات الزواج العرفى فى مصر لاتختلف كثيرا عن القصص التى أوردناها فى بداية هذا الفصل عن أسواق الرقيق فى قرى صغيرة تباع فيها البنات لسائحين عرب.. إنها دعارة بكل معنى الكلمة.. متكاملة الأركان.. رجل يشترى متعة حرام.. وامرأة تبيع متعة حرام.. والثمن واضح.. ولكن الغطاء عقد زواج عرفى.. لكى يتم الهروب من مشاكل المطاردة البوليسية.

وسبب ظهور هذا الشكل يرجع إلى اسباب لها علاقة بتطور جريمة الدعارة فى مصر.. فمن الناحية التاريخية كان فيما مضى هناك مكان أو أكثر مخصص فى القاهره وغيرها لهذا العمل.. كانت هناك نساء تبعن المتعة فى حى كلوت بك، وفى حى الأزبكية.. وكان من الطبيعى - بل والقانونى- أن تقف بائعة الهوى فى الشارع بحثا عن زبون طالما أن معها ترخيصا بهذا.

لكن هذا الشكل القانونى الذى كان يخضع لإشراف من الدولة ممثلة فى وزارتى الداخلية والشئون الاجتماعية انتهى.. وصدر قانون تحريم الدعارة.. فرفع عنها الغطاء الرسمى.. وصار بيع المتعة الجنسية- بدون تمييز- جريمة. لكن هذا لم يلغ الجريمة من المجتمع.. بل زادت ونمت وانتشرت، وتعددت أشكالها وشبكاتها.. من نساء يصطدن الزبائن فى الشوارع.. إلى شبكات تصدير الراقصات إلى دول الخليج تحت غطاء إقامة الحفلات وإلى شبكات بيع المتعة متعددة الأطراف، غير المعلنة.

وبعض هـذه الاشكال يتم ضـبطه.. وكثيرمـنه يمر أمام جـميع الأعين بـدون عقاب.. لكن هذا التساهل لم يمنع الداعرات من إبتكار شكل صورى لتغطية نشاطهن حتى يفلتن من قضية مباحث الآداب.. إذا ضبطهن.. وحتى تنهدم أركان الجريمة.. وكان هذا الشكل المبتكر هو توقيع عـقد زواج عرفى مع الزبون، حتى تنتهى مدة تبادل المـنافع، وحتى تظهر الورقة فى حالة إذا ما «كبس البوليس»

وإليكم بعض النماذج:

« س.ع.» هى الاشـارة التى اخـتـارتهـا جريده الـوفد فى عـدد ٢٦ أكـتـوبر ١٩٩٤، حين عرضت قصة سقوط شبـكة للزواج العـرفى، كانت بطلتها فتاة تحـمل هـذا الاسم «س. ع».. وشهرتها «منى».

إن منى مثل مئات.. بـل آلاف.. غيرها.. فقيرة.. نشأت فى حى شعـبى.. توفى والدها ولم يزل عـمرها عامـاً واحداً فقط.. وكـان ان اختارت لهـا امها الخدمـة فى البيـوت كى تتمكـن من الإنفاق على بقيه أشقائها الشت.. فـخرجت من المدرسة.. وبعـد أن توقفت عن العمـل كخادمة عملت فـى مصنع حلوى.. ثم فـى محل ملابس.. وبعده فـى مصنع بلاستيك.

حين بـلغت الخامـسة والعشريـن تعرفت عـلى «حسن».. شقـيق جارتهـا.. وتطورت العلاقة.. وعرض عـليها الزواج.. لكنه طلـب منها أن تذهـب معه ذات يـوم إلى شقة فى حى شبرا.. فذهـبت.. وهناك شربت معه بـعض كئوس البيرة.. فدارت رأسـها، وغابت عن الوعى .. وكان أن مارس معها الجنس وهى نائمة.

وعدها بالزواج.. فاطمـأنت.. وظلت علاقتهما معا طوال ثـلاث سنوات.. حتى سافر إلى الخارج.. وهرب منها.. وترك لها مايمكن ان تأتى به الايام من عذاب.

لقد تركت فيها هذه القصة استعدادا لأن تفعل اشياء كثيرة.

ومن هنا فإنها حـين تعرفت فى سيارة أجرة على احدى السيـدات، وذهبت معها إلى كازينو نيلى، لم ترفض عرضا بالزواج من أحد السائحين العرب الأثرياء.. عرفيا.

فى اليوم التـالى كان اللقاء مع نفس السـيدة فى نفس الكازينو.. حيـث جاء العريس..

وحيث اختفت المرأه لمدة نصف ساعة، عادت بعدها بورقة زواج موقع من محام، وشهود، وتنتظر فقط توقيعها.. وكان أن وقعت على العقد.. وكان الثمن ٣٥٠ جنيها.

مدة العقد حسب الاتفاق الشفهى كانت أسبوعا. لكن «س.ع» لم تحتمل البقاء مع العريس أكثر من يوم واحد فى فندق خمس نجوم.. «لانه بدين».. وفى اليوم التالى عادت إلى الكازينو.. وتكررت القصة.

إن التفاصيل لاتختلف كثيرا فى بقية الحكايات.

وها هو اسم رمزى جديد «ر .م. هـ».. وهاهى صاحبته تروى قصتها المشابهة..

عمرها ١٩ عاما.. أبوها عامل بسيط.. أخوتها سبعة هى أكبرهم.. تركت المدرسة ايضا.. والاب لم يحتمل ذات يوم كل الأعباء فطرد الجميع من البيت «الأم والأطفال».. وعاش الجميع فى غرفه صغيره داخل قرية لايعرفها أحد.

بحثت عن عمل.. فقذف لها طريق البحث «بحنان».. طلبت منها أن تساعدها.. فأخذتها إلى بيتها.. هناك كانت ام حنان موجودة.. ومعها رجل كبير السن.. عرض عليها الزواج فورا.. وكان المقابل هو الوعد بتوفير مسكن وحياه ملائمة لأسرتها.. فلم ترفض..وبعد اسبوع اتضح لها انه متزوج.. وبعد صدام كان مطلوبا منها أن تخدم أولاده.. ثم طلقها بعد عذاب، بعضه أن قص شعرها، قليل منه أنه كان يطفىء السجائر فى جسدها.

بعد هذا وقعت فى طريق هناء.. ومن هناء إلى أمها.. ومن أمها إلى سائح عربى.. ومن الكازينو النيلى إلى شقة مفروشة فى المهندسين مع عقد زواج عرفى مدته خمسة أيام ثمنه ٥٠٠ جنيه.. ومن المهندسين إلى فندق فاخر مع سائح آخر، وعقد آخر لمدة أسبوع.

و« ن.ع» لاتختلف أبدا عن « ر .م. هـ».. أو حتى عن « س.ع».. عمرها ١٧ سنة.. واحدة بين تسعة أشقاء.. أمها ماتت وهى لم تزل طفلة.. أبوها تزوج من أخرى.. أنجب منها خمسة غير التسعة..

هى أيضا تركت المدرسة، وحين بلغت السادسة عشرة قرر أبوها أن يتخلص منها

بزواجها من ابن عمها.. فلم تتحمل العيش معه.. كان يضربها بقسوة.. وكانت النتيجة هى الطلاق بعد شهرين فقط.. ومره أخرى حاول أبوها أن يزوجها من قريب آخر، لكنها رفضت، ثم هربت.

فى الاتوبيس تعرفت على وفاء.. أخذتها إلى شقتها.. وأقامت معها.. وكان الثمن المؤقت هو أن تبقى فى البيت لرعاية الأولاد حتى تعود وفاء من عمل لاتعلمه «ن . ع».

ولم يستمر هذا الوضع كثيرا.. فبعد أيام اصطحبتها وفاء إلى نفس الكازينو النيلى.. وجاء بعض العرب.. ودار الحديث.. ودارت الكئوس.. وعُقِد زواج بينها وبين أحدهم مقابل ٥٠٠ جنيه.. لمدة خمسة أيام. فى شقة بالعجوزة..

ومزقوا العقد.. وبعد أيام تم عقد جديد.. ثم آخر غيره.. توالت العقود وتوالى الأزواج كما توالت القصص والحكايات!

لكن الزبائن ليسوا دائما عرباً.. ففى بعض الاحيان تضبط شبكات يكون فيها الزبائن مصريين.

وهذه الصورة من العلاقات الجنسية التي تحاول أن توقع بنفسها إلى قلب المؤسسة البديلة للزواج.. ليست سوى نوع من المخادنة مدفوعة الثمن.

والمخادنة حسب التعريف الذى ننقله عن الدكتور محمد نيازى حتاته فى كتابه «جرائم البغاء».. مكتبة وهبة.. القاهرة. هى «رابطة تقوم على اتفاق صريح أو ضمنى، أساسه العاطفة المتبادلة أو المصلحة يستمتع كل من طرفيه جنسيا بالآخر خلال فترة المعاشرة أو تكرار الاتصال، تطول أو تقصر حسب الاحوال، ولايستلزم هذا الاتفاق نية الدوام ولا تتولد عنه حقوق أو التزامات يحميها القانون لمخالفة السبب الذى يستند إليه للنظام العام أو الآداب».

وبالتالى، فهى رابطة قلقة، رغم أن بعض الناس يظنونها زواجا قائما.. وهى ليست بغاء فى حالات كثيره لأن صلة المرأة ليست كصلة داعرة بخليط غير متميز من الرجال.

وهذا الشكل الذى ابتكرته شبكات الدعاره فى مصر وغيرها يعود بنا إلى أشكال تاريخية مماثلة..

فكما يقول نيازى حتاته فإن ظهور الخدينـات فى تاريخ العلاقات الجنسيه للناس ليس جديدا، إذ عرفه العبرانيون ومن جاء بعدهم، وكانت الخدينة فى بعض الاحيان لها حرمة الزوجـة، وتعاقـب على الخيانة كـعقاب الزوجـة على الـزنا، وكانـت الكنـيسة والـدولة تسمحان بها أحيانا، ولم يبدأ هذا الـشكل فى الاضمحلال إلا فى عهد الإصلاح الانجيلى فى أوروبا.

وفى أيام الاغـريق كانت الخديـنة من الإماء، وكانت تـتقاضى الحكـومة عليهـن رسما مقررا، وفى دولة الرومان كان على الرجل إذا حاول اتخاذ احدى السيدات خدينة أن يقر بذلك أمام شاهـدين.. وهو مايشبه إلى حد بعيد مايحدث فى القرى المصرية بين رجال عرب وفتيات ريفيات، يظن أهلهن أن هذا زواج، ويعرف السمسار والزوج أنه مخادنة.. أو دعارة تحت غطاء قانونى.

والواقع أن النساء الداعـرات اللواتى يوقعن عقدا صوريا مع رجـل مايستفدن من أن القانون لايعاقب على هذا، ليس فقط لـوجود العقد، ولكن أيضا لأن الدعارة حسب نص القانون تشترط الممارسة بدون تمييز مع أى عـدد من الناس كما قال حكم النقض الصادر فى ١٨ اكتوبر ١٩٥٤.

إن الصورة الأخيرة للزواج العرفى فى مصر تـكشف عن أن الإقدام على هذه الصيغة لم يكن مقصوراً فقط على فئات خاصة، أو طـبقات بعينها، وانما تؤكد أن مؤسسة الزواج العرفى ضمت فى بعـض الأوقات فنانين ومثقفين ومشاهير.. وأنـه تم اللجوء إليه كنوع من الحل الشرعى لعلاقة سرية بين سياسى معروف وامرأة من نوع خاص.

فى هذا السياق لايعـتبر الكتاب كل زواج تم بعيدا عن المأذون الـشرعى هو دخول فى عضوية هذه المؤسسـة، لأن الزواج يمكن ان يتم عند محام، ويُعلـن فى الصحف ، ويوثق فى الشهر العقارى دون أن يتميز بالصفات السرية المميزة لمؤسسة الزواج الحديثة.

وكمثال فإن الـفنانة يسرا تزوجت فـى منتصف التسعـينيات بدون مأذون من مليونير فلسطـينى لبنانى اسـمه فادى الصفدى، ولكـن عقد الزواج الخاص تم على يـد محام هو السفير السابق صـلاح بسيونى.. ورغم أن الصيغة عرفية إلا أن العقد كـان موثقا ومعلنا.. وبالتالى لاتنطبق عليه مواصفات الزواج العرفى العادى.

والواقـع المتكـرر يقول: إن بـعض الفـنانين والمـشاهيـر يلجـأون إلى هذا الحـل، وهو الدخول فـى مؤسسة الـزواج الحديثة، ليـس لأسباب لها عـلاقة برفض الأهـل، أو لعدم الوصول إلى مرحـلة البلوغ الاجتماعى بصـورتها التى حددناها من قـبل، ولكن لأن أحد الزوجين يكون بالفعل غير بالغ اجتماعيا من حيث كونه غير قادر على إعلان زواجه هذا، إما لضغوط إعلاميـة، أو لأسباب سياسية، أو لأنه لاينوى الاستمـرار فى هذا الوضع إلى مالانهاية .

هذا الواقع يـنطبق تماما على قـصه مغنية معروفـة-راحلة، كانت ملء السمـع والبصر حتى نهاية الستيـنيات، حين بدأت فى فرض عزلة إجبارية على نفـسها، بعد أن عانت من تراجع الحيوية والشباب بسبب تقدم السن. حتى ماتت فى عام ١٩٩٥ .

حين ماتت نشر النعى فى جريدة الأهرام، وحيـن قرأ كثيرون هذا النعى ظهر فيه اسم ابن لها من مليونير راحل كان قد مات قبلها بعامين.. وحين مات هو لم يرد فى نعيه اسم هذا الابن، الذى لم تعترف به أسره المليونير حتى الآن.

إن هذا الابـن الذى يعـمل الآن فى فـندق خمـس نجوم شهـير وكبـير هو واحـد من ثمرات عـلاقة تمت بين المـليونير والـفنانة، ثـم أضفيت علـى هذه العلاقة صـفة الزواج العرفى، كنوع من الحل كى لايصبح الابن ثمرة فراش حرام.. لكن هذا لم ينقذ الابن من رفض دائم من أسرة الأب.

لقد كان المـليـونير أحد الضباط الأحـرار، وكان فيما بعد محـافظا للبحيرة، وفـيما بعد أيضا صار أحد أهم صنـاع السيارات فى مصر.. وقد نجح فى اقامه مـؤسسة فخمة ذات طابع عائلى مميز، لها شركاء فرنسيون، وصار العمل على قمة هذه المؤسسة مقصوراً على أبناء الأسرة التى خلفها المليونير الراحل فى كنف المؤسسة التقليدية للزواج.

ولاتوجد مصادر تريد أن تحـكى القصة التى نحن بصددها بوضـوح أكبر، لكن المؤكد أن العـلاقة كانت مـوجودة، وأن كثـرة ماتردد حولـها جعل الـشريكـين فى هذه العـلاقة يعلنانها على أنها زواج عرفى.. وانتهى الامر بدون الخوض فى تفاصيل ونزاعات وبدون إنكار نسب الابن الذى لم يزل مرفوضا من الاسرة الأصلية.

ولكن لماذا نروى نحن هنا هذه القصة؟

إننا نرويها كى نشير إلى أن الطبقات المميزة فى المجتمع يمكن أن تقبل قيما مختلفة فى العلاقات الجنسية.. لكنها على الرغم من هذا التحرر الذى قد يصل إلى حد الإباحية ترفض فى نفس الوقت الصيغ غير التقليدية فى الزواج، وتفرض على نفسها قيماً وعادات كلاسيكية، إذا ماكان هناك إعلان عن علاقه من نوع ما..

نفس النتيجة يمكن الوصول إليها من خلال قصة نسب الفنانة المعروفة شريهان، والتى خاضت مع أمها صراعاً طويلاً فى المحاكم من أجل نسب الابنة لرجل أعمال راحل.. رفض الاعتراف بها، حتى حصلت على الاعتراف من القضاء.

والواقع ان هناك قصة أخرى سببت جدلا كبيرا على المستوى السياسى والاجتماعى، لأنها كانت تنتمى لمؤسسة الزواج الحديثة.. وهى قصة زواج المشير الراحل عبد الحكيم عامر عرفيا عن الفنانة برلنتى عبد الحميد فى دوله الرئيس جمال عبد الناصر.

لقد كانت هذه القصة واحدة من أبرز حالات الزواج الحديث المعترف بها فى طبقات المشاهير والسياسيين.. ولهذا نحن نعرض لها بالتفصيل، فهى تقريبا النموذج الوحيد الموثق تاريخيا.

حسب رواية عبد الله إمام فى كتابه «ناهد وعامر» - «دار الخيال - القاهرة - ١٩٩٦» - فإن المشير عبد الحكيم عامر تعرف على الفنانة برلنتى عبد الحميد عن طريق صلاح نصر - رئيس المخابرات الراحل، حين أقام عدد من الضباط حفل شاى للمشير الذى كان عائدا من سوريا بعد الانفصال محبطا.. وكان هدف الحفل رفع معنوياته، ومشاركته أزمته النفسية. ويقول صلاح نصر: حين انتهى هذا الحفل أردت اقامة حفل ضيق للمشير تحضره نخبة من الاصدقاء، وفى هذا الحفل رأى عبد الحكيم عامر برلنتى لأول مرة.. ويبدو أنه قد بُهِر بثقافتها.

المفاجأة فيما بعد أن أحد ضباط المشير اكتشف بالصدفه أن العلاقة تطورت بين برلنتى عبد الحميد والمشير عامر. ذلك أنه كان فى زيارة ذات مرة لأحد البيوت التى كانت مصر

تستضيف فيها الخبراء الالمان فى الصناعات الحربية، وقالت له زوجة البواب أن الخواجاية وصلت . وقابل هذه الخواجاية فشكرته على طريقة إعداده للبيت، واختياره للمفروشات.. وحين قابل المشير قال له عنها: «بكره لما تعرفها تلاقيها طيبة، غير النظرة اللى انت فاهمها».

ويقول عبد الله إمام : إنه لاأحد يستطيع ان يجزم أن عبد الناصر- الرئيس الراحل- كان يعرف قصه زواج المشير عامر من برلنتي.. لكن برلنتى فى مذكراتها تنفى هذا.. وتقول انه زارهما فى بيت بالهرم.

والواقع أن قصه العلاقة- قبل أن يعلن عن أنها زواج- كانت قد صارت مثار أقاويل..وفى هذا السياق يروى أن مسئول الشباب فى حى عابدين فوجىء بورقة تحت باب بيته مكتوبة على الماكينة تقول: إن المشير عامر يتردد على برلنتى عبد الحميد فى ڤيلا بالمريوطية.. وإنها على وشك أن تنجب منه . أسرع مسئول الشباب ونقل الورقة إلى قائد منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين الذى ذهب بها إلى على صبرى.

ويقول صلاح نصر: إن على صبرى أرسل الورقة إلى شعراوى جمعة لإجراء التحريات.. وقامت أجهزة الأمن بفتح ملف تحريات.. وارسل الملف إلى جمال عبد الناصر فوضعه أمام المشير عامر.. وثار المشير لانه كيف يراقب نائب رئيس الجمهورية من ضباط ومخبرين بدون أمر الرئيس.. وطالب بإخراج شعراوى جمعة من الوزارة.. واخراج على صبرى من الاتحاد الاشتراكى.. بل وهدد بالسفر للاقامة مع اسرته فى اسبانيا.

بعد حرب ١٩٦٧، واستقالة المشير، ثبت أن برلنتى عبد الحميد هى التى طبعت الاستقالة ووزعتها على نطاق واسع فى مجلة الامة والنقابات العمالية وداخل القوات المسلحة.. وألقى القبض عليها.. وتم التحقيق معها فى المخابرات العامة.. ولكنها رفضت ان تتكلم إلا فى وجود جمال عبد الناصر أو من يرسله نيابة عنها.. فأرسل لها سامى شرف.. وقد قالت للأخير: إنها متزوجة بورقه عرفية من المشير عامر، وكانت تلك هى المره الأولى التى يعلن فيها النبأ.

وقالـت اصلاح عبد الحـميد فـى تحقيق اجـرى معهـا فى مارس ١٩٩٨ : إنه كـان من امنيات برلـنتى عبد الحميد طـوال حياتها الزواج من شخـصية شهيرة.. وأنها كـانت تريد المشير خالصا لنفسها وتغير من كل شخص يـعطف عليه المشير.. وأن علاقه المشير ببرلنتى كانت وثيـقة للغاية فـى الأيام الأخيرة حتى انه كـان يطلعها علـى جميع تحركاتـه ويناقش معها أمورا سياسية.. وأن اسباب انتحار المشير حساسيته وخوفه من الفضيحة خاصة بعد أن علم أن المخابرات استدعت برلنتى ثلاثة أيام على التوالى».

ويقول عـبد الله إمام: إن ثـمرة هذا الزواج العـرفى «عمرو» سُجل فى دفتر المـواليد باسم عمرو محمد عـبد الحكيم عامر.. وأنه نشأت مشكلة حـول ميراث عمرو وحقه فى المعـاش.. حتـى ان عبد الـناصـر تدخـل شخصـيا لـصرف جزء مـن المعـاش من رئـاسة الجمهورية للابن. وأضاف: بعد وفاة المشير لجأت بـرلنتى للقضاء من أجل الحصول على نصيب ابنها عمـرو فى ممتلكات المشير الراحل لان الزواج العرفى وفقـا للقانون لاتترتب عليه حقوق.. وتدخل مصطفى عامر وحل المشكلة وديا وأعطى عمرو حقوقه كاملة.

الآن هذه هى القـصة ويمكن من خـلالها أن نفهم عـدة نقاط فى إطار وضع المـؤسسة البديلة للزواج فى مصر.. هى:

١ - إن المؤسـسة عامة الانتشار، وأن اللجوء إليها يـحدث حتى على مستوى كبار القيادات فى مصر.. الـذين يتمتعون بالـبلوغ الاقتصادى ولكن أوضـاعهم تجعلهم بعـيدين عن حالة البلوغ الاجتماعى التى تسمح لهم بإقامة علاقة زواج ثان علنى فى إطار المؤسسة التقليدية للزواج.

٢- إن سرية المؤسسة يمكـن ألا يتم اختراقها، حتى لو كان المتزوج شخـصية عامة، بدليل انه كـان هناك تـصور أن الـعلاقة بـين المشـير وبـرلنتـى غير شـرعيـة.. وهذا لم يـكن صحـيحا.. وأن الـسر كان خافـيا حتـى على أجـهزة المخابرات.. وفـى حالة شـخص بحجم المشير عامر، مما يشير إلى أحد معالم خطورة المؤسسة.. وهو السرية.

٣- إن جميع أبـناء الزواج عن طريق هـذه المؤسسة ليسـت لهم حقوق، وأنه لـو لا تدخل جمال عـبد الناصـر ماحصل عـمرو عبد الحـكيم عامـر على معـاشه، ولولا التـرضية

الأسرية ماحصل على ميراثه.. فما بالنا بحالة أشخاص عاديين يقفون عاجزين أمام القانون، لأنهم لم يحصلوا على خطوة رئاسية، وتدخل بقرار سيادى صادر من أكبر وأهم رجل فى الدولة.

ربما تكون هذه النقاط الثلاث الأخيرة ختاما ملائما لهذا الفصل الطويل، ونقطة أخيرة تضع ملامح واضحة فى صورة المؤسسة بكل جوانبها، وبكافة مظاهرها، من الاغنياء إلى الفقراء، ومن المشاهير إلى العاديين، ومن الشباب الصغير إلى رجال فى عمر المشير عبدالحكيم عامر.

والآن ماهو مستقبل هذه المؤسسة البديلة للزواج؟

ثم ماهو موقفنا نحن من كل هذه الأوضاع الاجتماعية والدينية الحديثة؟

إن هذين سؤالان مهمان للغاية فى نهاية ذلك الكتاب كى نعرف أين نضع أقدامنا.

بداية.. نشير إلى أن العرض الكامل للصورة أظهر أن هذا الواقع المختلف لنظم الزواج ليس مقصوراً على مجتمع بعينه، ولادولة وحدها، ولاهو خاص بدين ما، أو محصورا فى مذهب عقيدى خاص.. ذلك أنه موجود فى مصر وإيران والسعودية وهو موجود أيضا فى لبنان والسودان وأفغانستان.. ومنتشر بين المسلمين سواء كانوا سُنة أو شيعة أو وهابيين.. وبين المسيحين كذلك.

وكما أنه لايخص أهل دوله بعينها، ولا أتباع دين خاص، فانه أيضا ليس مقصوراً على طبقة أو فئة اجتماعية، وانما هو موجود بين الجميع، بشكل يؤكد أن المؤسسة البديلة للزواج صارت وطيدة الأركان، ولم تولد بين يوم وليلة، ولن تنتهى خلال لحظات إذا ماصدرت فتوى مضادة أو قانون رادع.

وبعيدا عن هذه الصفة العامة. والخاصية الشاملة، لمؤسسة الدعارة المقدسة، فإننا يمكن أن نرصد فى الصورة الاجتماعية عدة ملاحظات نهائية على وضع المؤسسة فى المجتمعات التى رصد الكتاب الظاهرة فيها، وبحيث يمكن أن توحى هذه الملاحظات بمستقبل المؤسسة وأوضاع من دخلوها وخرجوا منها وقد يدخلونها مجددا.

أولاها: إن الأوضاع الاجتماعية هى التى تفرض على الشباب والعجائز الهروب من المؤسسة التقليدية إلى المؤسسة الحديثة.. هذه الأوضاع التى عبرنا عنها فى البداية حين اكدنا على التفاوت الزمنى الفادح بين البلوغ الجنسى والبلوغ الاجتماعى.. تفاوت يبلغ مداه سنوات عديدة.. قد تكون عشرين سنة، إذاماافترضنا تمام البلوغ الجنسى فى الخامسة عشرة وتمام البلوغ الاجتماعى فى الخامسة والثلاثين- إذا تم- وهو مايعنى أنه مطلوب من الشاب المؤمن والفتاة المؤمنة البقاء فى حالة صيام جنسى طوال عشرين سنة، والامتناع عن قضاء هذه الحاجة البيولوجية المهمة فى سبيل إرضاء قيم وقواعد المؤسسة التقليدية للزواج.

ولأن هذا مستحيل من الناحية العملية، فإن النتيجة المتوقعة هى: إما الإقدام على الإباحية الجنسية مع تمرد كامل على كل القيم الدينية والصحية، وإما الاستسلام لأمراض وظواهر جنسية خاصة أقلها ممارسه العاده السرية، أو- أخيرا- وهذا هو الحل الأكثر انتشارا- الدخول فى عضوية المؤسسة الحديثة للزواج، التى نسميها الدعارة الحلال بكل مافيها من سرية وبكل مافيها من تمرد وبكل مافيها من وقتية وبكل مافيها من عدم استقرار و بكل مافيها من تناقض، وبكل مافيها من خلط فى المفاهيم بين حكمة الزواج الحقيقية.. وهى تكوين أسرة، ومافى الزواج السرى من قيم خاصه ضد هذا المفهوم الأسرى.

ثانيتها: إن وجود هذه المؤسسة يعكس حاله فصام كبرى تعانى منها المجتمعات الشرقية بوجه عام.. بحيث صار هذا الفصام سلوك حياة.. فصام يسمح للموظف أن يصلى وأن يرتشى.. فصام يجعل النشال وهو فى طريقه إلى الاتوبيس يدعو الله أن يوفقه.. فصام يؤدى إلى قبول كبار الموظفين الحج على نفقه الدولة.. فصام يدعى فيه الناس دائما أنهم مع الأخلاق علنًا بينما هم فى الواقع ضدها على طول الخط.. فصام من خلفه يطالب المتطرفون بتطبيق الشريعه بينماهم يقتلون ويسرقون وينهبون ويغرقون فى بحار الدعارة المقدسة..

وهو حالة عامة «الفصام» لأنه موجود بين الجميع.. وفى كل الفئات. وقد أدى الدفاع الحاد عن الاخلاق من رجال الدين وموافقتهم الواضحة على الزواج العرفى.. أو رفض علماء السنة لزواج المتعة وموافقتهم على الزواج العرفى.. إلى ميلاد المؤسسة بأشكال أخرى فى دول يدعى رجال الدين فيها أنهم ضد الدعارة.

ثالثتها: وفى أحد جوانب هذه المؤسسة سوف نكتشف أن المسلمين والشرقيين قد دخلوا بالفعل فى واحدة من مراحل الإباحية الجنسية الغربية التى يرفضونها على طول الخط.. وهذه الظاهرة تتضح فى إيران اكثر من غيرها حيث زواج المتعة متاح بصورة جلية.

ومن هنا فإن النموذج الغربى المرفوض مطبق بالفعل.. وتطبيقه يعبر عن حالة تحايل كبرى.. وحالة عدم مواجهه للحقائق.. وحالة هروب.. وحالة تقليد، لكن تحت مسميات أخرى مختلفة، غير صريحة.. وهى حالة موجودة أيضا فى جماعات التطرف السنية فى مصر.

رابعتها: إن المؤسسة الدينية فى أغلب الدول التى درسها الكتاب بدت عاجزة عن الابتكار، والاجتهاد، والابداع الفكرى.. ولم تعد قادرة على أن تجد الحلول الملائمة.. خاصه فى حاله المؤسسة الدينية المسيحية فى مصر التى تفرض على التابعين لها عدم الطلاق إلا بسبب الزنا، وتركت مشاكل تعقيد العلاقات الزوجية تتضخم وتكبر، دون حل، فما كان من بعض الاتباع إلا أن دخلوا المؤسسة البديلة، ومعهم أيضا حجة دينية في مواجهة الحجة الدينيه للكنيسة.. ويرون أن الزواج العرفى لم يرد معنى بتحريمه في الانجيل.

هذا العجز يؤدى بالضرورة فى أحوال أخرى إلى ترك المؤسسة الأم، مع عدم التخلى عن التدين.. ففى الوقت الذى عجز فيه الأزهر عن احتواء الأفكار الدينية اندفع بعض الشباب إلى جماعات التطرف.. وفى الوقت الذى عجزت فيه الكنيسة عن أن تجد حلا لمشاكل الزواج والطلاق هرب بعض المسيحيين إلى مذهب مسيحى آخر، أو تركوا المؤسسات الدينية برمتها.

خامستها : إن هذه الأوضاع التى نمت فيها مؤسسة الدعارة المقدسة ساهمت فيها بشكل واضح ثروات السبعينيات الخليجية.. لاسيما وأن أصحاب هذه الثروات برعوا فى التحايل الدينى.. وآثروا تمامًا الجانب الداعر للغاية فى المؤسسة الحديثة للزواج حين وجدوا فى العقود العرفية، والزيجات الصيفية، والعلاقات السرية شبه الشرعية وسيلة لإشباع رغباتهم الجنسية الجامحة.

لقد كان هؤلاء، ومازالوا، هم أهم زبائن شبكات الرقيق الأبيض والدعارة الحلال خلف عقود وهمية.. ودفعوا الدماء فى شرايين هذه المؤسسة بإقبالهم على الزواج الخالى من الالتزامات، أو قبول الدعارة خلف أوراق الزواج العرفى لمدة أيام.

سادستها : إن الخاسر الأول فى هذه الظاهرة هى المرأة.. فهى «ضحية مكسورة الجناح» تخشى العنوسة فى زواج المسيار السعودى.. وهى ضحية بلاحق فى الزواج العرفى المصرى.. وهى تواجه الاتهام بالزنا فى الزواج العرفى المسيحى.. وهى المطيعة المستغلة فى زواج الهبة عند جماعات التكفير.

آخرها : إن القوانين أيضا عاجزة عن أن تجد حلا ملائما، فلا هى ضد هذا ، ولاهى معه.. ولاهى حامية للحقوق .. ولاهى رافضة لها.

إذن وفى ضوء هذا ماهو مستقبل هذه المؤسسة؟

الواقع يؤكد أنها لن تنتهى.. وأنا شخصيا اعتقد أنها حل ملائم، طالما أنها لم تكن مؤقتة، وطالما أنها تلتزم الأركان الشرعية، وطالما أن الهدف منها ليس هو التربح من الدعارة.

إن الزواج العرفى حل حقيقى لمشكلة الزواج فى مصر، ولكن قبوله يقتضى توافر شرط الشفافية والعلانية، واختفاء العلاقات السرية.. لكنه حل سيبقى غير مقبول اجتماعيا فى ظل مفاهيم «البكارة»، وفى ظل حالة الفصام التى شرحناها طويلا..

ومن هنا فإن المجتمع مطالب بالبحث عن صيغه ملائمة علنية تنهى حاله الصيام الجنسى بدون السقوط فى هوة الإباحية الجنسية المشرعنة.

وسيبقى الزواج الشيعى على طريقة المتعة حلا هو الآخر.. عندهم.. لكن الذى يعوقه دائما هو الاتهام السنى للشيعه بالدعارة.. والخلاف الفقهى الحاد حول هذاالموضوع.

وقبول هذا الحل لايعنى على الاطلاق أننا يمكن أن نقبل الزواج الشفهى، أو غير الموثق، ولايعنى أننا نقبل الصيغة الداعرة للزواج السرى.. ولايعنى أننا نقبل الفتاوى الملفقة.. أو الآراء الدينية المتناقضة.. إنما يعنى أننا نطالب المجتمع بحالة شفافية أكبر، وأن يتخلص من تناقضه، وأن يقبل الحل المفروض كبديل لحالة الصيام الجنسى، طالما أنه لم يتمكن من أن يجد حلا لمشاكله الاجتماعية والاقتصادية ، ويرفض فى نفس الوقت- وهذا حق- الإباحية الجنسية.

يمكن اعتبار هذا الفصل ملحقاً أول للكتاب، ولهذا فإننى أوردته هنا بعد الخاتمة التى أعلن فيها الكتاب موقفه من الدعارة المقدسة، ومؤسسة الدعارة الحلال.

وهذا الملحق ليس سوى مجموعه قصص وحكايات حقيقية، حدثت بالفعل، تجسم بوضوح حجم وطبيعة ونوع المؤسسة التى ندرسها. سواء فى مصر أو غيرها.. وعند المسلمين وغيرهم. ولهذا فإن مجموعة القصص تتضمن حكايات من مصر وإيران، وروايات عن وقائع عند الشيعة والسُنة والأقباط.. كما لم يخل الامر من نماذج سعودية باعتبار أنها أحد أهم اسباب ترعرع مؤسسة الدعارة الحلال فى مصر، وهو أمر واضح للغاية فى القصة الأخيرة التى عنوانها «المتعة المصرية».

سيكون ملحوظا بالطبع أنه كان يمكن أن نورد هذه القصص فى الفصول الخاصة بها، غير أننا فصلناها فى ملحق خاص بها.. لسببين.. الأول: هو أنه ليس هدف الفصول الاساسى رواية القصص. والثانى: هو أن هذه القصص مجتزأه، تجسم حقيقة المؤسسة بوضوح.

سيكون ملحوظا كذلك أن القصص تخص ضحايا النساء.. وهذا طبيعى.. لأن المرأة هى الأكثر تضررا من هذه المؤسسة التى من الواضح أن الذى خلقها فى الأساس هو الرجل عموما.. ورجل الدين بالذات ولأن هذه القصص لو لم تكن لضحايا ماكانت ستكشف، إذ أن هناك قصصا غيرها رضى أصحابها بكتمانها لأنهم راضون بوضعهم فى مؤسسة الدعارة الحلال.. الدعارة المقدسة.

دعارة بدون آثار جانبية

اسمها زهراء خانوم

عمرها ٥٤ سنة

هذه السن أعطتها حصانة كى تمارس الدعارة الحلال تحت ستار زواج المتعة بدون أية آثار جانبية.. لقد تخطت سن اليأس.. لم تعد تنتظر مثل كافة النساء مايأتى كل شهر. وبالتالى فهى جذابة جداً لعديد من الرجال.. زواج المتعة منها .. متعة. لايعنى أنها سوف تنجب وتترك وراء فترة الزواج القصيرة مشاكل لاحصر لها.. وبدون عازل طبى أو مانع حمل!.

وبالنسبة لها فإن هذه السن أعطتها ميـزه خاصة جدا، فهى تستطيع أن تتزوج من عشرة رجال فى يـوم واحد.. بدون أن يكون مـطلوبا منـها أن تقضـى فتره العدة بـعد كل زواج وقبل أى زواج مؤقت جديد.

إنها امرأة متعلمة، تعيش فى مدينه قم، تـلك المدينه المقـدسة عند الشيـعة فى إيران، كانـت زوجة لضـابط فـى القوات الجـوية الايرانـية، سـاقه حظـه العاثـر لأن يكـون أحد المشاركين فى خطة قلب نظام الحكم.. وكانت الـنتيجة إعدامه.. فترملت الزوجة، وبقيت بلا معاش مادى أو جنسى.

لم يكـن الجنس - بعـد موت الزوج مُلحـاً وضاغطاً مـثل الفقر، فـقدمت إلى الـسيد ريشـهرى وزير المخابـرات الايرانية- حـين ذاك- طلبـاً، تمنت فيـه أن يصرف لهـاراتب زوجها الـذى أصدر الوزير حـكما بإعدامـه. لكنه رفـض.. وبرفضه بقـى جيبهـا خاويا، ومعدتها بلا طعام، وسريرها بلا رجل.

وكان الحل هو الدعارة الحلال.

زواج متعة.

ليس مـرة أو مرتين، بـل مرات عديدة، حـتي صارت تحتـرف هذا النوع مـن الزواج، وأصبحت مهنتهـا التى تأكل منها قوت يومها هى «الدعارة الحلال». حـتى أنها تقول: منذ توقفـت الدورة الشهرية وأنـا أتلقى عروضا مـتزايدة لزواج المتعـة، الرجال يبحثـون عنى وغالبا ماأتزوج رجـل دين، أو طالبا فى إحدى حوزات قم لمدة ساعة مـقابل ألف أو ثلاثة آلاف تومان.

والطريف أنها حصدت ذات مرة عدد من تزوجتهم فى الدعارة الحلال، فوجدت انها تزوجت من أحد آيات الله.. وعشرين رجل دين، وخمـسة تجار، ورئيس مستشفى، ونحو بضعة مئات من طلاب الحوزات الدينية.

ولهذا فإنها تنوى أن تنشر مذكراتها مع كل هؤلاء.

وقد قالت لعلى نور زادة فى مـجله «المجلة» (٢٠/ ١/ ١٩٩٦)- راجع الفصل الأول: إنها تحمل ذكريات جميلة فى قلبها للطبيب الذى تزوجته فى مدينه قم:

«كان وسيـما ومؤدبا ، عـاملنى باحـترام ومحبـة، كان يقرأ لى الاشـعار، ونستمع إلى

شجريان و سيمفونيات بيتهوفن، قضيت معه ثمانية أشهر، لكنه اضطر لأن يغادر قم بعد أن أدركت زوجته حقيقة العلاقه بيننا».

«اننى أيضا لاأنسى زواجى من حجة الاسلام الذى لن أذكر اسمه».

«منحنى لقب «هايده» لأننى اشبه مطربه إيرانية راحلة لها نفس الاسم، وكان رجلا مختلفا، له سلوك فى شقتى لايشبه سلوكه الذى يعرفه به الناس خارج الشقة، فى الخارج كان هو القاضى العابس الصارم الذى يصدر أحكام الإعدام بسرعة البرق.. وفى السرير داخل الشقه كان يصبح دنجوانا عاشقا، يحب الرقص والغناء والأفيون».

«هذا الرجل أعطانى مائه ألف تومان هديه فى عيد النيروز».

ورغم هذه الذكريات الجميلة، إلا أنها لاتنسى الأيام السيئة:

«ذات يوم تزوجت طالبا تركيا فى مدرسة «حقانى» بمدينه «قم».. لم يتمكن من أن يمارس الجنس معى، فشل فى أن يدفع قضيبه للانتصاب، وحين يأس بعد ساعة.. ترك البيت.. ولم يدفع الصداق».

إن الدعارة الحلال فيها أيضا مواقف عديدة كما فى الحرام.. وكما يمكن أن تقابل العاهرة زبونا لايدفع ثمن النوم.. يمكن أيضا أن تقابل زوجة المتعة من لايدفع مايسمى «بالصداق».

زواج باطل !

كان يمكن أن يبقى السر محفوظاً سنوات طويلة أخرى، بعد أن بقى طى الكتمان سنوات طويلة .. قبلها.

لكن هذا لم يحدث.

وانتهى الأمر بفضيحة فى محكمة الجيزة الابتدائية.

البدايه كانت مثل أى بداية فى ملف الدعارة الحلال.. فى قرية الصف.. حيث كانت «سيدة» تعمل خادمة فى بيت تاجر قطع غيار سيارات.

صبية، صغيرة، نضارتها لاتقارن بذبول السيدة صاحبة المنزل- الزوجة- وكان جمالها

مدفوناً تحت أتربة الفقر.. لكن الزوج الذى كانت عيناه لاتتوقفان عن مراقبة الخادمة فى كل لحظة، أدرك سر الجمال المدفون خلف تعب الأيام .. وسرعان ما أقترب حتى التصق.

ولأنها لم توافق على العرض الأول.. وافقت على العرض الثانى.

العرض الأول هو الجنس فى الحرام.

العرض الثانى كان: الدعارة .. الحلال.

وسرعان مااختفت الخادمة من بيت قريه الصف، وخلف وهم ورقة الزواج العرفى تحولت الفتاة الفقيرة إلى سيدة فى شقة سرية فى قلب القاهرة.. شقة مفروشة.. دخلتها الخادمة تسبقها نظرات سمسار خبير لم تكن فيها- النظرات- أيه لمحة إحترام.

لكنها لم تفهم معنى هذه النظرات فى تلك اللحظة.

كانت تعتقد أنها زوجة.

وكان الزوج يعتبرها محظية.

وكان السمسار يرى أنها داعرة.. وإن كانت ليست لبعض الوقت.

والواقع أن الصراع بين طرفى القصة فيما بعد كان محاولة من كل جانب أن يفرض وجهة نظره على العلاقة.. هو يريد أن تبقى له سريراً وثيراً مؤقتاً وبعيداً عن أشواك البيت فى «الصف» حيث لايجد نوع «الجنس» الذى يريد.. وهى تحلم بأن تكون تلك علاقة زوجية سليمة، خاصة أنه وقّع أمامها على عقد الزواج الذى أعده محام محترف لم يجد أدنى صعوبه فى أن يعثر على شاهدين، لم يكن اى منهما يعرف أى شخص من الذين لهم علاقة بالعقد.. حتى المحامى الذى دفع لكليهما عشرة جنيهات مقابل الشهادة وتدوين بيانات البطاقة الشخصية.

إن الزوج لم يكن ينوى أن تستمر القصه طويلا، كان متأكداً أن هذا الذى يحدث سوف يكون مؤقتاً مهما طال عمر هذا الزواج العرفى.. وكان يتصور أنه حين إحتفظ بصورة واحدة من عقد الزواج معه فى جيبه قد أمسك بكل الخيوط فى يده.. وأنه يستطيع أن يمضى هاربا بعيداً عن الخادمة فى أى لحظة.

لكنه فى الواقع كان يتوهم.

ذلك أن العلاقة بين الرجل والأنثى، حتى لو كان مدخلها هو الدعارة المستترة، لاتُحكم فقط بورقة أعدها محام يتستر على مايعرف أنه لن يكون صحيحا.

فبمضى الوقت صار تاجر قطع الغيار أسيراً لهذه الفتاة التى كانت خادمة زوجته.. أسيراً إلى درجه العبادة، حتى أنه تصور ذات يوم أنها لجأت للجن، وعملت له «عملاً».. وبناء على هذا التصور فإنه بدوره لجأ لمحترفى هذه الحيل، وطلب منهم أن يفكوا هذا «العمل».

ومن المؤكد أنهم فشلوا، ليس فقط لأن الجن لايمكن أن يحكم سير العلاقات العاطفية، ولكن لأن الزوج كان بالفعل يحبها.. رغم أنه قاوم.. ورغم أنه حاول الابتعاد.. ورغم أنه لم يكن يترك قطعة من ملابسه فى الشقة المفروشة كى لاتكون «قطرا» فى عمل جديد.. ورغم أنه اقنع نفسه بأنه شبع تماما من الجنس مع هذه المرأه، وأوهم نفسه بأنه حين يقيم علاقات مع أخريات غيرها يمكن أن يهرب ويقطع عقد الزواج وينتهى الأمر.

لكنه كان دائما يعود.

وقد كانت هى تدرك بفطرة نقيه طبيعة مايحدث.. ولهذا فإنها كانت فى كل مرة يعود إليها بعد غياب طويل تفيض عليه بمزيد من المشاعر الناعمة والعواطف الجياشة التى سرعان مايغرق فيها، رغم أنه يقاوم أحاسيسه ظنا منه أن هذا عمل سحرى جديد.

فى واحدة من هذه المرات أثمر اللقاء عن طفل.

ولم يعترض

رغم أن هذا لم يكن مدرجاً على الإطلاق فى جدول أعمال العلاقة الذى تصوره حين تزوج تلك الفتاة..

ولم يطلب منها إسقاطه.

رغم أنه كان يشترى لها وسائل منع الحمل بنفسه.

فى واقع الأمر كان يدرك أنه لن يبتعد عنها أبداً.

وقد استغلت هى تجاهله لقصة الطفل، وحالة الهدوء التى لبسته بعد أن عرف

الحمل، فطلبت منه أن يحول هذه العلاقة إلى علاقة محترمة..طلبت منه أن يعيش الطفل ى إطار شرعى.. أن يتربى فى كنف أب طبيعى بدلا من أب تشعر أمه بأنه يمكن أن تركها بين لحظة وأخرى..

وتحول الزواج العرفى.. إلى زواج رسمى.. استبدل المحامى بالمأذون.. والورقة وحيدة بوثيقة زواج معترف بها.. وإن بقيت الزوجة فى نفس الشقة المفروشة، وإن تميت العلاقه سرية لايعرف عنها أحد شيئا بناء على طلبه.

بعد ذلك، لايعرف أحد كيف إنقلبت مشاعر الزوج رأسا على عقب، كيف لم يعد طيق هذه الزوجة التى كان يعاملها معاملة العبد للإله، كيف ارتوى منها تماما إلى حد أنه رر أن يتخلص منها تماما، وبأى شكل ، وفى أسرع وقت، وبدون أية آثار جانبية.

إنها حالة رجل انتهت نزوته.. كان يريد أن يرتدى ملابسه ويذهب بلا عوده.

لكن المشكلة التى واجهته هى أنه فى لحظات «الأسر» العاطفى سقط فى فخ قانونى حين وقع على مؤخر صداق قدره خمسون ألف جنيه.. إنه فخ له عديد من الآثار الجانبية بنما هو يريد أن يقطع العرق ويسيح الدم».

مرة أخرى ظهر المحامى.

كان الهدف هو البحث عن طريقة للهروب بدون أن يدفع الزوج أى شىء .

وفى محكمة الجيزة الابتدائية طالب الزوج « ببطلان عقد زواجه من زوجته، لأنه كتشف أن زوجته سبق لها الزواج بعقد عرفى وأنجبت طفلا بدون مستندات تدل على سبه».

قال الزوج فى أوراق الدعوى: « لقدخدعتنى، اكتشفت انها انجبت طفلا من زواج سابق، وليست معها أوراق تثبت ذلك، وبهذا فهى أدخلت على الغش والتدليس، مما يترتب عليه بطلان عقد الزواج»

وبهتت الزوجة، وفاجأت المحكمة بالقصة كاملة.. قالت: إن الاب الحقيقى للطفل هو لزوج نفسه، وأن الزواج العرفى كان معه هو، وأنها طلبت منه « أن يحول الزواج العرفى

إلى زواج رسمى على يد مأذون فوافق.. لكن خلافات كثيره بينهما دفعته لأن يدعى هذا الذى يقوله، لأنه يريد ان يطلقنى بدون أن أحصل على أية حقوق شرعية».

المفاجأة الأهم فى هذه القصة كانت متمثلة فى رأى المحكمة.

لقد تجاهل القضاء القصتين تماما. وقال الحكم الذى رفض دعوى الزوج وحكم بصحة عقد الزواج: «المقرر شرعا أن الزواج الباطل هو الذى فقد ركنا من أركانه أو شرطا من شروط إنعقاده. وأركان الزواج التى أقرها المشرع هى: الإيجاب والقبول، شروطه هى إتحاد مجلس الإيجاب والقبول. وإن كان العاقد (المأذون) صبيا غير مميز أو جنونا أو لو عقد الرجل على إمرأه محرمة عليه شرعاً أو متزوجة بآخر فالزواج فى هذا كله باطل ولايترتب عليه شيء من آثار العقد الصحيح فلايحل به دخول بالمرأة ولايجب به مهر ولانفقة ولاطاعة ولايثبت به توارث، ولايقع فيه طلاق لأن الطلاق لايجوز إلا بزواج صحيح».

وانه « لما كان طلب الزوج ببطلان زواجه مؤسسا على انه اكتشف بعد الزواج أن لزوجته إبنا دون أن يكون معها وثيقة زواج فهذا الادعاء- حتى وإن صح- ليس من الأسباب التى تؤدى إلى البطلان مادام الثابت أن الزوجة وقت زواجها كانت خاليه، وليست فى عصمة زوج آخر، ويكون زواجها قد إنعقد مستوفيا أركانه وشرائط انعقاده».

زواج قبل الطلاق

مسيحية

إنها الآن فى الخامسة والأربعين

قبل نحو ربع قرن، حين كانت فى العشرين، دفن أهلها صباها فى قبر رجل كانت ترفضه.. كان يكبرها بخمس سنوات.. عامل بسيط فى أحد المطاعم.. ولم تكن به ميزة واحدة يمكن أن تجذب إليه أى انثى.. وقد رفضت.. وتمردت.. واعلنت العصيان.. لكنها فى النهاية.. وبسبب الضغط الشديد تزوجته بأمر الأهل.

لم يكن زواجا ، كان جحيماً.

وكانت الحالة النفسية التى أعترتها من هذه العلاقه كافية لأن يكون البيت قطعة من

نهنم.. لم تشعر أبـدا بالسعادة معه.. كانت تمقته.. لاتطيقه.. ولـم تستطع أبدا أن تفرض
لى نفسها قبول منطق الأمر الواقع، خاصه أنه كان فقيرا، لايقبض أكثر من ٦٠ جنيها فى
شهر.. فصار فقر الحياه والعواطف معا.

وسط هذا مضت السـنوات.. ومضت بجانبها المتاعب.. وتـزايدت أعباء الزوج فوق
سها وفى داخل جسدها.. فأنجبت منه أربعة أطفال.. هم -رسميا- مقيدون فى مدارس
ختلفة.. لكنهم فى الواقع يرمحون فـى الشوارع يبحثون عن لقمة عيش عجز الأب عن
ن يوفرها.

ولايعرف أحد لماذا توقفت عن الصبر على هذه الحالة فجأة.. ولماذا بعد ٢٢ عاما من
زواج المتواصل دبت الحياة فى جسـد تمردها الذى ظن الجميع أنـه مات منذ سنوات
ويلة.. لايعرف أحد السبب.. لكنها فعـلا أعلنت الثورة، وطلبت الطلاق من المحكمة..
قوبل الطلب برفض شكلى وموضوعى.

إنفصلت عنه..

فقد خـلقت الدعوة الـقضائيـة فجوة هائلـة لايمكن فى وجـودها أن تعود إلـيه.. وقد
انت فى الواقع تـريد هذه الفجوة.. ولاتريد أن تعوذ مره أخرى.. ووجـدتها فرصة كى
رب من الجحيم.

ويبدو أن تمردها هذا لم يـكن مقصوراً على البيت الذى كرهتـه دائما.. وإنما امتد إلى
لجميع.. فتمردت على الأهل.. وعلى سلطة الكنيسة.. وعلى الأبناء.. وعلى الحكم الذى
نض طلب الطلاق، فأستأنفته.

لكنها لم تنتظر حكم الاستئناف.. وتزوجت رجلا آخر.. وضربت عرض الحائط بكل
م وتعاليم الكنيسة.. وقبلت أن تقيم علاقة الزواج الجديدة قبل أن يتم الطلاق من الزوج
لأول.. وبورقه عرفية.

لم يهـمها ماهو رأى الـكنيسة، ومـاهو رأى الناس.. الـذى همها هو أن تجـد -أخيرا-
جلاً وسيماً له راتب مناسب.. لايجهد ذهنها كل يوم فى الطريقة التى يمكن ان تدير بها
ئون حياتها.

تقول: «اعرف انهم يقولون إن الزواج العـرفى حرام.. ولكن لايوجد نص فى الانجيل

يقول «لاتتزوجى عرفيا». وتقول أيضا: أيهما أفضل .. ان انحرف أنا وأبنائى وأتاجر بأجسامهم فى الدعارة. أم أعيش تحت سقف واحد مع رجل فى الحلال؟

لقد تزوجت منذ ثلاثة أعوام، ولكن حكم الطلاق لم يصدر إلا من عام واحد فقط، وهو حكم غير مقبول كنسيا.. لكنها فى الواقع تمردت على كل شيء.. حتى الكنيسة!.

البحث عن فتوى!

هذه قصة فنانة مصرية يمكن أن تدرج ببساطة غير مخلة فى ملف الدعارة الحلال.

ليس فقط لأن زواجها المتكرر كان دائما زواجاً من أجل المال، ولكن لأنها أدخلت ذات مرة نفسها فى ورطة دينية تستوجب إصدار فتوى كى تتزوج نفس الرجل من جديد، مخالفة بذلك كل مايقوله الدين، وكل ماتنص عليه الشريعة.

إنها فنانة قررت ذات يوم، ومن أجل الزواج، أن تعتزل الفن، وتتحجب، وتنهى مشواراً طويلاً بدأ وهى فى السادسة عشرة من عمرها بطريقة قسرية ومفاجئة.

فى البداية تزوجت من فنان مجهول، لم تستمر علاقتها به طويلا، وسرعان ماتم الطلاق لأسباب لها علاقة بأن نجمها سبق نجم الزوج.. وبينما هى كانت تتقدم فى عالم الشهرة والأضواء.. كان هو باقيا لم يزل فى مكانه يعانى من ضعف الموهبة والفقر.

الزواج الثانى كان فى بداية الثمانينيات.

الزوج رجل أعمال، متزوج، ولديه أبناء، ولكن هذا لم يمنعها من أن تتزوجه، وتنجب منه إبنها الوحيد ، وسرعان ماجاءت المشاكل.. فانفصلت عنه، وعاشت فى شقة خاصة فى نفس المبنى الذى يعيش فيه الزوج.. وعن طريق فنانة صديقتها تعرفت على محام قيل لها انه سوف يحصل لها على حريتها من الزوج رجل الأعمال.

وقد كان.

وسرعان ماعادت الفنانة بعد الزواج الثانى إلى العمل من جديد، فاشتركت فى أكثر من فيلم، وأكثر من مسلسل.. لكنها عادت بسرعة مرة أخرى إلى هواية الزواج من رجال الأعمال.

فى هذه المرة كان الـزوج شبه ملياردير، وكان الزواج مـنه أمنية كثيرات.. لكـن حياتها معه لـم تكن مستـقرة.. إذ تزوجته وطـلقت منـه ثلاث مرات خلال عام واحـد.. وهكذا وصلت سريعا إلى الفخ الدينى الذى يحرم الزواج من نفس الرجل مرة جديدة.

قبل أن يتم الطلاق كانت قد تحجبت

وبعد أن تم الطلاق سافرت للعمرة

وبيـنما هى هـناك تحاول أن تجد حـلا للعـودة إلى الزوج الثـالث كان الزوج قـد تزوج بالفعل من فنانة غيرها.

فى المدينه المنورة قـابلت المحامى الذى نجح فى أن يحصل لهـا على الطلاق من الزوج الثـانى. وفى القـاهرة ذهبت إلـيه تستـشيره فى شـراء قطعة أرض.. فـتطورت العـلاقة ، وصارت زواجا.. سرعان ماانتهى بعد ١٥ يوما فقط.

وكما تم الزواج سـريعا، والطلاق سريعا، كـانت العودة لنفس الزوج بـشكل أسرع.. وتم الزواج للمرة الثانـية بعد عدة أشهر.. وخلال عدة أشهر تالية كـان الطلاق الثانى قد وقع، وتم الإتفاق على أن تبقى العلاقة بينهما مجرد علاقه ود وصداقة.

لكن الواضح أنهما لم يستطيعا البقاء هكذا كثيرا..

ففى خلال إسبوعين تم الزواج بين الفنانة والمحامى للمرة الثالثة.

وسافر الزوجان إلى العجمى لقضاء شهر العسل. وخلال شهرين كانت الخلافات قد عادت، وعاد مـعها الطـلاق الثالث الـذى قيل عنـه فى وثيقـة طلاق اتمها مـأذون جاردن سيتى: «إنها طالق منى واعـترف بأن هذا ثالث طلاق وقع منى عليها لسبقه بـطلقتين قبله، فصارت الزوجه مطلقة مـن زوجها طلقة ثالثة ببينونة كبرى لاتحل لـه من بعد حتى تنكح زوجا غيره».

لكن هذا لم يعطل تـفكير الفنانة والمحامى فى البحث عـن طريقة للزواج مرة أخرى.. وكانت الـطريقة المـطلوبة هـى البحث عـن فتوى تؤكـد بطلان الطـلاق الثالث، ومـن ثم الزواج من جديد!!

لكن الفتوى لم تصدر بعد.

الحل .. هو الصمت !

أمام غرفة العمليات الجراحية فى مستشفى الجلاء لم يكن هناك أى شخص يهتم بأن يسأل عن نوع المولود، أو صحة الأم.. هكذا بدت الحياة غير عابئة بوصول ياسمين .. هذه الطفله البريئة التى حملتها الممرضة من غرفة الجراحة إلى غرفة الأطفال الرضع دون أن يعترض طريقها أحد بسؤال، أو رغبة فى كشف وجه الطفلة لاحتضان ملامحها البكر.

على الفراش كانت آلام الولادة تفارق الام، فى نفس الوقت الذى تأتيها آلام الذكريات المرة، حين اجترت أحاديث والد ياسمين، ووعوده بالحياة الرغدة، والعيشة الناعمة .. كان يقول لها: «سوف تتركين هذه الغرفة الحقيرة أنت وأمك، وتسكنان معى فى أرقى أحياء القاهرة.. وتسير حياتك كما تشائين، وليس كما تحلمين»..

لكن هذا لم يحدث.. فقد عقدت الحياة معها عقداً مؤداه أن تأخذ منها ولاتعطى.. أن تمنحها الحزن دائما.. وأن تحجب عنها السعادة فى كل الأحوال. وبالتالى فإنها حين وثقت فى كلماته كانت تخالف عقد الحياة معها، وكانت النتيجة أن طبق عليها الشرط الجزائى.

بعد أن تم كل شىء.. اتضح أن كل شىء لايساوى شيئا.

معها ورقة، عليها توقيع رجل قال: انه الزوج، ورجل آخر قال انه محام، ورجل ثالث ورجل رابع قالا أنهما شاهدان.. ولم يكن لهذا كله أى قيمة .. فقد تركها بعد أن امتص رحيقها.. وتركها بعد أن ترك لهاالحزن والألم وطفلاً يتحرك فى الأحشاء.

وتوقفت حركه الأحشاء ، إذ ولدت ياسمين.

ولكنها ولدت وولدت معها مشاكل عديدة.

لقد أنكرها الأب. فهو لايريد أن تعرف زوجته الأولى أى شىء عما حدث.وكان الحل هو اللجوء للمحاكم.

غير أنه لم يكن حلا.. كان مشكلة جديدة .

فالزوج أنكر العلاقة برمتها.. والمحكمة لاتعترف بهذه الورقة التى تسمى عقد للزواج العرفى.. ولم يثبت نسب «ياسمين»- اسم الطفلة- وكانت النتيجة أن قرر الزوج

الانتقام، وقدم إلى المحاكم شيكات عليها توقيعات مزورة من الزوجة- فظلت تواجه في كل يوم محاولة لإدخالها السجن عقابا على إصدار شيك بدون رصيد.. لكن القضاء كان دائما ينقذها.

ولم يتوقف عن مطاردتها..

قال لها : إن لم تصمتي ستموتين.. إن لم تتوقفي عن أن تقولي ان هذه هي ابنتي فأقضي عليك وكان أن قبلت هذا الحل.

قبلت أن تتوقف.. وكان الحل هو أن تبتلع آلامها وتصمت !

مهواش خانم .. وأشهر العِدَة !

التقيت « مهواش خانم في مزار «المعصومة» في مدينه قم، صيف ١٩٧٨ .

كان أول تعليق لها حول الإجحاف الذى يلحق بالمرأة بسبب إرغامها على إقامة العدة، قالت: « من الظلم إرغام المرأة على الامتناع عن ممارسة الجنس لمده شهرين، لأنها مارسته لساعتين فقط». صراحتها وصدقها أنعشاني وفاجآني في آن معا. فقد اعترفت لنا بأنها عقدت زواج المتعة من أجل اللذه الجنسية، وتمنت لوكان بإمكانها ممارسته « كل ليلة».

وقد أجريت ثلاث مقابلات مع « مهواش خانم» ، مرتين على إنفراد ومرة في حضور مجموعة من نساء مدينة قم في منزل مضيفتي. إلتقيتها صدفة، وفيما كنت أشرح لسيدتين أخريين في المزار طبيعية البحث الذى أقوم به دعانا صوت ناعم ولطيف إلى الجلوس. فقد سمعت مهواش حديثنا وتطوعت لتزويدي بالمعلومات دون التدقيق كثيرا في طبيعة بحثي.

كنت متحمسة جدا لأنني تمكنت أخيراً من التعرف على سيدة عقدت زواج متعة. وبسبب حماسي لتسجيل كل شيء. ارتكبت غلطة كبيرة. فطلبت منها ان تنتظرني ريثما أذهب إلى المنزل الذى لايبعد كثيرا عن المزار، لاحضار آلة التسجيل. وافقت «مهواش» وأسرعت إلى المنزل لكن عند بلوغي بوابة المزار الخارجية لاحظت أنها أسرعت هاربة، لحقت بها وسألتها عن سبب هروبها. بدت خائفة وتكلمت بسرعة فيما أخرجت خفيها

من كيس كبير تحمله، وطلبت منى أن أدعها وشأنها لأنها لم تعد راغبة فى الكلام. حاولت أن أطمئنها وأشرح لها طبيعة بحثى ولكن دون جدوى ، ابتعدت عنى وأنهت لقاءنا القصير وهى تردد مثلاً يقول : «من لايعانى صداعا لا يربط رأسه بوشاح » كنت محبطة فبسبب أجواء الخوف والتوتر المسيطرة على ايران آنذاك أرعبت «مهواش» من دون قصد عندما إقترحت عليها تسجيل محادثتنا.

خرجت من المزار يائسة ووقفت فى الساحة المزدحمة بالناس لم أرغب فى الذهاب إلى المنزل وسرت من غير هدى بين الحشود أحدق فى البشر وأحاول جاهدة أن أتبين من منهم يمارس المتعه ويوافق على التحدث إلىّ وبقيت أفكر فى كيفية العثور على شخص يمارس المتعة؟

عند الغروب بدأ المصلون فرش سجاجيدهم الصغيرة فى الساحة استعداداً للصلاة وقبل بلوغ الطرف الآخر من الساحة لمحت مهواش جالسة على سجادتها الصغيرة وكيسها الكبير أمامها..

لمحتنى بدورها وابتسمت لى، ابتسمت لها بدورى لكننى لم أسارع للتحدث إليها اردت عدم إخافتها مجدداً لكنها أومأت إلىّ ودعتنى إلى الجلوس بجانبها. وبسعادة كبيرة لبيت دعوتها وسألتها عما أخافها فى حديثنا السابق فأجابتنى أن المسأله ليست خوفا وأن هناك أشياء لاتستطيع الآن الخوض فيها لأنها «مراقبة». وقالت: «العدو يبحث عن أعذار لوضعى فى مصحة للأمراض العقلية أو دفعى إلى الانتحار !» تكلمت بسرعة وكان من الصعب علىّ متابعة حديثها وعلى الرغم من تنامى فضولى قلت لها: إنها حرة فى التحدث إلىّ أو عدم التحدث.

وفى ثانى مقابلة بدت مهواش ألطف فسألتها من يكون هذا العدو فأجابت بأنه جهاز الاستخبارات الايرانية «السافاك» Savak فسألتها ولماذا يلاحقك السافاك فقالت: «لأننى من أتباع إمام الزمان الإمام الغائب وسأنفذ كل مايطلبه منى، العدو يحاول دفعى إلى ممارسة الدعارة أو الانتحار لكننى لن أرضخ له أبداً».

على الرغم من أننى لم أعرف قط عم تحدثت «مهواش»بالضبط فإننى تفهمت خوفها بعد أن غادرتها إذ أوقفنى شرطى وحاول أن يعرف ماذا كنت اتحدث وإياها ولماذا أعطيتها بعض المال كان غاضبا لابد أنه كان يراقبنا منذ اللحظة الأولى للقائنا توترت أعصابى

قلت لـه: إننى أجريـت معها مقـابلة للبـحث الذى أجريـه وأعطيتهـا بعض المال مـقابل وقت الذى أمضته معى عند ذلك تركنـى الشرطى وأنا أفكر فى كلام مهواش وأتساءل ن أهداف الشرطة من مراقبتها.

وفى مقـابلة لاحقـة أخبرتنـى «مهواش» أنها لاتـرغب فى التـحدث إلىّ لانهـا قامت باستخارة» سـريعه بسبحتها وكانـت النتيجة سلبيـة، طلبت منى أن أنتظرها حـتى تتوضأ ستعداداً لصلاة العشاء ثـم تقوم بإستخارة جديدة قبل أن تتحدث معي لـكنها لـم تتوضأ ل تحدثت وكنت سعيدة بالاستماع إليها وحفظ النقاط المهمة.

ولدت «مهـواش» في عائلـة متدينة وفـقيرة فى مـدينة «شيراز» وكـانت فى السـابعة والثامنة من العمر عندما ترك والدها أمها وأشـقاءها وشقيقاتها الستة. وتوجه إلى ظهران بحثا عن عمل لكن لـم يعد قط وعلى الرغم من جميع الصعوبات الـتى واجهتها تمكنت مهواش» وهى كبرى أشقائها من الذهاب إلى المدرسة.

وتقول: «لأن والدتى إبنة عالم دينى كبير مـاكانت ترضى بجلب الماء من البئر أو شراء لخبز لأنهـا تعتقد أن هذه الأعمـال لاتليق بها. لـذلك كان علىّ أداء جميـع هذه الأعمال اليومية والـذهاب إلى المدرسة فى الوقت نفســه. لم أكن أملك ثوبا لائقا فالـثوب الوحيد الذى أملكه كان ممزقا لـكننى كنت أكويه وأرتديه». كافحت «مهـواش» بشدة حتى نالت الشهادة الابتدائية وأظهـرت لى الشهادة بفخر بعد ذلك بفتره قصيرة وعنـد بلوغها الثالثة عشـرة من العمـر تم تزويجـها لرجل يـكبرها بـأحد عشـر عاما لتـخفيـف الأعباء الماليـة المفروضة على عائلتها.

زواجها كان سلسلة مـن الأحداث المحزنة فبسبب طيشها وقلة حـرصها كشفت أمام جيرانها انتماء زوجها السياسـى: «كان زوجى من مؤيدى مصدق رئيس الوزراء الايرانى الأسبق الـذى أطاح به الشاه محـمد رضا بهلوي فـي الخمسينيـات وكان يشتم الحكومة والشـاه، وكنت شابـة وجاهلة أتحدث عن حياتنـا الخاصة والجنسية وأى شـىء آخر دون تحفظ» ونتيجة ذلك عـرفت استخبارات الشاه «السافاك» بأمر زوجهـا واقنعت رب عمله بطرده ومن شدة غضبه على «مهواش» طلقها زوجها واحتفظ بأولادها الثلاثة ولم يسمح لها برؤيـتهم على حدقـولها فقد أصبحـت مطلقة وهى فى الحـادية والعشرين مـن العمر

وعندما أجريت معها المقابلة كانت فى الرابعة والأربعين. واخبرتنى انها لاتعلم شيئا عن مصير أولادها.

بعد طلاقها بفترة وجيزة ذهبت «مهواش» إلى مدينه النجف فى العراق والتى تشتهر بأنها مدينه تُمارَس فيها «المتعة» على غرار مدينه قم. وهناك تزوجت رجلا عراقيا زعمت أنه عاجز جنسياً وتقول إنه بسبب خيبة أملها على الصعيد الجنسى لجأت: «إلى ممارسة العاده السرية بكثرة إلى درجة أننى كدت أن أجرح نفسى» وأسوأ مافى الأمر أنه كان يرفض إسكانها فى منزله او الإنفاق عليها. وعندما لم يعد بإمكانها الصبر أكثر من ذلك تخلت عنه وعادت إلى ايران وإلى مدينة قم بالذات حيث يستطيع المرء اكتشاف زواج المتعة والعثور على شريك ملائم. كانت دقيقه جدا فى الوصف وادهشتنى بقدرتها على وصف تجربتها دون الشعور بالإحراج كانت المرأة الوحيدة التى قالت لى بانها تمارس العادة السرية.

وفى نقاش مع مجموعة من نساء مدينة قم تمكنت «مهواش» من الهيمنة على النقاش كانت لطيفة لكن لهجتها كانت إنتقامية وعلى مايبدو كانت تعلم أن سمعتها ليست جيدة بالنسبة إلى هؤلاء النساء ورداً على إنتقادات شابة لزواج المتعة قالت «مهواش»: «زوجى الأول كان شاباً ووسيماً لكنه طلقنى وزوجى الثانى (أى الرجل العراقى) كان عجوزاً ولايحب النساء ولايريد أن يطلقنى أيضا! عذبنى طوال ستة عشر عاماً أو سبعة عشر لم يرد أن يطلقنى أو ينفق على كنت يائسة ومنهارة حرمت من ممارسه الجنس طوال تلك السنوات كنت شابه وأنا من السادة (أى من نسل النبى ويعتقد بانهم اقوى من الآخرين على الصعيد الجنسى) " كنت ارغب فى ممارسة الجنس وكنت معتادة على ممارسته لكن زوجى لم يكن بحاجة للنساء كل ماكان يحتاجه هو من يطبخ له ».

فى بعض الأحيان كانت غامضة ومبهمة وأصبحت مراوغة عندما سئلت عن كيفية حصولها على الطلاق من زوجها العراقى العجوز الذى رفض تطليقها باستمرار وبطريقة غير مباشرة ألمحت إلى وفاته لكننى غير واثقة تماما من وفاته فعلا.. ربما أقنعت «مهواش» نفسها بأنه توفى .

على أى حال مارست بعد ذلك زواج المتعة باستمرار وقالت: إن السبب هو أنها تأمل

فى العثور على زواج دائم لأن ذلك أفضل من وجهة نظرها.. وفى ظل إرتباطها بزواج دائم فأنها تفضل عقد زيجات متعة طويلة الأجل «الثلاثة أشهر أو أربعة ولقاء مهر يراوح بين أربعة آلاف تومان وخمسة لتأمين إحتياجاتى لبضعة أشهر على الأقل ». فى غضون ذلك فانها تعقد زواج متعة كلما أمكن لها ذلك ولمدة ساعه أو ساعتين أو ليلة كحد أقصى . « أرغب فى الزواج» (تعبير ملطف لممارسة الجنس) دوما وكل ليلة إذا أمكن».

آخر زواج متعة عقدته «مهواش» تم فى أحد فنادق مدينة قم لاحظت شابا وسيما حضر إلى المدينة برفقة والده وأخيه الأكبر لاداء الحج أعجبت به كثيرا وقارنت جماله وقوته بجمال «رخسن» اسم جواد «رستم» (البطل الشعبى الايرانى) إقتربت من الرجال الثلاثة باحتشام واخبرتهم أنها وحدها «ومن دون مرافق» واستعملت مصطلحا عاميا لابلاغهم بانها «أعزب» وأضافت أنها تخشى صاحب الفندق الذى قد يختلق الأعذار لدخول غرفتها ليلا وبذلك استثارت شهامتهم ووضعت نفسها بحمايتهم وبالطبع فقد فهم الشاب رسالة مهواش وطرق باب غرفتها ليلا بمجرد نوم والده وشقيقه.

لقد عقد زواج المتعة لليلة واحدة وطلبت «مهواش» قطعة من الحلوى كمهر قائلة انها لاتكترث لهذا الأمر لكن الشاب أصر على إعطائها مائة تومان كمهر. ماليس واضحاً هنا هو من اقترح على الآخر عقد زواج المتعة. مهواش ادعت أن الشاب اقترح عليها عقد زواج متعة لكننى أظن أنها عرضت الفكرة عليه ولاسيما أنها إختارته منذ البداية وعمرها يقارب ضعف عمره وهى تعرف كل شىء عن زواج المتعة عن قواعده واجراءاته.

خلال المناقشة انتصرت «مهواش» لحقوق الرجال مما أزعج النساء المشاركات فى الاجتماع وقالت «الله خص الرجال بطاقة جنسية كبيرة فالرجال يحبون ممارسة الجنس وهو أمر مفيد لصحتهم وامرأة واحدة لاتكفى الرجل وهذا مذكور فى القرآن لكن على الرجل أن يعدل بين زوجاته. كما أنه باستطاعته عقد ما يشاء من زيجات المتعة وهذا أمر مفيد لصحته والله سمح له بذلك ولم يسمح به للمرأة ».

وبدأت « مهواش » بوعظ النساء قائلة: «إذا كانت المرأه طيبة وطاهرة فانها لن تفقد إيمانها ولو عقد زوجها زيجات متعة مع ألف امرأه غيرها» وعندما لاحظت أن النساء يعتبرنها مصدر خطر على استقرار عائلاتهن حاولت «مهواش» التشديد على السلوك اللائق بالمرأة المسلمة.

اخبرتنى «مهواش» أنها تتلقى عروض زواج مؤقت مع رجال من مختلف المشارب والأعمار لكنها تختار الرجال الذين تشعر بانجذاب جسدى نحوهم ورداً على سؤال حول ما إذا كانت تنتقى أزواجها المؤقتين عادة من بين الحجاج فى المزار هزت كتفيها قائلة « الله يعطينى قسمتى » ورداً على سؤال آخر حول ما إذا كانت تختار أزواجها المؤقتين من بين طلاب الحوزات الدينية فى قم ردت بازدراء: «كلا فهؤلاء الحمير لايملكون غرفة ويطلبون من المرأة ان تذهب معهم فى نزهه طويلة أو ممارسة الجنس فى مقبرة خلف أحد المدافن.. لاتوجد لذة فى هذا النوع من الزواج».

وأضافت أنها تتزوج أحيانا رجال دين وسيمين. لقد فاجأتنى لهجة الازدراء التى استخدمتها خصوصا فى وقت (عام ١٩٧٨) تتصاعد فيه شعبية رجال الدين فى كل أنحاء إيران ونظراً لتدينها الشديد فى الواقع أطاحت «مهواش» بأفكارى المسبقة حول النساء فى قم عند كل منعطف فى مناقشاتنا الطويلة.

ورداً على سؤال حول كيف تلتقى بأزواجها المؤقتين اجابت «مهواش»: «رجال كثيرون يطلبون عقد زواج مؤقت معى. رجال من كل الأعمار والمستويات اغنياء وفقراء».

وتضيف انها تقترب من الرجال احيانا وفى أحيان أخرى يكون الرجل هو المبادر وفى المزار قد ينظر إليها رجل بلهفة وبطريقة غير محتشمة فاذا أعجبها تقترب منه وتتبادل معه التحية كما لو أنهما يعرفان بعضهما منذ زمن وهذا يساعد على عدم إثارة فضول الموجودين فى المزار والذين قد يعتقدون أن شيئاً مريباً يجرى! وتضيف «مهواش» مبتسمة «بعد ذلك تأخذ الأمور مجراها الطبيعى».

فى أحيان أخرى قد يعطيها الرجل إشارة مابوجهه أو بإظهار مفاتيحه للإشارة إلى انه ذو اقتدار ويملك غرفة خاصة به وعلى مايبدو فان هذه السلعة مطلوبة جدا فى مدينة قم وقد يشير بعد ذلك إلى باب المزار للاشارة إلى ضروره مغادرته. وبعد أن يصبحا بعيدين عن أعين المراقبين والوشاه يتفاوضان حول شروط زواجهما المؤقت ويقومان بالإجراءات اللازمة وعلى الرغم من أن «مهواش» قالت بأنها تحتاج إلى إشارة من الرجل قبل الإقتراب منه يبدو أنها تعرف تماما ماذا تريد وتعرف أيضا كيف تحصل عليه.

تؤكد «مهواش» انها لم تلجأ إلى «مرتبة زيجـات» لتسهيل عقد أى من زيجاتها المؤقته ,انها لاتـعرف أى مرتبة زيـجات فى مدينة قـم، كانت تعرف واحـدة فى مدينة الـنجف لعراقـية وكانت هذه السـيده تحتفظ بلائـحة بأسماء وعنـاوين نساء فى المنـاطق المجاورة. ,عند توفر زوج مـؤقت لأى واحده منهن تتصل بهـا مرتبة الزيجات وتتقاضـى نسبة من هر المرأه مقابل خدماتها هذه.

اعتقـد ان زعم «مهواش» عدم وجود «مـرتبات زيجات» فى مـدينه قم يفيـدها وهذا لزعم يعكس واقع ازدواج النظرة إلى مرتبى الزيجات فى ايران والشك الذى يحيط بهم احيانـا على الرغم من تـشديد المؤسسـة الدينية علـى ايجابية الـدور الذى يلعبونـه وعلى 'هميته. لـقد كانت مهواش فقيـرة لدرجه لاتستطيع مـعها احتمال ثمن خـدمات «مرتبى لزيجـات» وكانت ذكية لـدرجه تمكنهـا من الاستغنـاء عن خدماتهـم، وفى الحقيقـة فقد كانت مهواش معروفه أيضا على انها «مرتبة زيجات».

فى البداية يتفاوض الزوجان المؤقتان علـى شروط العقد وتؤكد «مهواش» انها تفضل نقاضى المهر قبل اتمام الزواج خوفا من احتـمال تمنع الرجل عن دفع أى شىء بعد دخولى منزله.

لكـنها بدت غـير جازمـة حيال مسـألة المهـر ففى احدى المـرات اخبرتـنى انها لاتـأبه بالتـرتيبات المالية عنـد زواج المتعة وان كل مـايهمهـا هو وسامة الـرجل وخلال المنـاقشة الجماعـية قالت مـهواش: المرأة المؤمـنة لاتطلب شـيئا إلا من الـله. لايجب عـلى المرأه ان تمارس المتعه لتأمين احتياجاتها المادية (المتعه من أجل المال).

والله هو المدبر والمعين لاأتوقع العون إلا من الله. لكنها اخبرتنى فى مناسبة سابقة أنها ترغب بعقـد زواج دائم يوفرلها الأمان علـى الصعيدين المادى والجسـدى وفى حالة عدم تمكنها من تحقيق هذه الرغبة فانها تود عقد زواج متعة طويل الأمد.

فى إحدى المناقشات الجـماعية ردت «مهواش» على تحدى شابتيـن معارضتين لزواج المتعة بلطـف ولكن بلهجة الواعظ قائلـة: «واذا ارادت امرأة الزواج (أى عقد زواج دائم وممارسه الجـنس ايضا)، ولكنـها لم تعثـر علـى زوج ملائم اعـتقد ان زواج المتعة سـيكون عندئـذ أفضل من لاشىء. والـسبب لايعود إلى رغـبة المرأة فى العـيش بهذه الطـريقه او

الحصول على المال. السبب هو الغريزة لأن المرأه تريد ممارسة الجنس ولكنها لاتريد ارتكاب خطيئة. فاذا اعطاها الرجل مهراً. كان هذا امراً جيدا، واذا لم يعطها. تكون على الأقل قد أشبعت رغبتها الجنسية.

فى صيف ١٩٧٨، كانت «مهواش» مقيمة فى المزاره لانها لاتملك منزلاً أو غرفة. واخبرتنى بأنه لاأحد يرضى بتأجيرها غرفة أو منزلاً بسبب سمعتها كامرأه تمارس المتعة بكثرة . وعلى مايبدو فان والدتها واشقاءها وشقيقاتها، لا يختلطون بها. لكن «مهواش» لم تظهر أى مرارة من جراء ذلك. فقد كانت مدركة لازدواجية النظرة إليها وقانعة بقدرها. وتقول «هناك شائعات كثيره تتناولنى، كمثل القول بأننى «مرتبة زيجات» كل هذا غير صحيح، انا من أتباع خط الله والرسول».

تؤكد «مهواش» أنها متدينة جداً وفى الواقع فقد كانت على إلمام كبير بالشريعة الاسلاميه وكانت بامكانها قراءة القرآن وكتب الشريعة والأدعية، وكانت تتقاضى المال من النساء مقابل قراءة القرآن لهن. راقبتها عدة مرات فى المزار وهى تقترب من نساء وتسألهن ما إذا كن يردن سماعها وهى تقرأ القرآن او يرغبن فى ان تؤدى بعض الصلوات لأجلهن أو أن «تشرح»لهن مسائل دينية محددة وفقا لاجتهادات آيات الله. إن معرفتها بالقرآن والشريعة وثقتها بنفسها، قد وضعاها فى موقع قوة فى مواجهة النساء، وخلال المناقشات الجماعية، فكانت «مهواش» تدعم وجهة نظرها بحديث نبوى ملائم. أو بحديث لأحد الأئمة الشيعة، وترد على انتقادات النساء بالأسلوب نفسه.

وعلى الرغم من معرفتها بعدم قدرتها على الإنجاب بسبب عملية جراحية أجريت لها، فإن «مهواش» أصرت على تأكيد أنها تقيم أشهر العدة. لكنها كانت محبطة بسبب اضطرارها للامتناع عن ممارسة الجنس لمده شهرين، بعد انقضاء مدة زواج المتعة. وبدا أنها موزعة بين قناعاتها الدينية من جهة وبين رغباتها الجنسية من جهة أخرى. وفى إحدى المرات انقلبت الأدوار ، وأخبرتنى «مهواش» أنها تريد طرح سؤال على، ولكنها مترددة، وبعد ان طمأنتها وأخبرتها اننى مهتمة بالسؤال قالت: «هل يتعين على المرأة إقامه اشهر العدة، فى حال تمت المضاجعة بين رجليها فقط، أو اذا أتاها الرجل من الخلف (أى الدبر)؟

صعقنى السؤال! فهذه المرأة المتشددة فى حجابها، تكشف لى اهتماماتها الأشد حميمة بالجنس داخل مزار دينى فى مدينه قم ، أى المكان الذى طالما ارتبط فى ذهنى بالتقى والورع. لكننى ارتحت للسؤال أيضا. فقد مكننى من إدراك مبلغ قناعاتها بوجوب الامتناع عن ممارسة الجنس خلال أشهر العدة، حتى ولو دام زواجها المؤقت بضع ساعات فقط.. «إذا تمكنت من إقناع رجل بممارسة الجنس بهذه الطريقة، فلن اكسب المزيد من المال فحسب. بل لن أعود مضطرة إلى الامتناع عن ممارسته (أى الجنس) لمده شهرين» ربما خاب أمرها لعدم وجود إجابة لدى عن هذه المسألة فضحكت «مهواش» باحتشام، واقترحت على بأن «نكتب» إلى أحد آيات الله فى قم، لطرح السؤال عليه. فاعتذرت بلباقة.

كانت «مهواش» تعرف نساء فى مدينة قم. يمارسن زواج المتعة، وتحسد إحداهن بشكل خاص. وقالت لى: إن هذه المرأه تجاوزت الخمسين من العمر وانقطع الطمث عنها. وبما أنها لم تعد ملزمة بإقامة أشهر العدة، فقد كان باستطاعتها نظريا، عقد زيجات مؤقتة عندما تشاء ويبدو أن الرجال يعلمون بأن هذه المرأة تجاوزت سن الإنجاب، ولذلك يقصدها رجال كثيرون طالبين عقدا مؤقتا معها. لكنها كانت ترفضهم كلهم! وجدت «مهواش» الأمر مثيراً، وتمنت ان تكون مكانها وفى مقابل بعض المال والهدايا، رتبت لى «مهواش» لقاء مع هذه المرأه لكن المرأة كانت مريضة، ورفضت إجراء أى مقابلة معى.

عندما سألتها عن الأساليب التى تتبعها لحماية نفسها من الأمراض التناسلية، وعن مسائل النظافة والصحة، أجابتنى «مهواش»: إنها تنتقى بعنايه زوجها المؤقت. لم تكن تعرف من وسائل منع الحمل سوى الواقى الذكرى، لكنها لاتحبذ قيام شريكها باستعماله لأنه «يحرمنى من اللذه، فضلاً عن أن الزهرة تحتاج إلى المطر».

نقلا عن قانون المتعة- شهلا حائرى»

زوجى يرتدى قميص نوم !

فى واحدة من نقاط التصادم العديدة التى كانت تعترض طريق زواجهما سألته: طالما أنك هكذا .. لماذا تزوجتنى؟

فأجاب في برود: إنك ستار.

وقد كانت هكذا فعلا، مجرد واجهة اجتماعية يختفي وراءها بكل مافي نفسه من عاهات.. لم يكن يريد أن يعرف أحد حالته.. كان يريد أن يمارس عاداته الخاصة جدا بينه وبين رفاقه دون أن يدري أحد.. يرغب في أن يعرف الجميع انه رجل سَوِيٌّ.. طبيعي.. متزوج من امرأة.. جميلة.. وثرية.. بينما هو في الواقع لايقبل التعامل الجنسي إلا مع مثيل له.. مع رجل..

لقد كان شاذا.

ولقد أدركت هذه الحقيقة المُرَّة في اليوم الأول للزواج.. بعد ساعات من اتمام الاكيل في كنيسة الزيتون.. وبعد حفل صاخب في فندق ميريديان مصر الجديدة.. وبعد أن جلست طوال أربع ساعات كاملة في هذا الحفل تتلقى نظرات الحسد والغيرة من عدد هائل من المعارف والأقارب.. كانوا يقولون: إن ريهام عرفت كيف تختار زوجا مميزا.

وقد كان مميزا بالفعل.. انه شاب وسيم مملوء بكل علامات الحيويه، أنيق، شبه مليونير، من عائلة ميسورة، اسمها نصف معروف، تتمتع بسمعة طيبة، وقد وعدها- كما عرف الجميع- برحلة شهر عسل في باريس .. لكن هذه الرحلة لم تتم أبدا.

في اليوم الأول كان واضحا معها للغاية، لم يخف شيئا بعد أن سقطت في بئر خداعه، قال لها بوضوح: إنه لايميل للنساء، وانه مثلها يهوى الرجال، وانه مثلها يفضل ان يرتدي قمصان النوم.. وانه مثلها له زوج خاص به.. وأنه تزوجها فقط لانه لايريد أن يكتشف أحد قصته.

ولم تسافر إلى باريس..

ولم تعرف طعم الزواج..

لكنها لم تستطع أن تترك البيت حين عرفت الحقيقة..

كانت تخشى الفضيحة، وكانت أمها تطالبها بالصبر، وكانت تقول لها : لاتجعلي الاعداء يشمتون فينا.

وعلى الرغم من أنها ظلت فى سجن الشذوذ هذا عدة أشهر، إلا أنها لم تستطع التحمل فترة أطول، وانفصلت عنه، وتركت البيت، وبدأ المحامى رحلة طويلة لطلب الطلاق من هذا الزوج الشاذ.

وتحول الزواج إلى فضيحة، بدلا من أن يكون ستارا على مأساة الزوج، وعرف الجميع القصة، ووصلت المحكمة شهادات طبية تؤكد حقيقة الزوج الجنسية، ووصلت شهادات أخرى تؤكد أن الزوجة لم تزل عذراء، ولم تستغرق المحكمة وقتا طويلا كى تصدر حكمها بالطلاق.. ولم يستأنف الزوج الحكم فقد حدثت الأمور التى كان يخشاها، فقبل الأمر الواقع.

وفى دين آخر يعنى مثل هذا الحكم ان من حق الزوجه أن تبدأ حياتها من جديد، دون أن تحصل على اذن من أحد. إلا أنها لم تستطع الزواج مرة أخرى.. لأن الكنيسة رفضت أن تمنحها تصريح الزواج.. قالوا لها : إننا يجب ان نتأكد نحن أيضا من أنه شاذ كما تقولين.. فأظهرت لهم الشهادات الطبية.. لكن علاقاته منعتها من الحصول على التصريح.. وفى نفس الجلسة التى حصلت فيها الفنانة هالة صدقى على تصريح الزواج لمرة ثانية.. كانت هذه الزوجة تتلقى رفضا لطلبها.

ولم تجد حلاً ببساطة.. إلى أن طبقت نفس السيناريو الذى طبقته احدى صديقاتها.

إن الصديقة هى الأخرى صادفت حظا سيئا فى زواجها.. كان زوجها عقيما.. لاينجب.. ودخلت المشكلة العائلية أروقة المحاكم.. ولكنها قبل أن تحصل على حكم الطلاق.. كانت قد تزوجت عرفيا، دون أن تنتظر تصريح الكنيسة.

وقالت لها : لو انتظرت التصريح ستصبحين مثل البيت الوقف.. لايُباع ولايُشترى.. ولايدر دخلا.. والانجيل لاتوجد به آية واحدة تقول: إن الزواج العرفى حرام .. وليس لديك واسطة يمكن ان تساعدك فى إصدار تصريح الزواج.. تزوجى عرفيا وأمرك إلى الله.

وقد تزوجت بالفعل بهذه الطريقة..

أصدرت قراراً خاصا بتطليق نفسها.. بالحصول على حريتها..

وكان الثمن أن اعتبرتها الكنيسة زانية..

وكانت النتيجة ان مُنِعَت من دخول الكنائس!

حرام في حرام!

أحيانا يكون الجهل غطاء للعواطف.

وسيلة لإخفاء تجاوز فرد ما للتقاليد والدين كي يبني علاقة آثمة.

وحين تزوجت هذه السيدة المسلمة من ذلك الرجل المسيحي قالت: إنها لم تكن تعرف ان هذا حرام. لم تكن تدري أنها تخالف تعاليم الإسلام الذي يسمح بزواج المسلم من مسيحية أو يهودية ولايسمح أبدا بزواج المسلمة من مسيحي أو يهودي.

لم يكن هناك أي شيء يمكن أن يعوق هذه العلاقة المحرمة.. ليس لها أهل يمكن أن يعترضوا فتنتبه إلى ماتفعل.. ولاصديقة يمكن أن تشير عليها.. ولاحتى جار يتبرم ممايحدث فتأخذ بالها. إنها مقطوعة من شجرة.. مات والداها قبل أن تحصل على شهادة دبلوم التجارة.. وحتى حين حصلت عليها لم تكن قد قرأت كتابا أو سمعت شيخا أو دخلت مسجدا حتى تعرف الحلال من الحرام.. فسقطت في الفخ الأخير.

وقد كانت في حاجة لأي سند. وقد كان هذا السند هو أول رجل قابلته.. كان قبطيا.. ولكنها تزوجته.. بورقه عرفية.. وقد قالت بعد عشر سنوات من الزواج الداعر لبثينة كامل الإذاعية المعروفة: «تزوجته ولم اكن أدري انني أقدمت على اقتران خطأ، كان تحديا أو عندا، وأنجبت منه ولدا، والآن بدأت أفكر لماذا فعلت ذلك.. واشعر بالندم..

مصيبة كاملة الأركان بنيت على أساس من الجهل.

مصيبه كافية لاشعال فتنة طائفية.. ولإغراق قرية- إن لم تكن دولة- في الصراع بين أهل دينين.. ولكن أحد لم يعرف.. وبقيت المصيبة من نصيب طفل كان هو ثمرة هذا الزواج الغريب.. لايعرف ماهو دينه ومن يتبع.. الأم.. أم الأب؟

سألتها بثينة كامل التى تنشر بعض ممالا تستطيع أن تذيعه فى الراديو فى جريدة الدستور:

اما زلتما تعيشان معا ؟

أجابت: نعم.. ولقد طالبته بأن يسلم أو يبتعد عنى وعن طفلى.

هل وافق أهلك، وقتها على هذا الزواج؟

أجابت: ليس لى أهل

ماهو مستوى تعليمك؟

قالت : دبلوم تجارة.

أتعملين؟

أجابت: نعم.. أعمل.

إذن أنت امرأة تدرك ماحولها.

لكنها قاطعت بثينة كامل وقالت: لم أكن أدرى ماذا أفعل، لقد افقت مؤخرا.

ألم تكونى تعرفين وقتها حرمانية الزواج من مسيحى؟

قالت: لا.. وقتها لم أفكر فى ذلك.

إن المرأة التى تبلغ الآن من العمر ٣٥ عاما، نموذج واضح للغشاوة التى يضعها القلب فوق العيون وعلى العقل، بحيث لايدرى المرء ماذا يفعل.. وماذا يرتكب من آثام.. إنها أيضا نموذج للسؤال الذى يطرح عند البعض ولايجد إجابة شافيه حول مبررات هذا التحريم.. ونموذج على مايرتكب خلف ورقة الزواج العرفى من آثام وقضايا.

وهى كذلك دليل جديد على أن المرأة هى الخاسر الأول والذى يكاد يكون وحيدافى مؤسسة الزواج العرفى فى مصر.. مؤسسة الدعاره الحلال.. لأن المجتمع لم يقبل هذه الصيغة من العلاقات الزوجية، ولم يرتضى بها، ولم يوافق عليها، وإن كان يمارسها كل يوم.

هنا يـجب أن نقارن بيس طبيعة مؤسـسة الدعارة الحلال فـى مصر ومؤسسـة الدعارة الحلال فى إيران..

كلاهما علـيه اعتراضات دينية.. لكن الـصيغة مقبولة إلى حد مـا فى ايران، والخسارة ليست فادحة، لأن هناك إطـاراً قانونياً يوافق على أن يضفى الشرعـية على ثمار الزواج .. بينمـا فى مصر لايوجد أى ترحيـب بالزواج العرفى.. حيـث يُعَامل الأطفال معاملة أبناء الزنا «الولد للفراش».

نعود إلى القصة التى بين أيدينا.

سألت المذيعة السيدة التى تعترف لها:

أليس زوجك مستعداً لأن يشهر إسلامه ؟

أجابت: اننى أدرك الآن خطورة المـوقف بالنسبة لابنى.. عندما يكـبر ماذا سوف يفعل. وقد طلبت منه أن يشهر إسلامه.. وذهبت معه إلى شيخ.. أسلم على يده.. وهو يقرأ الآن لابنى القرآن.. ويؤدى المنـاسك والمشاعر.. ولكنه يخشى أن يشهر إسـلامه خوفا من أهله أن يذبحوه، فهم من الصعيد.

وقالت لها المذيعة: هذه هى نتائج الإقدام علـى خطوات غير محسوبه، نتيجة الاندفاع وراء عواطفنا، دون أن نـأخذ فى الاعتبار مستـقبل الأبناء، ماذنب هذا الابـن فى أهل غير قادرين على مواجهة عواقب فعلتهم.

وأجابت الزوجة: لقد ندمت فعلا، ولكن لا أدرى ماذا أفعل؟

ولكن هل يجدى الآن الندم ؟!

٨

الأرجوحة الدينية

شـــهـــادات وفـــتـــاوى

يمكن اعتبار الصفحات التالية ملحقا ثانياً لهذا الكتاب، وهى تحتوى على آراء وشهادات وفتاوى توضح حجم التناقض الدينى والقانونى والاجتماعى فى التعامل مع الظاهرة.. ومع هذه المؤسسة البديلة للزواج فى مصر وإيران والسعودية.. وغيرها من الدول.

وكان من الممكن أن تكون هذه الشهادات والفتاوى موجودة داخل صفحات الكتاب، وفى كل فصل خاص بها، لكننى آثرت أن أخصصها هنا حتى تجسم هذا التناقض الذى يجعل الآراء المتباينة حول الموضوع وكأنها تتقاذفه كالأرجوحة.. مرة فوق.. ومرة تحت.. مرة فى الحلال.. ومرة فى الحرام.

وسوف نلحظ سويا أن هذه الآراء لم تقتصر على السُنة، وإنما شملت آراء الشيعة، ولم تقف عند رأى الشيوخ ولكنها امتدت إلى كتاب وباحثين تعرضوا للموضوع، كما أنها جمعت من دول ومجتمعات مختلفة.. وقد كان هذا مقصودا.

زواج الإيجار وزواج البيع

ترى الباحثة الإيرانية شهلا حائرى، التى عرضنا لكتابها عن «مؤسسة المتعة» فى إيران فى الفصل الأول أن الزواج الدائم هو عقد بيع، والزواج المؤقت هو عقد إيجار. وتقارن بين النوعين بالتفصيل.

- نوع العقد: فى الدائم «بيع» وفى المؤقت : «إيجار».
- عدد الأزواج: واحد فى كل مرة وفى كلا النوعين.
- عدد الزوجات: فى الدائم «أربع»، وفى المؤقت «بلاحدود».
- تبادل المال: فى الدائم «مهر»، وفى المؤقت «تعويض مالى - أجر»
- موافقة الولى: فى الدائم «ضرورية»، وفى المؤقت «غير ضرورية».
- الإرث: فى الدائم «يحق لهن» ، وفى المؤقت «لايحق».
- الفسخ: فى الدائم «بالطلاق»، فى المؤقت «عند انتهاء العقد ».
- العدة : «أربعة أشهر وعشرة أيام»، وفى المؤقت «خمسة وأربعون يوما»

- الإنفاق المالى على الزوجة: فى الدائم «ضرورى»، وفى الآخر «غير ضرورى».

- الأبناء: شرعيون فى الدائم، ويمكن للأب أن ينكرهم بقسم اللعن فى المؤقت.

- قطع الجماع: موافقة الزوجة ضرورية فى الدائم وغير ضرورية فى المؤقت.

- تجديد العقد «الزواج من شخص واحد»: لعدد محدد فى الدائم ، ولعدد غير محدد فى المؤقت.

- إنكار الأبوة: قسم اللعن ضرورى فى الدائم، وغير ضرورى فى المؤقت.

- الزواج من أتباع الأديان الأخرى: غير مسموح به للنساء فى الحالتين.

- حق المرأة فى ترتيب النوم: يحق لها به فى الدائم، ولايحق لها فى المؤقت.

- حق المرأة فى الجماع: يحق لها فى الأول ولايحق لها فى الثانى.

«المصدر : شهلا حائرى «law OF Desire»

العرفى.. شرعى
والمتعة .. قضاء حاجة

يقول الدكتور أحمد شلبى الكاتب الاسلامى وأستاذ التاريخ الاسلامى: هناك فرق بين زواج المتعة والزواج العرفى. العرفى: زواج قد تصحبه توصية الشهود بالكتمان، وبذلك يكون من زواج السر، وربما لاتصحبه توصيه بالكتمان وقد يعلم به الشهود من الأهل والجيران. وهو زواج استكمل الأركان والشروط المعتبرة فى صحة النكاح الحلال، وبه تثبت جميع الحقوق من حق الاتصال، ومن وجوب النفقة على الرجل ووجوب الطاعة على المرأة، ونسب الأولاد من الرجل.

وهو -أى الزواج العرفى- عقد شرعى بدون توثيق، كان معهودا به عند المسلمين إلى عهد قريب، وقد كان الضمير الإيمانى عند الطرفين قاضيا فى الاعتراف به، وفى القيام بالحقوق الشرعية على الوجه الذى يقضى به الشرع، ويتطلبه الإيمان.

أما زواج المتعة، ومنه الزواج إلى أجل، فهو: ان يتفق رجل مع امرأة خالية من الأزواج على أن تقيم معه مدة ما، معينة أو غير معينة، فى مقابل مال معلوم.. ولا يقصد به سوى قضاء الحاجة.

« المصدر- مجلة «المجلة» ٢٠ يناير ١٩٩٦»

زواج المتعة .. حلال !

زواج المتعة هو زواج تجربة بين طرفين ضاقت بهما السبل نحو تحقيق الزواج الدائم، وهى تجربة تقوم على أساس الوعى والوضوح.

الوعى بعلاقة كل طرف بالآخر وحدود هذه العلاقة.

والوضوح بأهداف هذا الزواج ورسالته.

وقد ينتج عن هذه التجربة الوئام والانسجام بين الطرفين ، فيتجهان نحو الزواج الدائم، وقد يحدث التنافر فيذهب كل منهما إلى حال سبيله.

ومثل هذه التجربة هى أفضل كثيرا من تجربة الزواج الدائم فى زماننا هذا، والتى تقوم على أساس الغموض، وعدم معرفة ووعى كل من الطرفين بالآخر، مما ينتج عنه أن تصبح الزوجة مهددة بالطلاق فى أى وقت وأحيانا ماتقود الخلافات الزوجية إلى قتل الزوج أو الزوجة.

مثل هذه التجربة هى أفضل كثيرا من ذلك الوضع المهين الذى تعيشه كثير من النساء السابحات فى بحور الرذيلة ، المتقلبات بين شتى الرجال دون ضابط أو محاذير، وفى هذه التجربة لن تخسر المرأة شيئا، بل سوف تربح علاقة شرعية بزوج قد يبنى معها مستقبلا مشرقا لها فى ظل إسرة مستقرة ثابتة الأركان.

ومن الخير للمرأه أن تخوض هذه التجربه بدلا من انتظار السراب فى ظل ظروف اجتماعية قاسية قد تفرض عليها أن تكون أعزب طوال عمرها، أو تعرضها للانحراف فى طريق الرذيلة.

إن حالة زواج المتعة لايمكن ضمان نجاحها وانضباطها بأحكام الشرع إلا إذا تحلى طرفا الزواج بقدر من الوعى والخلق والتمسك بالقيم حتى يحفظا هذا الزواج ويبتعدا عن الوقوع فى المحظور أو استغلال هذا الزواج فى مآرب أخرى.

ومثل هذا الطرح يفرض السؤال التالى: ماالذى يضمن انضباط طرفى الزواج بأحكام الشرع وألاينحرفا بالزواج عن قواعده؟! أو السؤال بصيغة أخرى، ماالذى يضمن ألا تنحرف المرأة بعد انتهاء فترة الزواج، وتتزوج بآخر قبل انقضاء مدة العدة، أو يرتبط رجل بامرأه بعلاقة غير شرعية تحت ستار زواج المتعة؟!

الجواب هو نفس جواب السؤال التالى:

ماالذى يضمن ألا تنحرف الزوجة أو الزوج المتزوج زواجا دائما؟

إن الإجابة عن السؤال الأول هى الاجابة عن السؤال الثانى وهى أن سلاح القيم والاخلاق هو الفيصل فى العلاقات الانسانية بصوره خاصة. والضابط هنا ليس هو عقد الزواج المؤقت، وإنما الأمر يعود إلى الخلق والقيم والوازع الدينى.

ومايجب ذكره هنا هو أن الشيعة على الرغم من كونها تتبنى هذا الزواج المؤقت إلا أنها لاتطبقه إلا فى حالة الضرورة ووفق ضوابط وشروط خاصة.

من كتاب : زواج المتعة حلال

تأليف: صالح الوردانى ـ ص ٩١، ٩٢

وقد تم الاطلاع على أصل الكتاب قبل نشره.

خطورة الزواج الصيفى

نورد هنا هذه الشهادة، وصاحبها سعودى، لأهميتها القصوى بالنسبة للسعودية التى احترف بعض رجالها هذا النوع من الزواج، وبالنسبة لدول أخرى تقع نساؤها ضحية هذا الزواج.

والشهاده تؤكد على اعتراف سعودى بوجود هذه الظاهرة، وهو ما أكدنا عليه فى أكثر من موضع داخل هذا الكتاب، باعتبار أن الخليجيين وأثرياء النفط هم الذين ساعدوا على انتشار هذه الأنواع من الزواج، وهم الذين أبدعوا اشكالها المختلفة والمؤقته، اعتماداً على فتاوى أباحت «نكاح الغربة»، واستناداً إلى رؤية اجتماعية ترى أن من حق رجال النفط أن يتمتعوا بالجنس فى إطار يرونه شرعيا.

والأن إلى نص الشهادة التى كانت ردا على سؤال لمواطنة سعودية من مكة المكرمة اسمها هنادى.. قالت لصحيفه عكاظ: أصبح عدد الرجال المتزوجين المسافرين للخارج أكبر من ذى قبل ، بحيث يتركون أولادهم هنا يذهبون بحجة الراحة والاستجمام، الأمر الذى يجعلهم يتزوجون هناك.. ألايمكن الحد من هذه الزيجات الصيفية؟

الإجابة كانت على لسان الدكتور صالح الفوزان.. الذى قال:

أولا: من حيث المبدأ، السفر فى الاجازة الصيفية مشروع للجميع، ذكورا و إناثا، متى توافرت القدرة المالية على ذلك. وإن كنا نتمنى السفر وقضاء الاجازة داخل المملكه درءا لأى مشكلات اقتصادية وشخصية أو نفسية أو حتى جسدية..

إن قضية الزواج فى الخارج فهى تعبر عن رغبة الرجل المسافر وحده فى تحصين ذاته من الانحرافات ،لكن ذلك ينطوى على العديد من المشكلات على أسرة الزوج، وخاصة الزوجه التى تشعر بالغبن نتيجة تجاهل الزوج لها.. إذا كان من الأولى على هؤلاء اصطحاب زوجاتهم وقضاء وقت الأجازه معا.

وبالنسبة لضوابط الزواج فى الخارج فإن وزارة الداخلية فى المملكة وضعت الضوابط الكفيلة بالحد من الزواج من الخارج وتنظيمه، خصوصا لأولئك الذين يرغبون في إحضار زوجانهم، أمامن تكون لديهم نية الزواج في الخارج بدون إحضار الزوجة فلا اعتقد أن الدولة مسئولة عن مثل تلك الحالات التى تعود إلى الرجل نفسه.

يجب أن يدرك هؤلاء الرجال خطورة زواج الأجازة الصيفية، ومايترتب عليه فى قضية المواريث وانتساب الابناء وحاجتهم إلى حنان الآباء الذين يغيبون عن زوجاتهم الاجنبيات فترات طويلة، وقد تشعر المرأة الأجنبية بالظلم نتيجة عودة زوجها إلى المملكة وتركها وحيدة لفترات طويلة. ويجب ان يدرك هؤلاء مشكلة انتماء الابناء وهو مانسمع عنه كثيرا حينما يحدث الطلاق بين الرجل والزوجة الاجنبية حيث يكثر الخلاف حول: من يبقى معه الاطفال؟ ومن يتحمل مسئوليتهم؟!

عكاظ الأسبوعية

باب : «أسئلة حرجة»

١٣ مايو ١٩٩٦

الزواج فى أجازة

تصلنى كل يوم مشاكل من كل نوع، لكننى أتلقى أربع قصص عن زواج سرى يوميا فى بريد برنامج «لو كنت مكانى». وبالتالى فإن هذه ظاهرة حقيقية.. وقد كنت أعلم أننى

أصدم الشعور العام حين أذيع هذه المآسى، واعترف اننى قصدت ذلك حتى ينتبه الآباء إلى هذه الظاهرة الخطيرة .. ويتقربوا من بناتهم اكثر، حتى لا يقعن فى أيدى الافَّاقين أو الذين صفوا حسابهم مع الضمير.

إن الحل واضح وسبب الازمة أكثر وضوحا

لنبدأ بالسبب، وهو أن هناك أزمه إسكان، ومشكلة اقتصادية، والزواج أصبح مكلفا، وكذلك الطلاق.. والاب يريد حياة مستقرة مع عريس جاهز بالشقة.. وهذا العريس المطلوب أصبح اليوم عملة نادرة.

والأمثلة عندى كثيرة:

فقد حضرت إلى البرنامج طالبه فى مدرسة معلمات دمياط، واعترفت بأنهاتزوجت زواجا سريا من أفَّاق أوهمها بأنه خريج جامعة. وبعد الزواج سلبها مصاغها.. ثم بدأ يحرضها على سرقه أهله.. ولقد توسطنا لها عند والدها.. وكان الرجل متفهما ونبيلا وأصيلا وحنونا.. وصفح عن الفتاة.. وتمكنامع بعض جهات الأمن فى دمياط من الحصول على الطلاق من ذلك الأفَّاق.

هناك مشكلة «مشهورة» أخرى.. عرضتها فى مجله «أكتوبر».. مشكلة تاجر الخيش فى السبتية الذى تزوج طالبة فى مدرسة تجارية متوسطة.. وظل الزواج سريا عن الأهل حتى تزوج هذا الرجل من فتاة أخرى زواجا سريا أيضا. ولجأت إلينا الفتاة الأولى تستغيث لنسوى لها الأمر مع أهلها.. لكننا لم ننجح للاسف الشديد.. ففى كل مرة لم تكن تسلم الجرة.

مشكلة ثالثة لطبيبة من المنيا رفض أهلها زواجها من شاب تربطها به معرفة سابقة، لكنها خضعت له تحت اسم الحب، وتزوجت منه فى مكتب مأذون، أحضر شاهدين، وأعطى كلاً منهما خمسة جنيهات.. ولما علم أهلها بهذا الزواج دفعوا للشاب عشرة آلاف جنيه كى يطلقها.. وبسبب هذه الزيجة تعرضت الطبيبة المطلقة لأزمة حادة فى زواجها الثانى، لأن الزوج الجديد ظل يعايرها على أنه تستر عليها..

إن الحل واضح كما قلت ، وهو أن ينمى الأهل صداقتهم مع أبنائهم ، خاصة

البنات.. وبالاضافة إلى هذا حل مشاكل الإسكان والأزمة الاقتصادية.. ولو أن هناك قانونا يوجب على المأذون أن يكون حاضرا مع الفتاه أخوها أو أبوها أو عمها أو خالها لاختفت ٩٥٪ من حالات مشاكل الزواج السرى.

إن الأزمة الاقتصادية أعطت الزواج أجازة، وتأخر سن الزواج لدرجة مقلقة، لكن الحب والعواطف لم تأخذ هى الاخرى اجازه.. ونتج عن ذلك خضوع بعض البنات لأهواء شباب يأخذونهن إلى المأذون حيث يعقد الزواج السرى.. ويظل كل من الشاب والفتاة - وهما غالبا من طلبة الجامعة أو حديثا التخرج- فى بيت أهله، دون أن يدرى الأهل شيئا.

ضياء الدين بيبرس (الراحل)
مذيع برنامج (لوكنت مكانى)

نقلا عن مجلة أكتوبر ٣/ ٧/ ٨٨

الزواج العرفى .. صحيح

الزواج فى الشريعة الاسلامية :عقد قولى يتم بالنطق بالايجاب والقبول من العاقدين فى مجلس واحد بالالفاظ الدالة عليهما، الصادرة ممن هو أهل للتعاقد شرعا وبحضور شاهدين بالغين مسلمين، وأن يكون الشاهدان سامعين للإيجاب والقبول، فاهمين أن الالفاظ التى قيلت من الطرفين امامهما الفاظ عقد زواج. وإذا جرى العقد بأركانه وشروطه المقررة فى الشريعه كان صحيحا مرتبا لكل آثاره.

أما التوثيق بمعنى كتابة العقد وإثباته رسميا لدى الموظف العمومى المختص فهو أمر أوجبه القانون صونا لهذا العقد الخطير بآثاره عن الإنكار والجحود بعد انعقاده سواء من أحد الزوجين أو من غيرهما حسبما هو معمول به فى مصر، حيث نصت الماده ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من المرسوم بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ « على عدم سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها للزوجين عند الانكار إلا بمقتضى وثيقة زواج رسمية».

ومن هنا يتضح أن كلمة الزواج العرفى مراد بها مايقابله الرسمى أى الموثق رسميا

وإذا استوفى عقد الزواج العرفى أركانه وشروطه المقررة شرعا كان صحيحا مرتبا آثاره الشرعيه من حل المعاشرة الزوجية وثبوت نسب الأولاد بشروطه والتوارث، دون توقف على التوثيق الرسمى.

إلا أن هذا التوثيق أمر لازم لإثبات الزواج عند الالتجاء إلى القضاء لاسيما إذا أنكره أحد الزوجين أو الورثة من بعدهما. إذ قد استوجب نص القانون المرقوم لسماع دعوى الزوجيه عند الانكار وجود الوثيقة الرسمية فيما عدا النسب وفضلا عن هذا فإن الجهات الرسمية فى مصر لاتقبل عقد الزواج كسند إلا إذا كان موثقا رسميا.

لما كان ذلك فإن الزواج بعقد غير موثق يكون صحيحا إذا استوفى أركانه وشروطه الشرعية وقت انعقاده، لكنه غير معترف به عند التنازع أمام القضاء فى شأن الزواج كما لاتعترف به الجهات الرسمية كسند للزواج وعلى السائلة ان تتريث وأن تتبع الطرق الرسمية المقررة المشروعة لصالح طرفى العقد وضمانا للحقوق المترتبة على هذا العقد

جاد الحق على جاد الحق

شيخ الأزهر (الراحل)

مجلة الوطن العربى ٨/ ٥/ ١٩٨٦

أبو حنيفة ضد العلنية

لا أعترف بكلمة زواج عرفى.

وإنما الزواج نوعان. إما شرعى موثق أو شرعى غير موثق.. والفرق بين الاثنين فقط هو التوثيق أو عدمه.. وكل الشروط التى فى الزواج الأول هى نفسها فى الزواج الثانى ناقصه التوثيق.

وقد لجأت الحكومه إلى توثيق عقود الزواج بسبب دمار أخلاق الناس وضياع الحقوق.. وأيام الرسول (ﷺ) لم يكن هناك توثيق أو مأذون.. لكنه كان الزواج بكل شروطه وحسب القواعد التى قررها الفقهاء من وجوب المهر وحضور شاهدين وأن يسمع الشاهدان الإيجاب والقبول من الطرفين.

مع أن الزواج غير الموثق- العرفى تجاوزا -جائز شرعا إلاأننا لاننصح به.. ونطلب من

الأطراف المعنيه أن توثق زواجها شرعيا لما يحدث بسببه من المشاكل.. ولأن القانون لايعتبره زواجا رسميا، وعموما فإنه لايتم اللجوء إلى هذا النوع من الزواج إلا فى المناطق النائية والصحراوية حيث لاتحدث مشاكل من هذا الزواج.

إننى أرى انه إذا تزوجت المرأة عرفيا خوفا من سقوط معاش زوجها، أرى أنها مذنبة فى حق الدوله من ضياع المال.. لكن زواجها صحيح مادام تم فيه الاتفاق على مهر، وشهد به شاهدان.. وتم قبول وإيجاب من الطرفين.

ونحن فى مصر نتبع مذهب الامام أبى حنيفة.. وجميع المذاهب تشترط فى الزواج العرفى الإشهار إلا الامام أبو حنيفة الذى لايتضرر من السرية

عبد اللطيف حمزة

مفتى الديار المصريه السابق

روز اليوسف ١/ ١٠/ ١٩٨٤

الزواج السرى .. فاسد

الزواج السرى الذى يتم بحضور الرجل والمرأه فقط ليس مشروعا.. وليس زواجا، لان من شروط صحة الزواج : العلانية وضرب الدفوف والشهود والولى كما جاء فى الحديث الصحيح عن رسول الله (ﷺ) : «لا نكاح إلا بولى وشاهدى عدل».. وقوله : «فرق مابين الحلال والحرام ضرب الدفوف». وقال: «اعلنوا هذاالنكاح واضربوا عليه بالدفوف».

ولاشك أن معنى الزواج لايستقيم بالسرية لأنه يقوم على المعاشرة الظاهرة، التى يحترمها الجميع وتقطع ألسنة الناس.. اما هذا النوع من الزواج السرى .. فهو عبث ويفتقد لأهم أسباب وجوده فيكون زواجا فاسدا.

وهو يختلف عن الزواج العرفى، حيث يفترض فيه أنه زواج معلن مستوفى لشروط الصحة، من الشهود والولى والعلانية ولهذا كان الزواج العرفى زواجا صحيحا يترتب عليه حل المعاشره ويثبت به النسب، غاية ماهنالك انه لاتثبت به الحقوق المالية لأى من الزوجين لأنها لاتثبت إلابوثيقة الزواج الرسمية.

أما الزواج المؤقت وهو الذى ينشأ بلفظ من الألفاظ التى يصح أن ينعقد بها عقد الزواج على الإشهاد عليه، غاية الامر ان الصيغة فيه تكون مؤقتة وصورته أن يقول رجل لمن يريد أن يتزوجها على هذا الوجه: تزوجتك لمدة يوم أو شهر أو سنة أو نحو ذلك فإن هذا الشرط يفسد العقد، إذ يخرجه عن مقاصد الشرع من الزواج الذى يشترط فيه الدوام والاستمرار وأن يكون كل منهما سكنا للآخر.

أما زواج المتعة فهو عقد لايراد به إلا مجرد الاستمتاع بفترة منصوص عليها فى العقد دون قصد الاعتبارات الاخرى وعقود الزواج والتى من أهمها التعامل ودوام العشرة وصورته: أن يقول الرجل للمرأة أعطيك كذا على أن أتمتع بك يوما أو شهراً أو سنة.. وهذا عقد باطل وإن حضره شهود ولا يترتب عليه أى حكم من احكام الزواج.

ويأخذ الزواج المؤقت حكم زواج المتعة فى انه عقد باطل حتى لو عقد بلفظ الزواج وسمى فيه مهر وأشهد عليه لان العبرة بالمقصود والمعانى

د. عبد الله مبروك النجار

استاذ بكلية الشريعة والقانون- الأزهر

الأهرام ٢٧/ ٥/ ١٩٨٨

عيوب الزواج الدائم

كان منزل آية الله شريعت مدارى مفتوحا أمام الناس. كان هناك حشد من الرجال من مختلف الفئات والاتجاهات فى الباحة الخارجية للمنزل عندما وصلنا أنا ووالدى إلى المنزل وجدنا شرطيين عند البوابة الخارجية يبدو أن «السافاك» (الشرطة السرية فى عهد الشاه)، وضعتهما لمراقبة نشاطات آية الله والابلاغ عن هوية زواره، أو لتفادى حصول اى نشاطات معادية للنظام، الأمر الذى كان شائعا جدا خلال صيف ١٩٧٨ قبل اندلاع الثورة بأشهر قليلة. بدا أن الشرطيين غافلان عما يجرى حولهما، وانهما لايرغبان فى منع اى كان من دخول المنزل أو الخروج من فضلا عن انزعاجهما من حرارة الصيف الشديدة. إن فكرة لقاء أعلى مرجع دينى فى ايران آنذاك قد أثارت حماستى وخوفى فى آن معا.

بعد أكثر من ثلاثين دقيقة، أخذنا إلى مسكن آية الله، والذى كان متصلابالباحة

الأولى، بواسطة ممر أرضي ضيق ذي سقف منخفض. دخلنا أولاً إلى باحة ثانية أصغر وأجمل من الأولى، تتوسطها بركة صغيرة تظللها أشجار الرمان ، وما إن جلسنا فى غرفة الضيوف، حتى دخل علينا آية الله وبعض المقربين منه، كان آيه الله شريعت مدارى، رجلا لطيفا ودمثا فى مطلع السبعينيات من العمر، ألقى التحية علىّ وعلىّ والدى وخلافا لآية الله بخفى- مرعشى، لم يتجنب النظر إلى مباشرة بدا مرتاحا وتبسم فى بعض الأحيان، بل إنه تفكه فى موضوع المتعة.

لقد أظهر معرفة عميقة بالجذور الجاهلية لزواج المتعة (الأمر الذى يفتقر إليه معظم الايرانيين)، وأشار إلى أن «زواج المتعه فى عهد الرسول، كان مختلفا عما كان يُمارَس أيام الجاهلية» ثم بدأ بوصف القواعد والإجراءات المعتمدة فى مؤسسة الزواج المؤقت، وعدّد بالتفصيل أسباب شرعيتها :

أ- سمح الرسول بعقد زيجات المتعة بشروط سهلة عندما يكون الرجال بعيدين عن عائلاتهم، كى لاتنشأ «علاقات محرمة بين المقاتلين».

ب- هذه الزيجات لاتزعزع أخلاق ومبادىء المجموعة.

ج- تقى من الأمراض.

د - وأخيراً فإنها تشبع حاجات الرجال الجنسية وأدان إقدام الخليفة الثانى عمر بن الخطاب على تحريم زواج المتعة، وأكد أن هذا القرار غير شرعى وغير ملزم.

سألته إذا كان هدف المتعة إشباع الحاجات الجنسية بطريقة شرعية، فلماذا ميّزت الشريعة الاسلامية بين الرجال والنساء طالما أن الجنسين يمتلكان غريزة جنسية؟ لم يجب آيه الله على سؤالى مباشرة، لكنه شرح لى بأسلوبه البليغ كيف أن زواج المتعة فى جوهره جيد، وكيف أنه مفيد لأن «أى شىء يسهل حصنول عمل مهم «أى إشباع الشهوة الجنسية وتفادى الزنا) هو أمر جيد.

مسألة أن زواج المتعة أمر جيد، ليست موضوع نقاش لكن أى شىء جيد، قد لايكون مفيدا لجميع الناس فى ظروف معينه». وأضاف ببلاغة : «على سبيل المثال: فإن الزواج الدائم الذى يعتبر مفيداً لجميع المجتمعات، قد لايكون ممكنا فى حالات معينه ربما يكون الشخص غير راغب فى عقد زواج دائم.

هذا الأمـر ليست لـه أى علاقة بـالقانون نـفسه، فـالقانون يـقف بقـوة فى ساحتـه «ثم
عطانى أمثلـة أخرى مشابهة حول التبادل الاقتـصادى والمقايضة اللذين يعـتبران «جيدين
ن حيث الجـوهر» ولكنهما ليسا كذلك فى «جـميع الأوقات» ثم أشار إلـى زواج المتعه
اثلا: «قد يكون هـناك شخص ليست لديه حاجـات جنسية كبيرة، ولكن قـد يكون هناك
خص آخر يحـتاج إلى امرأه او اثنتين أوإلى عـشرين، وقد تكون هناك نسـاء مستعدات
جاراة الرجال فى هذا الأمر. كل هذا ليس له علاقـة بضعف القانون»، لقد شدد على أن
لقانون جيد ومقبول فزاوج المتعة وسيله لمكافحة الفساد والانحطاط الأخلاقيين، ثم شدد
جدداً عـلى أنه «طبعا مـهما يكن القـانون جيدا ففى بـعض الحالات ربما لايكون مـفيدا
جميع»

اعتـرض آية الله شريعـت مدارى على نـشاطات الأشخـاص الذى يستـغلون المتـعة
مارسونـها بكثرة، أولئك الـذين يستغلون ثـراءهم أو موقعهم لـتمتيع بضع فـتيات، ثم
جرونهن بضعة أيام، وشدد مراراً على طابع «الحاجة الملحة» للمتعة، وعلى أنه لا يجب
لجوء إليـها، إلا «كدواء» عندما يكون المرء مريـضا أو محتاجا. كما اعتـرض أيضا على
جهة النظر القائلة بأن زواج المتعة استغـلال للنساء. ودافع عن هذه المؤسسة مؤكدا أنها
يدة للنساء بشكل خاص. وختم قائلا: إنه لولا شريعة الزواج المؤقت، لكانت اضطرت
ساء المحتاجات إلى ممارسة الدعارة لإعالة أنفسهن.

اعترضـت على قولـه بأن القانـون واضح ولايترك أى مـجال للتـلاعب أو استغـلاله.
جابنى قائلا كما ذكرت سـابقا-: السبب يعـود إلى طابع «الحاجة الملحه» للمتـعه فهو
اء وليس طعاما. لكن بعض الناس افترضوا أنـه طعام وهذا خطأ. ولهذا الـسبب يحمل
ا النوع من الـزواج وصمة دائمة. ثم رد على وجـهة نظره كاتب روسى (لم يـقو على
كر اسمه)، ادعى ان المتعه هى دعارة شرعيـه فأكد آية الله شريعت مدارى أن هذا فهم
طىء يعبر عن رأى الأجانب فى المتعـة وشدد على أن «المتعه هى نوع من أنواع الزواج،
ع مختلف، نوع خفيف ، زواج مؤقت».

ورداً على سـؤال حول شبكات تـرتيب الزيجات ودور «مـرتبى الزيجـات» قال: «لم
د الأمر شائعا فى أيامنا هذه، كما كان سابقا حتى إذا كان هناك (مرتبو الزيجات) فإنهم

غير مشهورين.. ثم علق على قول كاتب مصرى (لم يذكر اسمه ايضا)، قال: إن فى مدينة مشهد، جامع ترتاده النساء، وشيخ يعرفهن ويعرف بعض الرجال الذين يلجأون إليه طلبا لمساعدته، لعقد زواج متعة. على مايبدو فإن الكاتب المصرى، كان يشير إلى غوهر شاد الذى يحظى بنفس السمعة حتى الان، استهجن آية الله هذا الوضع مؤكدا ان هذه النشاطات لم تعد تمارس فى مدينتى قم أو مشهد. وختم قائلا: «حتى لو كانت هناك مثل هذه النشاطات ، فإنها تمارس على انفراد».

« المصدر : " شهلا حائرى " »

أربعة رجال مع امرأة واحدة

الملا «إكس» رجل أسمر البشرة، فى بدايه الأربعينيات من العمر علمت بواسطة الشائعات التى يتناقلها جيرانه، أنه ذو حظوة عند النساء أى «دونجوان» محلى نوعا ما. كان مطلقا، واحتفظت زوجته السابقه برعاية ابنهما البالغ من العمر أربعة أعوام. كان يعيش وحيدا فى منزل كبير ذى حديقة فارسية تقليدية تبين لى فيما بعد، أنه من أكثر رجال الدين حيوية.

على غرار رجال الدين الآخرين، كان الملا «إكس» صريحا إلى حد المفاجأة فى الحديث عن الجنس، واعتبره «حقا طبيعيا» مضمونا للرجل كان متحمساً لمشاركة قناعاته معى. أجريت معه مقابلتين: الأولى فى منزله والثانيه فى مقر إقامتى وفى المرتين كان والدى حاضراً. حضوره منح بحثى الشرعية، وأظن أنه سمح للملا بالتحدث بصراحة ودونما خجل ولكن لسوء الحظ فشلت محاولاتى للقائه مجدداً، بسبب اغتيال الرئيس رجائى وبعض الأحداث السياسية المؤسفة.

بدأ بشرح قواعد زواج المتعة وإجراءاته، وعندما تأكد من حسن معرفتى بها، أجاب بصراحة عن أسئلتى. قال: إن له عشرين عاما من الخبرة فى هذا المجال، ووافق على إخبارى عن تجاربه وتجارب اشخاص آخرين يعرف عنهم أنهم عقدوا زيجات متعه. اعترف الملا «إكس» بأنه يعقد زيجات متعة باستمرار وقال: إن الكثيرين يمارسون هذه العادة، لكن عندما طلبت منه لاحقا، تقديمى إلى بعض الاشخاص الذين يمارسونها رفض وأبدى دهشته قائلا: «ماذا تريدين ان تعرفى من هؤلاء الأشخاص؟ أنا أخبرك بكل

ماتحتاجين لمعرفته لدىَّ عشرون عاما من الخبرة. يغضب الناس إذا قال عنهم أحد: إنهم يمارسون المتعة، ولايرغبون فى اجراء مقابلات.

ردا على سؤال حول الأسباب التى تدفع الناس إلى ممارسه المتعة، كرر امامى المقوله الدينية -الثقافية بأن دافع المرأه مادى، فى حين أن دوافع الرجل جنسية، لكنه أشار فى مناسبة أخرى إلى أن لبعض النساء رغبات جنسية قد تكون أقوى من رغبات الرجل واعتبر ان هناك علاقة سببية بين المناخ والقوة الجنسية وأكد أن «حجم وقوة» الرغبة والشهوة الجنسية، يرتبطان بالموقع الجغرافى على الكرة الارضية قال: «لأننا (أى الايرانيين) نعيش فى مناخ أشد حرارة من الذى يعيش فيه الأوروبيون. فلدينا رغبات وحاجات جنسية أكبر وأقوى» كان يؤمن باختلاف قوة الشهوة الجنسية داخل إيران أيضا. وأضاف «على سبيل المثال ، فإن الرشتيين (مكان فى شمال ايران). باردون جداً ولذلك لايهتمون بالجنس كثيراً لكن فى مدينة قم (المجاورة للصحراء)، ليس بإمكان أحد تجاهل هذه الحاجة الحيوانية».

يعمل الملا«إكس» مساعداً إدارياً لأحد آيات الله العظمى، ويتولى مسئوليات عديدة بما فى ذلك وظيفة المرشد أو الموجه للطالبات الجديدات فى المعاهد الدينية فى قم انطلاقا من معرفته بمشكلات النساء اللواتى يطلبن مشورته. حدد دوافع المرأة لعقد زواج المتعة على النحو التالى: «اشباع الحاجات الجنسية، الحوز المادى، العقد النفسية، وحسد الآخرين على ثروتهم أو جمالهم. لقد شدد كثيراًعلى دور الأهل المحافظين والجهله فى خلق او تفاقم مشكلات اولادهم وبناتهم على وجه الخصوص. وأكدأن سلوك بعض الآباء أو الأشقياء يتميز بخشونة لالزوم لها مع بناتهن أو شقيقاتهن ويحرمونهن (وفى بعض الأحيان يحرمون الأبناء أيضا) من الحقوق الفردية وحسب رأيه فإن العازبات هن الأضعف من بين جميع الفئات ويتعرضن لمختلف أنواع القيود والحرمان والذل، على أيدى آبائهن وأقاربهن، لكنه قال: إنه من قبل ثورة ١٩٧٩ لم يكن عدد الفتيات العذارى (باستثناء الفتيات اللواتى نشأن فى ظل زوجه أب) اللواتى يمارسن المتعه يضاهى عدد اللواتي يمارسن من غير العذارى، أثناء إجراء المقابلة، تلقى اتصالات هاتفية من نساء يطلبن مشورته، وحضرت شابة إلى المنزل، لكنه حرضها على أن تخرج بسبب وجودنا.

يستقى الملا«إكس» بعض معلوماته الحميمة والمباشرة، من كونه مرشداً للطلاب فى مدينة قم. ووفقا لمعلوماته، كانت هناك خمسمائه طالبة فى قم خلال العام١٩٨١-١٩٨٢

يدرسن على أيدى آيات الله ويؤكد أنه منذ ثوره العام ١٩٧٩، ارتفع عدد العذارى اللواتى يمارسن المتعة، وأن بعضهن يعقد عدة زيجات متعة أثناء دراستهن فى قم، وأضاف: «من أصل خمسمائه طالبة فى قم، عقدت اكثر من مائتين منهن، زواج متعة مع أحد الأساتذة أو مع أحد زملائها من الطلاب» سألته: أين يسكن الزوجان المؤقتان أثناء فترة زواجهما؟ فأجاب: «حيث يستطيعان، وفى منزل الرجل غالباً» على غرار الكثير من رجال الدين الذين أجريت معهم مقابلات، شدد الملا «إكس» على الثواب الدينى لزواج المتعة، واكد على منافع زواج المتعة، وتفوقه على الشكل الغربى للعلاقات بين الجنسين باسم «الحب الحر» والذى يعتبره معادلاً للزنا».

ثم عرض حالة شابة عقدت زواج متعة مع أحد أساتذتها، من دون علم والديها، كانا يلتقيان فى منزل الملا «إكس» وكلما زارت أهلها فى طهران كانوا يعرضون عليها شابا ملائما للزواج، لكنها ترفض جميع العروض، فخشى الملا «إكس» علي سلامتها في حال اكتشاف والدها أمر زواجها المؤقت السرى وأضاف «آخر مره طلبا فيها استعمال منزلى، رفضت» وأشار بسبابته إلى عنقه قائلا «لا أريد مواجهه أب غاضب» وعلى الرغم من تأكيده مراراً أن العديد من هؤلاء النساء مارسن زواج المتعة مراراً، فإنه رفض الادلاء بأى تفاصيل حول زيجات المتعة بين الأساتذة والطالبات وعندما طلبت منه تقديمى إلى بعض الطالبات تردد قليلا، ثم قال: إنهن سيغضبن فى حال كشف هوياتهن.

أبدى الكثير من الناس، مثل هذا التردد فى كشف هوية الأشخاص الذين يمارسون المتعة، لكن التردد كان أكبر عندما يتعلق الأمر برجال دين على المستوى النظرى البحت، كانوا يستفيضون فى تأكيد شرعية زواج المتعة والثواب الدينى لممارسيها، لكن عند الانتقال إلى المستوى العملى الفردى كانوا يصبحون مراوغين يترددون فى الحديث عن تجاربهم او فى تقديمى إلى اشخاص يمارسون المتعة كانوا متكتمين وبدا أنهم يتبنون النظرة الثقافية السلبيه إلى زواج المتعة، هذه الازدواجية كانت أشد وضوحا خلال عملى الميدانى عام ١٩٧٨.

عندما سألت «إكس» عن سبب هذه الازدواجية فى الموقف الاخلاقى من المتعة قال: «هذا يعود إلى سياسات نظام آل بهلوى الذى شجع العلاقات الحرة بين المرأة والرجل واعتبرها تقدمية، لكنه حارب هذه العادة الاسلامية، معتبراً أنها محافظة ومسيئه إلى

النساء» ثم شدد على أن «المشكله لاتكمن فى القوانين الاسلاميه، وانما فى هذه السياسات المنحطة»

صحيح أن نظرة آل بهلوى إلى زواج المتعة، كانت سلبية، على الرغم من أنه لم يقدم على تحريمها، ولكنه الصحيح أيضا هو أنه على الرغم من دعم النظام الاسلامى لهذه العادة، فإنه مايزال الكثيرون يرغبون فى عدم إفشاء أمر ممارستهم زواج المتعة وبصرف النظر عن مدى صحه موقف الملا«إكس» فى إلقاء تبعة الأمر على سياسات نظام آل بهلوى، إلا أنه أغفل التمييز الرئيسى الذى يقوم به بين البعدين الخاص والعام للمتمة، فقد تقلبت السياسات العامة حيال القيمه الأخلاقية والاحترام العام للزواج المؤقت فى ايران ، بحدة بين نظام وآخر.

ونتيجة ذلك انقسم الرأى العام حيال مدى ملاءمة هذه المؤسسة لأخلاق المجتمع ومدى استقامة الذين يمارسون هذه العادة لذلك فالمشكله تعود حسب رأيه، إلى اختلاط النطاق الخاص بالعام ، من خلال إعلان وشيوع نبأ نشاط خاص، فكل شيء يكون على مايرام، طالما بقى زواج المتعة سريا أو شبه سري، لكن ما إن يصبح النبأ شائعا حتى يستعمله الناس لأغراض مشبوهة.

لم يخف الملا«إكس» أمر زيجاته المؤقته وذكر أنه فى احدى المرات، اقتربت منه إمرأه داخل المزار وطلبت منه ان يجرى لها استخارة قرآنية، ثم طلبت منه عقد زواج متعة لأن الاستخارة اشارت إلى أن فألها سيكون حسناً فى حال عقد زواج متعة، على مايبدو، فاستجاب لطلبها وعقد زواج متعة لمدة ساعة واحدة، واتفقا على عشرين تومانا كمهر فى يوم آخر، اقتربت منه امرأه وطلبت منه أن يعقد زواج متعة مع ابنتها العذراء لمدة ليلة واحدة مقابل خمسين تومانا كمهر. يقول الملا«إكس» إنه فى الحالتين كانت المرأتان بحاجة إلى المال ويضيف أنه فى المقابل: هناك حالات تبادر المرأة إلى طلب عقد زواج المتعة بسبب إعجابها بالرجل، يقول الملا«إكس» : «تفصح نساء عديدات عن رغبتهن مباشره أمام الرجل الوسيم الشاب» ويؤكد ان هؤلاء النسوة يلاحقن الرجل إما مباشرة او بطريقة غير مباشرة بواسطة الرسائل أو الوسطاء وخلافا للاعتقاد الشعبى الشائع يرى أن هؤلاء الشبان أضعف من النساء إذ من السهل إغراؤهم للخروج عن الصراط المستقيم».

أى انه من الصعب على الرجل أن يرفض عروض المرأه وقد وجدت صدى لآرائه هذه خلال المقابلات التى أجريتها مع رجال آخرين.

خلال لقائنا الثانى كاد الملا «إكس» يناقض نفسه تماما، من خلال تأكيده أن الرجل يقوم غالبا بالخطوة الأولى عندما سألته عما إذا كانت المرأة تبادر ايضا..؟! أجاب: «اولئك النساء اللواتى يأتين ويطلبن إجراء استخارة لهن، هن فى الواقع عاهرات، لكن اللواتى يموهن نشاطاتهن بذريعة ممارسة زواج المتعة على حد تعبيره وبالنسبة إلى هؤلاء النسوة فلا فرق بين رجل وآخر وهن لا يقمن أشهر العدة على النحو المطلوب.. أضاف أيضا: «هذا النوع من زيجات المتعه نجده فى الفنادق والحانات (المحيطه بالمزارات أو الموجوده فى المدن) حيث يعرف صاحب الفندق عدة نساء، يقوم بتقديمهن إلى النزلاء الباحثين عن امرأه». فى المقابل، يؤكد أن هناك نساء يمارسن المتعه «لإرضاء الله فقط ومن أجل نيل الثواب» ويضيف قائلا: «يمارسنها لعصيان أمر عمر (الخليفة الثانى). القاضى بتحريم المتعه ولارضاء الله».

وبتقديره فإن « ثلاثة فى المائة فقط من النساء يمارسن المتعة لإرضاء الله فى حين تتراوح دوافع الأخريات بين القطبين اللذين أشار إليهما.

وردا على سؤال حول فئات الرجال الذين يمارسون المتعة بكثرة أجاب قائلا: «كلهم يمارسونها، كل من معه المال اللازم ولديه الرغبه يمارسها، لكن رجال الدين يتلقون اللوم وحدهم».

سألته عن سبب شيوع الاعتقاد الشعبى بأن رجال الدين يواظبون على عقد زواج المتعة؟

فقال من دون مناقشه السؤال: «ربما يعود السبب إلى أنهم أكثر تدينا وإطلاعا على الشريعة»

سألت الملا «إكس» عما إذا كانت هناك شبكات من الأشخاص الذين يعملون كوسطاء او «مرتبى زيجات» أى من يعرف الأشخاص على بعضهم؟ على الرغم من اعترافه بأن «مرتبى الزيجات» يعملون كوسطاء فى اغلب الأحيان فإنه تهرب من الاستجابة لطلبى بتقديمى إلى احدهم، لكنه اشار على بزيارة المؤسستين الأكبر شهرة فى ايران أى «مؤسسة الشهيرة ومؤسسة الزواج» كانت هاتان المؤسستان مزدهرتين فى ظل النظام

الاسلامى ولكل منهما فـروع فى مختلف المدن الايرانية الرئيسية، أما بـالنسبة إلى «مرتبى الزيجـات» الذين يعملـون بمفردهم فقد قـدم لى ملاحظة ذكـية قائلا: «إن لكل حـلقة او جماعة مرتبى زيجـات خاصين أى أن للتجار مرتبى زيجات خاصـة بهم وكذلك لرجال الدين والفقراء وغيرهم، لكنه شدد على أن « الفئـات الاجتماعية العليا لاتحتاج إلى مرتبى الزيجات، فهؤلاء الأشخاص لايودعون مرتبى الزيجات أسرارهم».

كرر الملا«إكس» وجهة النظر الشيعية الرسمية حول زواج المتعة مشدداً بصورة خاصة على تلاؤم الزواج المؤقت مع الشريعة الإسلامية وأيديولوجيتها التقدمية «الاسلام اعترف بأهمية الـرغبات الجنسية وأوجد زواج المـتعه لتلبية هـذه الحاجة الحيوانيه» كرر تـصريحه هذا مرات عدة خلال مـقابلتنا مركزاً على عـدم قدرة الرجل والمرأة على ضبط انـفسهما فى حـضور الآخر اكثـر من ذلك، أكـد أن لدى الإسلام أجوبـه على جـميع المشـكلات الانسانية ، ماضيا وحـاضراً ومستقبلاً وشدد على أن «الإسلام اوجد أفضل طـريقة لتلبية الرغبات الجنسية» ولتدعيم موقفه هذاشرح كـيف يستطيع أربعة رجال عقد زيجات متعه متاليةمع امرأة واحدة فى فترة زمنية قصيرة نسبيا.

« المصدر : شهلا حائرى »

توثيق الزواج العرفى

أصبح الزواج (الـعرفى) سيىء السـمعة!! بل وصل سوء الـسمعة إلى حد تحـريمه كمـا جاء على ألـسنة الـكثيريـن من المتـحدثين فـى أجهزة الإعـلام، حتى وقر فـى أذهان الكثيرين أيضا، من الشباب، أنه زواج آثم.. ومحرم!!

ولست أعرف، كيف يمكن- بهذه البساطة- تحـريم ما أحله الله؟!وكيف يمكن خلع صفة الحلال على مايقرره المشرعون البشر، وصفة الحرام على ما أحله الله؟! ولا أعرف، منـذ بدء الإسلام، متـى كان من شـروط الزواج، مأذون ودفـاتر وتوقيـعات وخاتم الـتاج والنسر والصقر، والغراب بالمرة ؟!

ولست أعرف إطلاقا، كيف يكون الزواج العرفـى منطويا على مخاطر، ويكون الزواج على يد (الحكـومة) منطويا على سعـادة لا حدود لها؟! أعرف فقط أن التفـاهم والتوافق والحب بين رجل وامرأة بشهادة شهود، هو المحور الشرعى والحقيقى للزواج، كما شرعه الله. أما العرفى والرسمى والبين بين، فإن هى إلا أسماء سميتموها!!

فأين الحقيقة؟! الحقيقة هى ضالة المؤمن، يبحث عنها حتى يجدها، ولاأدعى أننى أقول حقيقة مطلقة، إنما أستمد تصورى للحقيقة من القرآن والسنة والتاريخ.. وللمعترضين أن يتفضلوا.. فنحن نريد أن نوضح وألا نبهم على الشباب أمرا من أمور دينهم ودنياهم!!

والحقيقة التى لاتقبل الجدال، هى أن (المأذون) اختراع من اختراعات القرن العشرين، لم يكن موجودا قبل ذلك!!

إن الركن الحقيقى للزواج، هو رضا الطرفين، وتوافق إرادتهما فى الارتباط أى أن عقد الزواج- كسائر العقود- يتطلب إيجابا وقبولا بين الطرفين، دون اشتراط كتابته.

وشرط الكتابة جاء فى القرآن الكريم، خاصا بالديون ﴿.. إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..﴾.. لكنه لم يرد بشأن الزواج، إنما اشترط أن يكون الإيجاب والقبول، بألفاظ تؤدى الى المعنى الذى يقصده الطرفان. ويقول الفقيه الشيخ سيد سابق فى المجلد الثانى من موسوعته الكبرى (فقه السنة): إن شروط عقد الزواج هى الشروط التى تتوقف عليها صحته، بحيث إذا وجدت، يعتبر عقد الزواج موجودا شرعا، وتثبت له جميع الأحكام والحقوق المترتبة عليه. وهذه الشروط تنحصر فى شرطين:

الشرط الأول: حل المرأة للتزوج بالرجل. أى ألا تكون محرمة عليه.

الشرط الثانى: الإشهاد على الزواج.

وقد ذهب جمهور الفقهاء، إلى أن الزواج لا ينعقد إلا ببينة، ولاينعقد حتى يكون الشهود حضورا حالة العقد. وفى صفحة ٥٦ من هذا المجلد، قال الشيخ سيد سابق: إن مذهب مالك وأصحابه، هو أن الشهادة على النكاح ليست بفرض ويكفى فى ذلك، شهرته والإعلان به، وقال الشيخ فى نفس الصفحة: «وإذا شهد الشهود وأوصاهم المتعاقدان بكتمان العقد وعدم إذاعته، كان العقد صحيحا»، وقال يزيد بن هارون: أمر الله تعالى بالإشهاد فى البيع دون النكاح، (فاشترط أصحاب الرأى الشهادة للنكاح، ولم يشترطوها للبيع)، وهناك آراء متباينة ومختلفة حول هذا الموضوع، لكنى أميل إلى ضرورة الشهادة وعدم التوصية بكتمانها، حتى تتحقق الحكمة من الإشهاد، وهى الإعلان للكافة.

ولقد كان الزواج منذ بدء الإسلام، غير خاضع لشروط الكتابة ولا لشروط الشهر الرسمى بالتوثيق حتى تم إصدار لائحتى المحاكم الشرعية فى عامى ١٨٩٧، ١٩١٠، وجاء فيهما «.. أن لولى الأمر أن يمنع قضاته عن سماع بعض الدعاوى، وأن يقيد

السماع بما يراه من القيود تبعا لأحوال الزمان وحاجة الناس، وصيانة للحقوق من العبث والضياع.. إلا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج- وهو أساس رابطة الأسرة- لايزال فى حاجة إلى الصيانة والاحتياط فى أمره. فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة، ثم يجحده أحدهما ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء.

وقد يدعى الزوجية، بعض ذوى الأغراض، زورا وبهتانا أو نكاية وتشهيرا أو ابتغاء غرض آخر، اعتمادا على سهولة إثباتها، خصوصا أن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع فى الزواج.. وماكان لشىء من ذلك أن يقع، لو أثبت هذا العقد دائما بوثيقة رسمية، كما فى عقود الرهن وحجج الأوقاف، وهى أقل شأنا منه وهو أعظم خطرا منها. فحملا للناس على ذلك، وإظهارا لشرف هذا العقد، وحفظا من الجحود والإنكار، ومنعا لهذه المفاسد العديدة، واحتراما لروابط الأسرة، نصت الفقرة الرابعة فى المادة (٩٩) من لائحة الاجراءات الشرعية الصادرة بالمرسوم رقم ٧٨ لسنه ١٩٣١ على أنه «.. لاتسمع عند الإنكار، دعوى الزوجية أو الإقرار بها، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية، فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنه ١٩٣١م.

إن مسألة الزواج العرفى إذن، لاتندرج تحت باب الحرام أو الحلال. إنما تندرج- وعلى وجه الدقة- تحت باب (صيانة الحقوق) وفرق كبير جدا بين الحرام وبين التفريط فى الحقوق. أى أن الزواج العرفى الذى أخذ اسما مقابلا للزواج الرسمى، كان هو (الزواج) دون وصف أو تخصيص. فهو بأركانه وشروطه، الأصل الشرعى، للعلاقة بين الرجل والمرأة.

ومثل هذا الزواج ليس حراما على الإطلاق، ولاأعرف كيف هان على من ينادون بتحريمه أن يعدلوا وأن يغيروا فيما أحله الله. وكيف غاب عنهم أن الرسول تزوج به وكذلك الصحابة والخلفاء وسائر المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها حتى القرن العشرين!!

أريد أن أقول: إن أمانة الكلمة تقتضى أن يبين المتكلمون فوائد التوثيق لعقد الزواج، ومضاره فى العقد العرفى. وكل نفس بما كسبت رهينة!! بل إنه إذا كان شهر الزواج بعقد رسمى، قد تقرر لدفع مفاسد واضحة لا ننكرها، فإن الزواج العرفى فى حالات نعرفها جميعا، مطلوب أيضا، لدفع مفاسد واضحة لاننكرها. بل كثيرا ما يكون الزواج العرفى حلا مثاليا لمشكلة ما.

وأريد أن أسأل: هل من الأفضل أن تشيع العلاقات غير المشروعة والمحرمة دينيا، أم نعالج ذلك بالزواج العرفى إذا كانت له أسبابه؟! كل ماهو مطلوب وضرورى، فى تصورى، أن يضع الطرفان فى اعتبارهما، عنصر الأمان لمستقبل كل منهما. إن الفتاة عليها أن تعلم أنها إن تزوجت عرفيا، فلن تستطيع أن تطلب نفقة زوجية، ولانفقة عدة ولانفقة متعة، والرجل عليه أن يعلم أن الزواج العرفى، لن يتيح له طلب زوجته فى الطاعة ولا مقاضاتها أمام المحاكم، إنما الحق الوحيد المتاح أمام الزوجين هو حق التداعى لإثبات النسب. فالمسألة هنا لاتتعلق بشخصين فقط، تراضيا على زواج عرفى، إنما تتعلق بحق إنسان آخر لم يكن طرفا فى هذا التعاقد وهو الأبناء. ومن أجل ذلك، ارتأى الشرع- على حق - أن هؤلاء الأبناء لايمكن أن يكونوا فى حكم اللقطاء، أو فى حكم المولودين سفاحا.. إنما هم أبناء لشخصين، تزوجا زواجا شرعيا، وإن لم يكن قانونيا وعلى النحو الذى رسمه القانون.

لقد تغير الزمان فى شكله وفى جوهره.. تغيرت مضامين الأشياء جميعا، حتى لقد أصبح الكثير من القيم والمفاهيم عكس ما كان!! لكن سنة الله فى خلقه أن زمانا لايفضل زمانا آخر، وأن الشر والخير، ندانٍ موجودان منذ خلق آدم وحواء.. ومنذ قتل قابيل أخاه هابيل والمدهش أننا فى زماننا هذا، نؤكد- ونظن- أن الزمن الماضى، كان الأحسن وأن زماننا هو الأسوأ، ولكن الأكثر إدهاشا واستغرابا، أن لكل زمان ساخطين عليه، متباكين على الأيام الخوالى!! وعبر كل التاريخ، نجد التغنى بالماضى ولعن الحاضر والتشاؤم من المستقبل. ونظرة بسيطة- مثلا- الى الأفلام السينمائية القديمة التى أنتجت منذ خمسين سنة، نجد من يقول من الممثلين (فين أيام زمان.. الدنيا مبقاش فيها أمان)!!

ونحن نقول عن زمان هؤلاء الممثلين منذ خمسين سنة نفس العبارة، وأن زمانهم كان أحسن من زمننا! وفى كل رجوع تاريخى للخلف، سنجد هذا الصراخ وتلك الشكوى.

لذلك فإن توثيق عقد الزواج، لحماية الفتاة مثلا، لم يعد هو العاصم من الزلل والواقى من الفشل!! لم يعد (القانون) صاحب سطوة، ولا قوة، ولاردع. فكثيرا ما تنتهك هذه العقود الرسمية الموثقة أبشع انتهاك وكثيرا ماتنتهك حقوق المرأة أبشع انتهاك ! وليس أدل على ذلك من أن امثل هذا العقد قد تحول- بغرابة- الى وثيقة سجن للمرأة، دونها خرط القتاد، لا تستطيع منها فكاكا ولافرارا إلا بشق الأنفس.. وكأن (الرجل)

المشرع قد وضع صيغته الرسمية، لا ليحمى المرأة، ولكن ليصدر عليها حكما ظالما بالبقاء فى بيت زوجية، تراه سجنا أو ليمانا أو أن الموت أفضل منه!!

أريد أن أقول: إن العقد (الرسمى) لم يحم المرأة .. إنما وفر الحماية للرجل.. وانقلب مفهوم الزواج من السكن والمودة والرحمة، الى «التأديب والتهذيب والإصلاح»، شعار السجون والمعتقلات!! وإلا فبماذا نفسر، استخدام (الوثيقة) من قبل الرجل، لجرجرة المرأة الى بيت الزوجية، أو لحرمانها من حقوقها المالية لمجرد أنها لم تعد تطيق العيش معه؟! لصالح من إذن هذه الوثيقة؟!.. ثم بماذا نفسر، عذاب المرأة وانسحاقها وبهدلتها فى المحاكم، للحصول على إذن بالتحرر من هذه الوثيقة(؟!)

إن الحصول على (عفو) عن السجين ، أسهل ألف مرة، من حصول المرأة على حكم بالطلاق.. أو التحرير!! فهل كانت وثيقة الزواج- حقا وصدقا- حاميا للمرأة، مانعا من الإضرار بها، أم أنها استبدلت ضررا بضرر وعذابا بعذاب؟!

إن أمور الزواج ليست فى بساطة التفكير (الرجالى) فقط.. وليس من العدل ولامن الإنسانية، أن ينفرد الرجل بتقنين حقوق وواجبات المرأة الزوجة!! فمادمنا نشرع لنحمى المرأة، أليس من الفطنة وحسن الإدراك أن تشاركنا المرأة بالرأى؟!

إن الذين يحرمون ما أحله الله، من زواج بالتراضى والشهود، لايدركون، أنهم فى واقع الأمر، يكبلون المرأة بالحديد ويلوحون لها بالنار!!

ويا أيها العقد (الموثق).. كم بك ترتكب الآثام!!

المصدر : د. محمد إسماعيل على

الأهرام ٩٦/٩/٢١

هنا إنتهى هذا الفصل، وانتهت معه الفتاوى والآراء المتأرجحة بين التحريم والإباحة.. وهى نهاية معبرة تمامًا عن موضوع الكتاب بأكمله، حيث تجد المؤسسة البديلة للزواج من يساندها وتجد من يحاربها.. وحيث سيبقى الأمر معلقًا فترة طويلة.. إلى أن تحسم المجتمعات الإسلامية موقفها من الدعارة الحلال..

تم بحمد الله

المحتـــوى

* مقـــــدمة: بين الدعارة الحلال والدعارة المقدسة ٧
* الفصـــل الأول : المتعة تحت المنبر ــــــــــــــ ١٩
* الفصـــل الثانى : حريم الخليفة ــــــــــــــ ٤٥
* الفصـــل الثالث : الخليلة الشرعية ــــــــــــــ ٦٥
* الفصـــل الـرابع : الإفراج الجنسى ــــــــــــــ ٧٥
* الفصل الخامس : عقود الزنا ــــــــــــــ ٨٧
* الفصـل السادس : نهاية الصيام الجنسى ــــــــــــــ ١٢٩
* الفصـــل السابع : فى فراش الدعارة الحلال ــــــــــــــ ١٣٥
* الفصـــل الثامن : الأرجوحة الدينية ــــــــــــــ ١٦١